جامعة 08 مـاي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أسواق العنف

– دراسة في المفهوم و الظاهرة –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب:

– عبد الرحمان خرمازة

إشراف الأستاذة:

– سميرة شرايطية

لجنة المناقشة

الإسم و اللّقب	الجامعة	الصفة
أ. سليم حميداني	قالمة	رئيسا
أ. سميرة شرايطية	قالمة	مشرفا و مقرّرا
د. رابح زغوني	قالمة	ممتحنا

الموسم الجامعي: 1436-1437 هـ/ 2015-2016م

شـــكر و تـــقديـــر

أتقدم بأسمى وأخلص عبارات الشكر والتقدير والامتنان لأستاذتي الكريمة المشرف الأستاذة شرايطية سميرة التي كانت القدوة في الجدّ والعمل الدؤوب وعلى صبرها وحرصها على كل ما قدّمته من جهد ونصح في سبيل إعداد هذه المذكرة

تحية تقدير واحترام لأساتذيّ الّذان أتشرف بمناقشتهم لمذكرتي:

-الأستاذ : حميداني سليم

-الدكتور: زغوني رابح

كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديري وعرفاني لكافة الأساتذة الذين كان لهم الفضل في تكويننا، أساتذة قسم العلوم السياسة بجامعة قالمة

الإهـــــــــداء

إلى الوالدين العزيزين،و إخوتي آمال،فوزي،صلاح الدين،أيمن و وجيه

إلى عائلة خرمازة و عائلة عجنق

إلى أحبائي ،أصدقائي و جميع زملائي و زميلاتي لدفعة سنة 2011م

مـقدمة

الفصل الأول: التأصيل النظري و المفاهيمي لظاهرة أسواق العنف

المبحث الأول: المقاربات المفسرة لظاهرة السوق العنفية

المطلب الأول: مقاربة سوزان سترانج لدور العوامل الاقتصادية في السياسة العالمية

المطلب الثاني :مقاربة جيمس روزنو وعولمة الاقتصاد

المطلب الثالث: الماركسية الجديدة : رؤية لدور الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث

المبحث الثاني: الظواهر المرافقة لأسواق العنف

المطلب الأول: الفشل الدولاتي

المطلب الثاني: تيار الخصخصة

المبحث الثالث : في فهم أسواق العنف

المطلب الأول: في تعريف اسواق العنف

المطلب الثاني: مظاهر و عناصر أسواق العنف

الفصل الثاني: نشاط شركات الطاقة و التعدين في السوق العنفية

المبحث الأول: نشاط الشركات الإستخراجية في المناطق جيو إقتصادية للعالم

الثالث

المطلب الأول: أهم شركات الطاقة و المعادن و العوامل المتحكمة في نشاطاتها

المطلب الثاني: مناطق تواجد الشركات الطاقوية و التعدينية

المبحث الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات و علاقتها بتمويل المجهود الحربي

المطلب الأول: النشاط غير الشرعي للشركات –أمثلة مختارة من إفريقيا و آسيا –

المطلب الثاني: تمويل المجهود الحربي في إطار نشاطات التعدين

المبحث الثالث: التداعيات المترتبة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في التجارة

غير الشرعية للموارد الطبيعية

المطلب الأول: التداعيات الإقتصادية

المطلب الثاني: التداعيات الإجتماعية و السياسية

المطلب الثالث: آليات مواجهة المخاطر الناشئة عن نشاطات الشركات الاستثمارية

في مناطق النزاع

الفصل الثالث: نشاط شركات الأمن الخاص و شركات تصنيع السلاح في السوق العنفية

المبحث الأول: :الشركات الأمنية/العسكرية الخاصة و أدوارها في السوق العنفية

المطلب الأول: أدوار شركات الأمن الخاص و انعكاسات نشاطها

المطلب الثاني: دور شركات الأمن في النزاعات الأهلية –أمثلة مختارة في إفريقيا

المبحث الثاني: شركات صناعة السلاح في السوق العنفية

المطلب الأول: أدوار شركات التصنيع في السوق العنفية

المطلب الثاني: متغير التجارة غير الشرعية للسلاح في السوق العنفية

الخاتـــمة

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمـة

أظهر المجتمع الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية زيادة الميل للإنخراط في برامج بناء و حفظ السلام الدوليين، و خلال نفس الفترة كانت الزيادة الملحوظة في حجم و نفوذ الشركات متعددة الجنسيات و ذلك كجزء من عملية ما تسمى "العولمة" و التي بدأت في موضع تحدي للمفاهيم التقليدية للإدارة على المستوى الدولي

و على الرغم من هذه التطورات فإن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في بيئات الصراع ليس مفهوما للدرجة اللازمة، و بالموازاة مع ذلك ظهرت المقاربات التفسيرية الناشئة منذ فترة السبعينات لتحليل دور قطاع الشركات في مناطق الصراع و تقييم أدائها بشكل عام في السياسة العالمية

و اعتبارا لكون أغلب الصراعات الدائرة في العالم تقع في ما يسمى "العالم الثالث" بالخصوص الحروب الأهلية فهي في حال تصاعد من حيث الشدة و العدد، يبرز عدد من من الراغبين في التربح من هذه البيئات غير المستقرة و من بينها الشركات متعددة الجنسيات و بالتنسيق مع فواعل أخرى رسمية و غير رسمية، الأمر الذي أفضى إلى نشوء ما يسمى "ظاهرة العنف "

- **أهمية الموضوع**

تنبع أهمية الموضوع من:

- الأهمية العلمية:

– الإرتباط الوثيق بين العوامل الإقتصادية و السياسية و الأمنية في ظواهر السياسة العالمية بشكل عام و في ظاهرة أسواق العنف بشكل خاص ، و أرجحية أن العامل الإقتصادي له الدور البارز في أجندة الفواعل الدولية و الشركات متعددة الجنسيات إذا ما تم التحديد بإعتبارها كيانات ربحية لحد معتبر.

- الأهمية العملية:

-ضرورة النظر إلى أن مخرجات العنف و الصراعات الدائرة بشكل متوازن، انطلاقا من أن الحرب لا تقتصر على جوانب سلبية فقط بقدر ما تحمل جوانب إيجابية من خلال منظور أمراء الحرب و شركات تصنيع الأسلحة و الشركات المستثمرة التي لها مصالحها الإقتصادية في مناطق من العالم الثالث غير المستقرة؛

-إرتباط ظاهرة السوق العنفية بعدد من المتغيرات التي ساهمت في نشوئها كالجريمة المنظمة و شبكات الإتجار غير الشرعي للأسلحة و الموارد، وبظواهر تمس العالم الثالث كالفشل الدولاتي و الخصخصة القطاعية للعنف.

➢ أهداف الموضوع

تسعى الدراسة إلى تشخيص ظاهرة أسواق العنف وكذا الدور المنوط بالشركات متعددة الجنسيات فيها من خلال دراسة مسائل رئيسة:

- الأهداف العلمية:

- التعرف عن كثب إلى ظاهرة أسواق العنف من خلال بعدها المفاهيمي والإطار النظري المفسر لها في إطار منظار ليبرالي عام و التحفظ الذي تقدمه المقاربة الماركسية الجديدة في ذات الشأن عن استمرار الهيمنة الرأسمالية ؛

- الأهداف العملية:

-التركيز على دور الشركات متعددة الجنسيات و تنسيقها مع الأجهزة الرسمية و غير الرسمية للدول المضيفة لها في مناطق الصراع الدائر

إعتبار الصراعات و أعمال العنف الجارية في مناطق معينة من العالم الثالث تأتي في إطار التعاملات التجارية لفواعل من غير الدولة و أحيانا بالتنسيق مع الدول، من خلال التنافس على الموارد الطبيعية و المعادن في أجزاء في آسيا و إفريقيا التي تستحوذ عليها هذه المناطق و حتى في منطقة أمريكا الجنوبية في ظل تداخلها مع شبكات الجريمة المنظمة و الاتجار غير الشرعي للأسلحة و الموارد

-التطرق إلى عمل الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة في مناطق النزاعات في إفريقيا و آسيا و التساؤل عن إمكانية وجود علائقية نشاطاتها بإنتاج محفزات للعنف أو غير ذلك

-التعرض إلى أهم المبادرات المنظمة لقواعد سلوك عمل الشركات متعددة الجنسيات في المناطق النزاعية خاصة في إفريقيا بالتركيز على لجان العمل التابعة أو المنضوية تحت وصاية الأمم المتحدة في ذات الشأن

-تبيان أهم الإنعكاسات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الأمنية الناجمة عن عمل الشركات الاجنبية في ظل ظاهرة السوق العنفية

- **دوافع إختيار الموضوع:**

❖ دوافع ذاتية :

- رغبة الباحث في تناول مواضيع الاقتصاد السياسي الدولي، انطلاقا من كون الموضوع متعلق بظاهرة سياسية في الشكل إقتصادية في المحتوى، والإعتقاد أن الحروب ما هي إلا معادلة للربح و الخسائر

❖ دوافع موضوعية:

-الإعتقاد أن الإقتصاد السياسي مقاربة حاسمة لتشخيص تفاعلات السياسية العالمية عبر فواعلها المتعددين و من بينهم الشركات متعددة الجنسيات؛

-تنامي ظاهرة الحروب و بالخصوص الحروب الأهليةبعد فترة الحرب الباردة و تداخل أطرافها المحليين و الإقليميين و الدوليين ما جعل تتناوله عديد الكتابات الأكاديمية بمقاربة تفسير الاقتصاد السياسي؛

-التركيز على واقع الدول التي تمسها ظاهرة أسواق العنف و التداعيات الناجمة عنها.

- **أدبيات الدراسة:**

- الكتب:

- باللغة العربية

1- كالدور ماري ،"**الحروب الجديدة و الحروب القديمة** .تنظيم العنف في حقبة الكونية"،تر:حسني زينة، العراق:دراسات عراقية، 2009.

تطرح "كالدور Kaldor" مقاربتها الخاصة حول التحول في طبيعة الحروب بعد نهاية الحرب الباردة و التي أصبحت حروبا داخل الدول Inrta- States، كما تؤكد على أهمية التواصل عابر الحدود Trans-National Connection كما أنها تربط بين آثار هذه الحروب الجديدة و شبكات الجريمة المنظمة .

- باللغة الأجنبية

1- Collier, P & .A. Hoeffler: **On Economic Causes of Civil War**, **Centre for the Study of African Economies** (CSAE)UK: Oxford University Press 1997.

إعتمد المؤلفان على المقاربة الاقتصادية لحالات الصراع والحروب الأهلية في إفريقيا، حيث قاما بتطبيق تحليل التكاليف و العوائد على وضعي الحرب والسلم بهدف تحديد المتغيرات المحددة لاتخاذ قرار الحرب أو إنهاء القتال تقوم الدراسات بصياغة نموذج يحلل المتغيرات المحددة لتكلفة وضع السلم في القارة الإفريقية، وتلك المحددة للمنافع المتولدة من حالة الحرب لكافة الأطراف، و توصل المؤلفان إلى أن :

- الأطراف المتحاربة قد تفضل استمرار حالة الحرب على وضع السلم أو حتى تحقيق الانتصار الكامل على الطرف الآخر
- الأطراف المتحاربة . سواء الحكومات أو المتمردين تحقق الكثير من المنافع في حالة الحرب.
- قد يرتب النصر أعباء إضافية متمثلة في ضرورة تطبيق الديمقراطية وتوزيع الموارد بصورة عادلة.

بالتالي يكون القرار النهائي للمفاضلة في العديد من الحالات هو محاولة تجنب الدخول في حرب شاملة وتفضيل شكل من أشكال الصراع منخفض الحدة، كما أن الأطراف المتحاربة كثيراً ما تتعاون من أجل إطالة مدة الصراع، طالما أنه يحقق لهم منافع من وراء عمليات السلب والنهب والتهريب عبر الحدود.

2- Viseux Michael,'' **La privatisation de la sécurité :un dessaisissement des fonctions régaliennes de l'Etat**'', Soumission pour obtenir une maîtrise en science politique,Faculte de Droit & science politique,Departement de Science Politique, Université Jean Moulin - Lyon 3,2011.

تطرقت الدراسة إلى ثلاث مسائل وهي :

-المسألة الأولى تتمثل في أن الوضع الذي تشهده الفواعل الدولاتية أمام تنامي حركية القطاع الخاص و تحديدا الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة التي أصبحت تسير مهام الدفاع، و توصل الباحث إلى أن هناك تشكيك في عمل هذه الشركات لاسيما ما يعرف بالمرتزقة ؛

-أما المسألة الثانية، هي أن خصخصة العنف على الصعيدين الدولي والفرنسي على وجه الخصوص قد يؤدي إلى تفتت قوة الدولة إذا ما لم يتم تأطير عمل هذه الفواعل التي أفرزتها المنظومة الليبرالية ؛

-أما المسألة الثالثة، فإنه يرى أنه رغم الاستخدام المكثف للشركات الأمنية الخاصة الحالات الأفغانية ،العراقية و الإفريقية من خلال تورط هذه الشركات في قضايا انتهاك حقوق الإنسان و الامتياز بعقود و صفقات للموارد الطبيعية، الأمر الذي يعكس حال التكسب و أقرن طرحه كما يشير الباحث إلى تنسيقهما مع القطاع الصناعي العسكري الأمريكي ،في الأخير يخلص الباحث إلى أن البيئة الصراعية تشجع من عملية الإرتزاق.

- **إشكالية الدراسة:**

اعتبارا لكون ظاهرة أسواق تنامت في سياق ما بعد الحرب الباردة و بالتوجه العالمي نحو التحرير الاقتصادي و إعطاء المجال أكبر أمام فواعل غير دولاتية

و بناءا على ما تقدم و اعتبارا لمرامي البحث من هذه الدراسة تظهِر طبيعة الموضوع أن تستدعي الإشكالية التالية:

- ما هو التصور المفهومي و العملي لظاهرة أسواق العنف بناءا على دور الشركات متعددة الجنسيات و ما مدى علاقة الأخيرة بالصراعات الدائرة في الدول النامية ؟.

و تتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تأتي على النحو التالي:

1-كيف تناول التصور النظري و المفهومي ظاهرة أسواق العنف في ظل بروز الفواعل من غير الدولة في خضم الظاهرة ؟؛

2-إلى أي مدى تبرز علائقية شركات الطاقة و التعدين بظاهرة أسواق العنف ؟؛

3-ما الدور الذي تلعبه الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة في الصراعات الأهلية لدول العالم الثالث؟؛

4-كيف تعامل المجتمع الدولي مع نشاطات الشركات الناشطة في مناطق النزاعات و بالخصوص شركات التعدين و الطاقة ؟

- **الفرضيـــات:**

1-إذا كان هناك تنامي لظاهرة أسواق العنف فإن ذلك يعود إلى زيادة حجم و نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في مناطق الصراع الدائر ؛

2-كلما تزايد نشاط الشركات الطاقوية و التعدينية في مناطق الصراع كلما تصاعدت مخرجات العنف فيها؛

3-إذا كان هناك تنامي لنشاط الشركات الأمنية /العسكرية الخاصة و شركات تصنيع الأسلحة و شبكات الإتجار غير الشرعي لها فإن ذلك يرجع إلى الإرتفاع في حدة و نطاق السوق العنفية كبيئة مناسبة لنشاطاتها؛

4-إذا كانت جهود المجتمع الدولي تتضمن قواعد و إجراءات تنظيمية خاصة بالشركات متعددة الجنسيات في مناطق الصراع فإن ذلك يعزو للخروقـات الحاصلة من طرف هذه الأخيرة.

- **حدود الدراسة:** تندرج الدراسة في أطر زمكانية و أخرى موضوعية هـي:

1- الإطار الزمكاني: تبعا للإشكالية و نظرا لطبيعة الموضوع فقد سلطت الدراسة على واقع أسواق العنف في فترة ما بعد الحرب الباردة و بالموازاة مع الحركية التي شهدتها السياسة العالمية بتفاعلاتها في الدول النامية بالخصوص نظرا لطبيعة البيئة الأمنية، السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية المساعدة على استفحال الظاهرة

2- الإطار الموضوعي: تندرج الدراسة في ما يسمى الإقتصاد السياسي للنزاعات ورغم كون الموضوع ليس بالجديد إلا أن المتغيرات المتحكمة في انتشار الظاهرة استشرت مع حركية التحرير الإقتصادي العالمي

- **المقاربة المنهجية للدراسة:**

1-المدخل التاريخي: تم الإعتماد على هذا المدخل لتتبع تداعيا التحرير الإقتصادي لنشاط القطاع الخاص و تأثير هذا التحرير على بيئات الصراع المركبة، كما يوفر المنهج التاريخي الأدوات الكفيلة لتحديد الديناميكية التي تسير وفقها السوق العنفية كظاهرة في طور التشكيل؛

2-المدخل التفكيكي /التركيبي: وظف المدخل لقيمته العلمية، سواءا تعلق الأمر بتوصيف الأطراف الفاعلة في ظاهرة الأسواق العنف و بالتحديد الشركات متعددة الجنسيات، أو بالعوامل التي تهيء لانتشار الظاهرة كالعولمة الإقتصادية و تصاعد تعاملات شبكات الإتجار غير الشرعي للسلع و الأسلحة والموارد الطبيعية.

- **تنظيم الدراسة:**

تم تناول موضوع أسواق العنف طبقا للإشكالية و الفرضيات المطروحة

الفصل الأول: في هذا الفصل تم تناول الإطار النظري/المفاهيمي للدراسة في ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لدراسة الفواعل غير الدولاتية و دورها في السياسة العالمية بالإعتماد على طروحات "سوزان سترانج" لتوضيح دور الشركات متعددة الجنسيات الفاعل الهام في حركية الإقتصاد السياسي الدولي، وأثار "جيمس روزنو" بدوره تأثير الأطراف المتخطية للحدود الوطنية في مقابل تراجع أدوار الدولة في مجال الإدارة الدولية، وبرؤية تقييمية تم تناول الطرح الماركسي الجديد من خلال رصدهم لآثار هذه الفواعل على دول العالم الثالث منها ما ينطوي على حال هيمنة القوى المالكة للتكنولوجيا ووسائل الإنتاج.

أما المبحث الثاني فتعرض إلى ظاهرة الفشل الدولاتي كونها بيئة مناسبة لتنامي حركية ظاهرة السوق العنفية و التي تفتح بدورها المجال للقطاع الخاص في ظل تنامي ظاهرة الخصخصة العنفية.

وفي المبحث الثالث تم استدعاء بعض المفاهيم و التعاريف الخاصة بأسواق العنف من أجل تشخيص تركيبة الظاهرة، كذلك استعراض عناصر الظاهرة و طرق تمويلها استنادا لدور الفواعل الرئيسة فيها.

الفصل الثاني : تم في هذا الفصل محاولة إحصاء أهم الشركات الطاقوية و التعدينية الموجودة في جغرافيا السوق العنفية بالخصوص في أفروآسيا و التي تستحوذ على المؤهلات اللازمة لحركية تجارية ضخمة في مبحثٍ أول، أما المبحث الثاني فشخّص إمكانية وجود ذلك الارتباط بين نشاط هذا النوع من الشركات و انتشار نطاقات السوق العنفية من خلال تقديم أمثلة مختارة في حروب أهلية في إفريقيا، أما المبحث الثالث فيحصي التداعيات السياسية، الأمنية، الإقتصادية، والإجتماعية عن نشاط الشركات في الإتجار غير الشرعي بالموارد لا سيّما إذا ما ارتبط عملها بشبكات إجرامية و وكلاء محليين خارجيين عن سيطرة الرقابة القانونية الوطنية و الدولية، إضافة إلى استحضار آليات المواجهة للمخاطر الناشئة عن الأدوار السلبية لهذه الشركات في مناطق تواجد مصالحها بالتركيز على مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية 2000 وكذا مسار كيمبرلي 2000 اللّتين أكدتا على مبادىء تنظيم سلوك الشركات متعددة الجنسيات في المناطق النزاعية .

الفصل الثالث: يتناول الفصل في مبحثه الأول أدوار الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في السوق العنفية مع استعراض المخاطر المحدقة عن تنامي دور مثل هذه شركات في مجال الهيمنة على القرار السياسي للدول النامية بشكل عام و دول في منطقة غرب إفريقيا ، البحيرات الكبرى و الشرق الأوسط بشكل خاص، إضافة إلى استهداف المحددات التي تتحكم في نشاط هذه الفواعل المتنامية ـ شركات الأمن الخاص ـ في مناطق النزاع.

أما المبحث الثاني فإنه يستدعي مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العالمي الرسمي على الأسلحة و شركات التصنيع العشرة الأولى في ذات الشأن ، بالموازاة مع ذلك يتناول تزايد شبكات الإتجار غير الرسمي بتقاطعاته مع شبكات التهريب المختلفة و أعمال الجريمة المنظمة في مناطق في إفريقيا و أثرها على واقع السوق العنفية.

الفصل الأول

التيار النظري الليبرالي عبر مقارباته الجديدة في الاقتصاد السياسي يفسر طبيعة الفاعلين الرئيسيين في السوق العنفية، فـ"سوزان سترانج S.Strange" تركز على الدور المتنامي لفواعل الشركات متعددة الجنسيات التي بإمكانها مزاحمة أدوار كانت حكرا على فاعل الدولة، في حين أن "جيمس روزنو J.Rosneau" يشدد على أهمية سياق العولمة الذي انعكس على تحرير مختلف السلع و البضائع عبر حدود شفافة ما يعطي الإنطباع بوجود علاقة هيمنة على حساب خيارات التنمية في مناطق تعاملاتها حسب ما يراه مجددي الماركسية، و لطالما كان وجود الهشاشة الدولاتية تبرز خيارات تدخل القطاع الخاص، علاوة عن هذا فإن ظاهرة السوق العنفية تزداد تركيبا بتداخل المتغيرات و الفواعل المحددة لها.

المبحث الأول: المقاربات المفسرة لظاهرة السوق العنفية

أدى انهيار جدار برلين إلى ظهور لاعبين عولميين عابرين للأمم والحدود، فتغيّر البيئة الدولية على حساب الدولة التي فقدت بعض نفوذها وأدوارها والذي تتبناه المقاربة الواقعية (هانس مورغانتو وريمون آرون...) التي ترى أن النظام الدولي يقوم على دول ذات مصالح، لتزدهر نظريات (جيمس روزنو، برتراند بادي، جوزيف ناي، سوزان سترانج...) تريد إثبات فشل الدولة في مهماتها الامنية وحلول الادارة أو ما يعرف بالحاكمية مكان السياسة، حتى في الساحة الدولية مع اضفاء طابع الهيمنة لمثل هذه الفواعل بإستعراض تحليل الماركسية الجديدة.

المطلب الأول: مقاربة سوزان سترانج لدور العوامل الاقتصادية في السياسة العالمية

تعكس تحليلات" سوزان سترانج Susan Strange" دراستها لتطور النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،و التي تركز فيها على أهمية الجانب المصرفي المالي و الموائمة بين أشكال مختلفة من الرأسمالية و القوة الأمريكية و نظرا لطبيعة الموضوع سوف يتم التركيز على مقاربة " سترانج" في دراستها الخاصة بالجهات الفاعلة غير الحكومية الجديدة في الرأسمالية العالمية .

1. واقع التفاعل الإقتصادي و تراجع دور الدولة

ترى''سترانج Strange'' تصاعد دور اللاعبين الجدد في عالم اليوم على حساب الدولة في بعض المهام،كالمافيات و شركات التأمينSecure Companies و الشركات الست الكبرىSix company greater و الشركات متعددة الجنسيات MNCs و انطلاقا من أن التفاعل الإقتصادي في النظام الرأسمالي ينطوي على عديد التحديات و المخاطر كان لزاما بروز هذه الشركات التي تؤدي خدمات التأمين و الحماية للأسواق بالتزامن مع

عدم قدرة الدولة على ضبط هذه الرهانات ، و هذا الواقع الجديد نقلنا إلى نوع جديد من الدبلوماسية حيث أضحت الشركات طرفا في المفاوضات قصد حماية مصالحهم التي تتزايد شيئا فشيئا ، هذه الدبلوماسية الجديدة التي تطرحها ''سترانج Strange'' تهدف إلى إيجاد قاعدة تفاهم بين الحكومات و الدول و المؤسسات الكبرى إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات[1].

في هذا الصدد لابد من معالجة المشاكل الموجودة أو التي ستوجد في بطريقة دبلوماسية خاصة إذا ما علمنا أن هذه الشركات تدخل في تحالفات فيما بينها بطرق معلنة أو غير معلنة وفق استراتيجيات تهدف للحفاظ على مصالحها و الغالب ما تكون على حساب فاعل الدولة .

حسب سوزان سترانج فالقيام بمسح لأدبيات العلاقات الدولية يمكننا من ان نستنتج بأن هناكعدد محدود من الدراسات التي ركزت على العوامل الاقتصادية و ذلك من خمسينات إلى ستينات القرن العشرين من خلال مخطط "مارشالMarchall paln" ،"التكامل الاقتصادي داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية EEC" ،"التفاعلات الاقتصادية لدول الكتلة الشيوعية السابقة كمنظمة "التعاون و التبادل الاقتصادي بين دول المعسكر الشيوعي Comicon "و الجوانب الاقتصادية للعلاقات الثنائية بين الدول أو مجموعة من الدول في أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط ،لكن ليس هناك دراسات للعلاقات الإقتصادية الدولية بصفة عامة.[2]

إن الفترة ما بين 1945و بداية 1970يمكن إعتبارها كاستثناء و ليس كقاعدة فقبل وبعد هذين التاريخين، أولى دارسي العلاقات الدولية إهتمام محدود للعوامل الإقتصادية .و في تفسير هذا "التجاهل" كما أسمته" سوزان سترانج" للإقتصاد يمكن ذكر العوامل التالية :

---

[1] Susan Strange, «What is economic power and who has it? », international journal, vol XXX : 1-2, n° 30, pp. 205-224.

[2] Susan , Strange, "**International Economics and International Relations**:**A Case of Mutual Neglect**",International Affairs , 46, 2 (1970).p.214.

أولا: العامل السياسي

الواقع الأساسي للفترة كان "الحرب الباردة Cold War"، و كانت المهمة الأساسية لمختلف الفواعل السياسية "منع المواجهة النووية بين المعسكرين الشرقي و الغرب في الوقت الذي شهد فيه معظم الملاحظين الحرب الباردة بمصطلحات التنافس الأيديولوجي و العسكري و السياسي كانت النتيجة إعطاء اهتمام قليل للبعد الإقتصادي في الصراع، كما أن الإقتصاد في الصيغة الواقعية الكلاسيكية أدرج ضمن حقل "السياسة الدنيا Law Politics المتناقضة مع "السياسة العليا Hight Politics.

ثانيا: **العامل المنهجي Methodology Act** يهتم ثاني عامل أثناء هذه الفترة كانت المحاولة في وضع أسس "علم السياسة الدولية و لتحقيق ذلك،كان الإقتصاد إما عن قصد أو من غير قصد خارج المعادلة برغم ذلك إعترف مورغانتو أن الدول يمكنها أن تستخدم الوسائل الإقتصادية لتدعيم قوتها، و رأى المصادر الإقتصادية كمكون مهم للقوة الوطنية ، الا انه يميل إلى الإفتراض بأن التعاملات الاقتصادية بين الشعوب ليست جزءا من السياسة الدولية.

ثالثا:أما العامل الثالث فيتعلق بالهيمنة الأمريكية في الإقتصاد الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية الذي خدم إلى حد بعيد ترسيخ فرضية بأن السياسة الدولية يمكن فصلها عن الإقتصاد الدولي.[1]

2. التحول من علاقة دولة . دولة إلى شركة . دولة

[1] زينب فروح،"**دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية بالمنطقة المغاربية** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،باتنة،2013،ص. ص ،65.

كان التحليل في نطاق الدولة سمة راسخة للنشاط الإقتصادي العالمي من فترة الكلاسيك إلى كينز حسب'' سترانج'' ،فالدولة شكلت فضاءات إقتصادية مختلفة تمارس فيها الحكومات رقابة أساسية على الأسواق ،أما اليوم فإقتصادياتهم تميل إلى الذوبان في مجموع أكثر اتساعا و غير مكتمل التنظيم يعرف نموا سريعا و بطريقة غير مستقرة يجعل الدولة غير متحكمة في هذا التدفق الهائل من السلع و الخدمات ، ما يؤدي بنا إلى القول أن غياب دور الدولة لا يعني عدم التحكم في مثل هذه سلع و خدمات ،فدور هذه الشركات بسياسة ملء الفراغ كونها المسؤولة الأولى و الأكبر في إنتاج هذه التدفقات[1].

في الإقتصاد المعولم كثيرا ما تتصرف الدول مثل الشركات و الشركات بدورها تتصرف مثل الدول و يصبح التفاوض على طريقة ''دبلوماسية ثلاثية الأطراف ''،و الحكومات يجب أن تأخذ بالأهمية الكافية لإرادتها و استراتيجياتها ذلك أن هذه الشركات تنتج الثروة و تضمن التطور التكنولوجي و بالتالي فرضية تأثير مثل هذه فواعل على السياسات العامة للدول تطرح بقوة انطلاقا من كونها مصدر/مستورد كبير للدول الأصلية /المضيفة بل يتعدى التأثير على ميزانياتها

3 ـ العولمة و الإقتصاد: التحول في مفهوم القوة

في ضوء تعريفات السلطة تتوافق رؤية ''سترانج'' مع تصور أن القوة هي:

" قدرة فاعل معين على إجبار آخر التصرف وفق إرادته بالإقناع أو بالإكراه "

مصطلح القوة لا يعني بالضرورة الجوانب العسكرية فقط بل حتى أن مصطلحي السيادة و السيطرة أصبحا يرتديان مظهرا آخر ،فالإقتصاد و التكنولوجيا أضحيا وجها آخر لهما ،أما عن القراءات الواقعية و الهيكلية Strecture Theory التي تركز على التصور القومي و السيادي للوحدات السياسية فقد قلت نسبة تأثيره و خاصة

[1] جديد خمس،"النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيو استراتيجية الراهنة"،"مجلة المفكر" ، العدد 11،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة،ص . ص،178.160.

في المجالات الإقتصادية ،فالنظام الدولي الجديدThe New International World لا يقصي دور الدولة و لكن يجعلها تتنافس مع فاعلين آخرين يسعون بدورهم الوصول لإمتلاك السلطة ،هذه الأخيرة مرتبطة بالتحكم بقواعد اللعبة لسوق دولية مفتوحة إذ أن القوة و السلطة الإقتصاديتين تسيران في نسق متوازٍ مع من يمثل يمثل السلطة و القوة العسكريتين للدول الرائدة.

بالتالي نخلص إلى أن الشركات و المؤسسات عابرات الحدود أضحت أكثر قدرة و قوة على رقابة الإقتصاد العالمي و التحكم فيه من منطلق أنها جزء رئيس في هذه العلاقات الإقتصادية الدولية و بفعل العولمة تتكون لنا تلك الصورة للترابط الكوني و تأثيره على السيادتين الوطنية و الإقليمية الأمر الذي يطرح أسئلة حول مستقبل الدولة الحديثة و دورها في ظل هذا الوضع الجديد.

4 ـ الشركات متعددة الجنسيات و نشاطاتها في دول العالم الثالث :

أكد ''فرنون . Vernon'' نظرته لهذه الفواعل بقوله :

"مؤسسة بهذه الدرجة من التعقيد كالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن أن توصف على أنها ذات مقاصد محددة بدقة و وضوح " [1]

هذا الأمر يدعونا للاستفهام عن النشاطات المعقدة لمثل هذه الشركات متعددة الجنسيات من خلال عمليات الاستخراج و التحويل و الانتاج و كذا حول فروعها المنتشرة بين الدول

تبرز '' سترانج'' أهمية تواجد الشركات متعددة الجنسيات في دراستها الخاصة بالشركات الست الكبرى ، حيث أقرت لها السلطة المهمة في القرارات الإقتصادية للعالم ،حيث أن العوائد التي تكون لهذه الشركات تفوق في بعض الأحيان الناتج المحلي لعديد البلدان الصغيرة(النامية).

[1] المرجع نفسه، ص . ص، 178.160.

هناك بعض الشركات لا تعمل بصفة رسمية أو علنية ما يؤدي بنا للقول أن العولمة كظاهرة ليست نتاج الحكومات و الدول نفسها نحو سعيها إلى إقامة اقتصاد مفتوح بل هو ذاك التأثير الذي فرضته المؤسسات و الشركات الربحية.

تفترض " سترانج"أن التغيرات الحاصلة أضعفت دور الدولة و سيطرتها على الإقتصاد و المجتمع ما أدى إلى نقص الموقف التفاوضي لها أمام هذه المؤسسات الاستثمارية و الدليل أن الحكومات دائما ما تسعى لتوفير مناخ الاستثمار الأجنبي و تستجدي إقامة شراكات مع هذه الفواعل ، و لكن هذا لا ينطبق على كل الدول نظرا للاعتراضات الحاصلة حول طريقة الاستثمار للشركات الأجنبية في بعض منها كونها تمس بالجانب السيادي لفاعل الدولة[1].

المطلب الثاني :مقاربة جيمس روزنو وعولمة الاقتصاد

أفرزت العولمة نسقا معقدا و متغيرا في ميدان التبادل التكنولوجي إضافة إلى عالم المال يبرز من خلالها عدم التوازن لموازين القوى المتغيرة دوما ،لاسيما إذا ما اعتبرنا أن من يمتلك القدرات الاقتصادية يمتلك قدرة التأثير و التحرك ،و مع عملية تدويل الاقتصاد من المستوى الدولي الى المستوى العالمي حيث لا تحافظ فيه الدولة على مفهومها الكلاسيكي باعتبارها محور منظومة الاقتصاد السياسي و انما نحن في عالم يشهد تعدد و تكاثر المنظمات الحكومية و غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص. ص160.178.

[2] بالنسبة لWilkins Mira المتخصص في دراسة تاريخ الشركات متعددة الجنسيات فأن هذا النوع من الشركات التي نعرفها اليوم تجد جذورها في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر

وضع "جيمس روزنو James Roseau"منذ البداية ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة[1] يحدد محتواها بدقة، فحسبه إن كان يبدو مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة و المجموعات المقيمة بالتالي فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لوتم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع[2]

1. تأثير الأطراف المتخطية للحدود الوطنية في السياسة العالمية :

لعل الكثير يتساءل كيف لعصابات الجريمة المنظمة أو الجماعات العنفية على سبيل المثال أن تعد لدى الأكاديميين و حتى السياسيين فواعل مهمة في السياسة العالمية، أما الجواب فيكمن في أن ما تملكه هذه الفواعل من قدرات تستطيع التأثير و طرح رهانات و تحديات للدول ،و إذا بحثنا في إطار هذا التأثير فإنه يمس السياسات العامة لهذه الفواعل التقليدية و بالتالي تجعل صناع السياسة في حال استجابة لهذه القضايا و التي تقف وراءها شبكات الجريمة المنظمة و شبكات تجارة و ترويج المخدرات و تهريب الأسلحة .

بيد أن التصور الواقعي أو الهيكلي لظاهرة تصاعد هذه تصاعد هذه الفواعل لم يلق تحليلا واضحا فإن '' جيمس روزنو '' قدم طرحة حول وجود عالمين في السياسة العالمية ،عالم يتمحور حول الدولة هو الأول أما الثاني فهو عالم متعدد الفواعلMulti-Actors و الذي يعتبر . حسب روزنو . الأكثر موائمة و إقناعا للوضع الراهن و

[1] هناك من يطرح مصطلح العولمية و الذي لا يعترف فقط بوجود ظاهرة العولمة، ولكن يحاول الإسراع منها بدلا من احتوائها .فنلاحظ التسارع من انتشار التجارة بمساعدة الاتفاقات الدولية، كخيار إرادي مثل دورات كنداوأوروغواي .وقد تظهر لنا العولمة كأحسن خالق للثروة، ولكنها حجرة عثرة أمام توزيعها،إذ تتزايد اللامساواة بين الدول و كذا بداخلها حيث أغنت 1/3الإنسانية في حين تزيد من فقر 2/3البشرية

[2] المرجع نفسه، ص 165.

عليه فإن قدرة هؤلاء الفاعلين في التأثير على مسرح الأحداث العالمية في تزايد ، الأمر الذي يعطي للسياسة العالمية سمة مميزة و يطرح للدولة جملة صعوبات لاتخاذ إجراءات ضدها . الفواعل .

تشكل العصابات المافياوية اليوم شبكة دولية أصبحت بإمكانها تجميع الموارد و الثروات تحت مسميات " ظل السوق" ،" السوق الموازي"، "السوق الخفي " أو التجارة غير الشرعية و التي تشمل تجارتها عديد السلع و البضائع.

2 . تراجع أدوار الدولة في مقابل بروز الإدارة الدولية:

أواخر الثمانينات من القرن العشرين و في خضم أحداث تفكك المنظومة الاشتراكية و نهاية التوازن شرق /غرب من جهة، وتعاظم دور الشركات عبر الوطنية و الدخول في مرحلة جديدة من العولمة الاقتصادية و المالية من جهة ثانية[1] ،و بروز تحديات عالمية تتجاوز الدول و المؤسسات الدولية الموجودة من جهة ثالثة ،و في سياق حركية كل هذا برز مفهوم "الإدارة الدولية "ليضيف بعدا جديدا في العلاقات الدولية .

المصطلح باللغة الانجليزية "Governance" هو أقرب الى معنى "حكومة "و لكن المضمون الذي يؤخذ به أقرب إلى معنى" الإدارة الدولية "، بالنسبة لروزنو Rosenau فإن تخيل إدارة دولية بدون حكومة هو تصور وظائف يقتضي ملؤها حتى تكون قابلة للحياة

[1] جوزيف ناي،القوى المتعاظمة للمنظمات غير الحكومية،تر: حارثة يوسف ،متحصل عليه على الرابط الالكتروني :
http://www.project-syndicate.org/commentary/nye10/Arabic

من بين العدد الكبير من الوظائف الضرورية تبرز الوظائف التي تستجيب للحاجات العالمية في كل الأنظمة ،يجب تجنب التهديدات الخارجية و استباق النزاعات الداخلية و الحصول على الثروات وتحديد الأهداف و السياسات القادرة على تحقيقها[1]، فصعود اللاعبين غير الدولتيين لا يضعف الدول بل يقويها، حيث قادت ضغوط المنظمات غير الحكومية Non Gouvernment الى توسيع الدولة نشاطاتها وأدوارها في مجالات كانت لا تلقى العناية الكافية منها.

المطلب الثالث: الماركسية الجديدة : رؤية لدور الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث

يركز النموذج الراديكالي على موضوع العلاقة بين الشرق والغرب والمجرى الذي اتخذته هذه العلاقة، ويؤكد أنها اتخذت شكل علاقة مبنية على القوة ودرجات متفاوتة من الهيمنة المعقدة[2].

من منظور هذا التيار فإنه إذا أرادت الرأسمالية أن تبقى و تدوم يجب عليها أن تعتمد على استغلال محيط تصدر له رؤوس أموالها الناتجة عن قيمة الفائدة المرتفعة ،و تسوق جزءا من إنتاجها ،و لكي تضمن منابع للتموين بالمواد الأولية.و وضعية التبعية تحفظ و تقوى بكل الوسائل و بجميع الطرق،من شركات متعددة الجنسيات،منظمات دولية،و كذا الدور البديل للإمبريالية الذي تلعبه النخبة في دول المحيط تقود كلها إلى نهب و سلب لدول العالم الثالث من قبل الدول الرأسمالية،و نشهد بالتالي تقسيم العالم إلى دول فقيرة و دول غنية في منطق النظام الرأسمالي.

---

[1] Rosenau J .N ,Czempiel E.O .(**Governance Without Gouvernment** :**Order and Change in World Politics**),Combridge University Press ,1992.p150

[2] السعيد إدوارد،"**الاستشراق: المعرفة– السلطة– الانشاء** "،(تر.كمال أبو ديب)،بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية 1984،ص.41.

أولا: تصاعد دور الشركات متعددّة الجنسيات في العالم الثالث:

المظهر الأساسي الأكثر أهمية للشركات متعددة الجنسية ليس هو حجمها الضخم وارتفاع معدل نمو نشاطها ولكن هو نظرتها إلى العالم كوحدة واحدة. والنظر إلى دورها على أنها ستحدث تغييرا في نظام الدولة – القومية التي مثلت الوحدة السياسية الأساسية في العالم المعاصر[1] . إن تصاعد الدور السياسي للشركات متعددة الجنسية وتنامي تحكمها اقتصاديا في العالم المعاصر هما انعكاس طبيعي لصعود الإمبريالية وتحكمها في مجمل العلاقات والارتباطات التجارية في العالم.

يقول "بولسويزيP. Sweezy" :

"إن الشركات متعددة الجنسيات هي من النتاجات ومن الشروط الضرورية للطريقة التي تطورت بها الامبريالية في المرحلة التاريخية المعاصرة. فهذه الشركات هي في الأساس أداة أمريكية تهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول الرأسمالية في المركز، وكذلك على المستعمرات التابعة والواقعة في أطراف النظام الاقتصاد العالمي"[2]

إن الأثر الإدماجي للشركات متعددة الجنسية لا تقتصر على توحيد مصالح الطبقات الرأسمالية عبر البلدان المختلفة في مجتمعاتها المحلية، إنما يتسع إلى معنى توحيد هذه الطبقات نفسها ورفع الحواجز القومية على حركتها وانصهارها وخلق رموز للقوة الاجتماعية المشتركة ونمط من الحراك القومي لمكونات هذه الطبقات بقدر ما تقدم هذه الشركات لدولها الأم، فإنها تأخذ من الدول النامية، إذ أن المنافسة غير المتكافئة بين شركة عملاقة ودولة

---

[1] حورية مجاهد، **الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية**، القاهرة:عالم الكتب،1985 ،ص. 164

[2] نفس المرجع،ص.165.

نامية تجعل الاحتمال الأرجح أن تغبن الدولة النامية في كل عقد تبرمه مع إحدى تلك الشركات، ولكن ما يفاقم من هذه الظاهرة هو تسابق الدول النامية على التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات[1].

إن إستراتيجية هذه الشركات لا يمكن أن تتطابق مع إستراتيجية التنمية Devlopment Stratigy في أي دولة من الدول النامية، فإن الدول النامية لا تستفيد من المشاريع التي تتبناها تلك الشركات بشكل جيد وأساسي، علاوة على أن معظم الاستثمارات التي تقوم بها هذه الشركات في البلدان النامية تتوجه إلى قطاعات الاستخراج والزراعة، وقسم قليل منها يوظف في الصناعات التحويلية المرتبطة بصناعة البلدان الرأسمالية المتطورة أو في قطاعات الخدمات والسياحة.

ثانيا: رؤية النظام الدولي الجديد حسب الماركسيين الجدد:

يقوم النظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة أساسا على التسلط الاقتصادي والثقافي والتقني وذلك خلافا للاستعمار التقليدي الذي كان قائما على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر ويرتبط الاستعمار الجديد بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يهيمن عليه الشمال هيمنة مالية وتقنية وتجارية مطلقة.

يرى سمير أمين أن تيار العولمة ليس بأمر جديد بل هو متجدد كونه تطور طبيعي للإمبريالية الرأسمالية، وفي مقارنته بين المرحلة الكينزية و المرحلة الحلية التي تشهد ظاهرة العولمة يقر أن هذه الأخيرة هي الأسوأ على اعتبار أن الاستقطاب حاد جدا ،و في جملة الافرازات السلبية لها ستزيد من حال التمايز و التفاوت كما كان الأمر في مراحل التاريخ السابقة[2].

---

[1] سنغ كفاجيت، " **عولمة المال** " ،(تر: رياض حسن) ، لبنان، دار الفارابي، ، 2001 ص 20.

[2] سمير أمين،"**امبراطورية الفوضى**"،تر.سناء أبو شقرا،بيروت،دار فارابي،1991،ص .104

كتب "ألفن توفلرA. Toffler" تحت عنوان "الثروات الملطخة بالدماء" عن مصدر الثروات التي مولت الصناعات المبكرة في أوروبا:

"لقد أتى الكثير منها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من السلب والنهب والقرصنة. ومن سياط أسياد العبيد وغزو أراضي الغير وقطع الطرق والابتزاز" [1] .

يرى "سمير أمين" بأن نمط التراكم العالمي يشهد نمطين مختلفين من أنماط التنمية داخل المركز وداخل الأطراف حيث تتسم التنمية الاقتصادية داخل المركز- بتلبية حاجات المستهلكين، لكن النشاط الاقتصادي- داخل الأطراف- يتسم بإنتاج السلع الترفيهية لصفوة محدودة العدد من ناحية، كما يتسم من ناحية أخرى بإنتاج المنتجات أو المواد الأولية بغرض التصدير و انتقد "فرانك Franck" أشكال التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وصاغ أطروحته الخاصة بـ"تنمية التخلف Development Underdevelopmen لذلك فإن علاقة "الاعتمادية المتبادلة Inter Deprdency" موجودة .

يربط" يوهان غالتونغ- Galtung Yohan بين الإمبريالية و العنف البنيوي معتبرا أنه لا يمكن تحقيق السلم من خلال وقف العنف المباشر فقط بل أنه ينبغي وقف كل أشكال العنف بما فيه العنف البنيوي[2]، الأمر الذي يؤكد أن تفسير الصراعات اليوم لا يجب حصرها فقط في جوانبها الصلبة بل يتعدى إلى أساليب إقتصادية و هيكلية قد تؤدي إلى نشوب حال من اللإستقرار داخل الجماعة أو الدولة[3] .

---

[1] ألفن توفلر ،"**تحول السلطة بين العنف و الثروة والمعرفة** "،(تر.فتحي بن شتوان)،ليبيا:الدار الجماهيرية،1992،ص57.

[2] رمون حداد،"**العلاقات الدولية :نظرية العلاقات الدولية،أشخاص العلاقات الدولية،نظام أم فوضى في ظل العولمة**،(تق: الشاذلي القليبي)،لبنان، دار الحقيقة،الطبعة الثانية،2006،ص 183.

[3] المرجع نفسه، ص183.

المبحث الثاني: الظواهر المتعلقة بأسواق العنف

سيتم التطرق إلى ظاهرتين مهمتين في السياسة العالمية ،الأولى تتضمن ظاهرة الفشل الدولاتي Failed States في مطلب أول،أما الظاهرة الثانية التي تأتي في المطلب الثاني فتتمثل في التوجه العالمي نحو الخصخصة Private process و بالتحديد الخصخصة الأمنيةMilitary Private مع التطرق إلى كيفية تأثير كل ظاهرة على أسواق العنف

المطلب الأول: الفشل الدولاتي

قبل تناول مقاربة الدولة الفاشلة يتعين في المقام الأول تقديم مفهوم الدولة الفاشلة Failed State حيث تم ربط هذا المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بالحالة الصومالية وكذا كل من ليبيريا ورواندا وهايتي وكذا الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها ، حيث أطلق من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الأساسية وكذا الحفاظ على الأمن و السلم الدولي ين [1].

يمكن أن نحصر بعض التّعريفات التي قدمت للدولة الفاشلة حيث لا يوجد إجماع حول وضع مفهوم محدد له ، فمعهد Stratigic Assesmentعرف الدّولة الفاشلة بأنها الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الأمنية العشائريّة ، القبلية والدينية مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون [2].

يعتبر "ايمانويل فالرشتاين Emmanuel Wallzrtein " أن النظام الرأسمالي العالمي جرى تعميمه منذ القرن السادس عشر بشكل أدى إلى تعميم نموذج للتنمية اللاّمتكافئة بين دول المركز و دول المحيط ما انعكس سلبا على

---

[1] Gerard kreijin**;" state failure"** , UK: martinus nijhoff publishers , 2004 , p 41 .

[2] Maurice Ronai , claire d'etude stratégique no 20 2 eme édition , 1997 obtenu par :
http// :www.cirpes.net/ pdf le 22.03.2009

دفع عجلة التنمية في دول العالم الثالث ،حيث بدأ أن برامج التنمية التي انخرطت فيها الدول الأطراف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى فشل دولاتي و فقدان للسيادة التي كانت من متطلبات التوسع الرأسمالي في مرحلة الحرب الباردة و أنها المسؤولة عن بروز الدولة الضعيفة [1].

هناك ربط قوة الدولة و قدرتها على القيام بالوظيفة الإستخراجية الكفيلة بتوفير الموارد الضرورية الأمر الذي يفسر فرضية تحول موارد الدولة الى النهب و الفساد.

إن استراتيجيات الفواعل السياسية في دول العالم الثالث تجنح إلى ضرورة التوازن بين مصالح الاقتصاد العالمي، بينما يرى "بيتر ايفانس *Peter Evans* أن العولمة لم تؤدي إلى انفجار الدولة The Esclipe Of State ذلك أن الحد من النتائج الكارثية لاقتصاد معولم لم تقع على عاتق الدولة كما أن النمو الاقتصادي لا يمكن ان يتم دون دور فاعل لمؤسسات دولة قويةStrongest Role [2] .

أولا :السيادة السلبية و السيادة الايجابية :

السيادة السلبية Negative Sovergity في الواقع هي أن هذه الدول غير مالكة للموارد السياسية لفرض النظام و الحصول على الشرعية و هو ما يؤدي إلى تراجع قدرتها في التحكم و المراقبة و الضبط للمجتمع، وهو ما يظهر في علاقات الدول الإفريقية و الآسياوية خاصة عندما نتطرق إلى هوية المتحكم في الموارد و المعادن في الفصلين القادمين.

أما السيادة الايجابيةPositive Sovergity فتعني توفير الإمكانات الداخلية و التي تسمح للدولة بالعمل بنجاح داخل إقليمها ، إضافة إلى امتلاك الدولة للموارد السياسية اللازمة لاستمرار السلطات العامة و توفير

---

[1] Emmanuel Wallerstein ,**"Comprendre le monde ,Inroduction a Lanalyse du System Monde"** Paris :ED.La Decouvrte ,2006.P33

[2]Francis Fukuyama,"Social Capital and Devlopment,The Coming Agenda,SAIS " Review,vol.xxii,n.1,2002,pp.2425 .

الحاجات الأساسية لمواطنيها ، ما يجعلها تمتلك زمام المواجهة أمام الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاستجابة لحل و إدارة النزاعات.

بالنسبة ل" كرازنر Krasner يتعلق فشل الدولة ب متغير السيادة الداخلية الفاعلة Effective Domestic Soverignty و في هذا الاطار تعبر السيادة عن وجود بنية سلطوية مستقلة تتمتع بالسيطرة على اقليم جغرافي مستقل ،تمتد لتشمل غياب التمرد و الاضطرابات الاجتماعية مع ضمان حماية حقوق الافراد و حكم القانون ، في هذه الحالة يرى "كرازنر" أن عدم القدرة على إدارة الحكم داخل الاقليم سيؤدي الى انتشار الفساد و تفشي الجريمة و الميليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة و انهيار الخدمات العامة و الحدود[1] .

ثانيا: علائقية الفشل الدولاتي بظاهرة أسواق العنف

تبرز هذه العلاقة في كون أن مؤشرات الفشل الدولاتي تهيأ لانتشار أسواق العنف ،من خلال التركيز على عدم استقلالية القرار السيادي للدولة على المستوى المحلي و الخارجي، كون أن انتشار أطراف أخرى غير الدولة و احتكارها لوسائل القوة و العنف و كذا النفوذ سيؤثر على خدمات الدولة التقليدية.

المطلب الثاني: ظاهرة الخصخصة ـ من النزاع إلى السلام ـ

يوجد ذلك التصور حول الحروب و من يحارب فيها و الصورة الأولى هي ذلك الرجل في بزته العسكرية ، لكن عندما يتم النظر إلى القرن الواحد و العشرين هذه الصورة ليست صحيحة تماما فاليوم المعارك تقودها فئة

[1] Stephen Krasnerk,'' **Troubled Societies ;Outlaw States and Gaduations of Sovereignty**"UK, department of politicalscience,stanford university,2002,p-p,5-6.

جديدة يعرفون باسم الشركات الخاصة حيث لا ولاء لهم لأي دولة فخدماتهم متاحة لمن يدفع أكثر و في السنوات العشرين الماضية كانوا يعملون على خصخصة الحروب .

تنمو هذه الشركات و تتغذى بجشع على ضعف الاستقرار العالمي ،فالواقع يخبرنا أن ثالث أكبر الشركات في العلام هي هيئة عسكرية خاصة.

الخصخصة بأبسط معانيها هي تحول أو تقديم الخدمات من الحكومة أو إحدى الكيانات العامة، كما أنها تنطوي على قدر كبير من التنظيم و الإشراف كذلك يمكن أن تتخذ الخصخصة أشكالا عديدة من التعاقد مع وكلاء خواص من الباطن لأداء الخدمات مقابل ربح أو دون ربح إلى عقود الإدارة و حق الامتياز و بيع الأصول أو تأجيرها لفترات متفق عليها[1].

أولا : منافع المشاركة بين القطاع العام و القطاع الخاص في مجال الأمن و السلام

1ـ تقاسم الاهتمامات: مثل تهيئة البيئة الآمنة و توفير الوسائل لمردودية منتجة و كذا إزالة العوائق أمام عملية السلامProcess of Peace .

2ـ الوساطة: يمكن أن يتوسط القطاع الخاص في المنازعات بين الأطراف ،ففي حال الدول الضعيفة أصبحت الجهات المانحة أكثر إقتناعا بأن هيئات القطاع الخاص و المنظمات التي لا تستهدف الربح هي السبيل الوحيد الذي له مصداقية لمساعدة المناطق النزاعية أو المتوترة.

3ـ الفعالية: القطاع الخاص يتصرف بطريقة عملية و ناجعة و نتيجة لذلك فإن متغيري السياسة و الإيديولوجيا لا يعيقانه.

[1] محمود بن محمد البديوي،"**خصخصة الخدمات الأمنية**"،متحصل عليه على :
.http://www.pr.sv.net/svw/2004/june/stady.htm

ثانيا: أدوار الشركات الأمنية

أدى تدهور الأوضاع الأمنية في دول عديدة بالإقليم إلى تزايد الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ لم يعد دور الشركات الأمنية الخاصة مقصورًا على النطاقات المحدودة التي كانت تحكم نشاطها سابقًا، في ظل التوسع الطاغي في أنماطها وقدراتها العسكرية، وفي ظل تصاعد احتياجات دول الإقليم لخدماتها. وفي هذا الإطار يُمكن التفرقة بين عدة أدوار رئيسية[1]:

1.تقييم المخاطر: وهي خدمات ترتبط بحجم ما يتوفر من معلومات صحيحة؛

2. تقديم الاستشارات الأمنية: الذي يعتبر حصيلة الكفاءة و المهارة التي تحوزها هذه الشركات من قبل أعضائها ،حيث أن الدول تستند إليها في حال الحاجة إلى ذلك؛

3. حماية القيادات: بتوفير الحماية للرموز السياسية والمجتمعية في بعض الدول ؛

4. تأمين المنشآت: تؤدي بعض الشركات الأمنية أنشطة تأمين المنشآت العامة ونقل الأموال و كذلك تقديم خدمات تأمين البنية التحتية والمنشآت والموانئ والمطارات بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة؛

5.العمليات العسكرية: وهي الصيغة الأكثر حدية لنشاط الشركات الأمنية، بحيث تصبح قريبة من أنشطة المرتزقة في بؤر النزاعات المسلحة.

ثالثا: مزايا خصخصة الأمن و السلام

يمكن أن يكون لاستخدام شركات الأمن الخاصة مزايا نذكر منها:

[1] عصام قصري، "**خوصصة الأمن ودور الشركات العسكرية–حالة العراق نموذجا**" ،نوفمبر 2013

1. التكلفة الأقل: تستطيع الشركات المتخصصة بمعداتها الخاصة و تدريبها و خبرتها أن تقلل من تكاليف استخدام القوة العسكرية
2. التدريب الأفضل: يرجح أن يكون التدريب هنا أفضل من الجهات الأخرى.
3. السيطرة و التحكم و سرعة الأداء
4. الاستعداد الأكبر للتحرك: فمن الناحية السياسية السيطرة على مجموعة من الجنود قد يكون صعبا في ظل المخاطر الموجودة أما عمليات الأمن الخاصة تستفيد بصغر الفجوة بين استعداد الدولة للتكليف البشرية و الإنفاق العسكري.

رابعا :علاقة شركات الأمن الخاصة بتدفقات السلاح

نهاية الحرب الباردة و ما صحبها من إنقاص لحجم المعدات العسكرية أصبح هناك وفرة في أدوات الحرب قليلة التكلفة في السوق الدولية،وبات الطلب المتزايد لخدمات هذه الشركات على عديد الجبهات كحماية أصول الشركات متعددة الجنسيات و حماية العاملين في الخدمات الإنسانية و مساعدة القوات الحكومية ،و عندما يتم تنظيم الأمن الخاص ينبغي أن يمتد إلى شراء الأسلحة و الذخائر التي غالبا ما ينتج عنها إشكالية تقنين عمل هذه الشركات الأمنية و بالأخص استيرادها لها.

المبحث الثالث : في فهم أسواق العنف :

سوف يتعرض هذا المبحث إلى المتغيرات المؤثرة في نشوب هذه الظاهرة ثم استعراض تعريفات أسواق العنف المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنستعرض مظاهر أسواق العنف و عناصرها.

المطلب الأول: في تعريف أسواق العنف

ظاهرة قيادة صراعات سياسية لأغراض اقتصادية ليس بالأمر المستحدث، فقد كوَّنت القوى الاستعمارية الغربية Western Colonial Actors في القرن السادس عشر شركات اقتصادية كبرى ذات صلاحيات واسعة – مثل شركة الهند الشرقية الإنجليزيةBritish East Indian Company وشركة الهند الغربية الهولندية Netherlands East Indian Company– من أجل استكشاف واستغلال موارد الشعوب الأخرى والهيمنة عليها ولو بالقوة العسكرية، ولم يكن تاريخ الاستعمار الغربي للدول الأخرى إلا تعبيراً اقتصادياً عنيفاً، فاندماج الدول النامية فى منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يأت طواعيةً بل جاء قصراً عبر الاستعمار ثم هو يأتى الآن بشكل أو بآخر عبر الآليات الحديثة كالشركات متعددة الجنسياتMNCs ، أوعبر الدعم والمشاركة فى أسواق العنف.

ففهم ظاهرة أسواق العنف قد يقدم لنا تفسيراً ولو جزئياً لاستمرار الصراع الدامي في كثير من الدول النامية و كذلك يبرز دور الشركات عابرة الحدود في هذه الصراعات خاصة إذا تم طرح فرضية علائقية تجارة السلاح و انتشار الشركات الأمنية الخاصة بالاتجار غير الرسمي للموارد الطبيعية كالنفط و المعادن الثمينة(الألماس،اليورانيوم ،النحاس).

أولا : المتغيرات المساهمة في بروز ظاهرة أسواق العنف

1ـ العولمة الاقتصادية و التنافس على الموارد:

ظاهرة أسواق العنف تعتبر ظاهرة حديثة لكونها تتم في ظل المرحلة الراهنة من العولمةGlobalization، عملية تداخل مستمر بين الشعوب والاقتصاديات والثقافات على مستوى العالم تستند على الثورة المعلوماتية Information Revolution والتقنية الهائلة التي أحدثتها الطفرة العلمية الراهنة، وبالرغم من أن العولمة ليست نتاجاً مفاجئاً للحراك الإنساني إلا أن الحقبة الحالية من العولمة هي الأقوى والأعمق من حيث التأثير على الإنسان والدولة كذلك لا يمكن اعتبار العولمة ناتجاً اعتباطياً للحراك الاقتصادي العالمي، بل هي ثمرةٌ مباشرةٌ للتطور العلميScientific Devlopment من جهة وللنفوذ الرأسمالي العالمي والسياسات الاقتصادية والهيمنة الثقافية الرأسمالية من جهة أُخرى خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي .

إن حركية الرساميل و السلع و الخدمات على المستوى العالمي خلقت نظاما اقتصاديا معقدا تسيره "اليد الخفية Invisible Hand" على حد تعبير "كينشي أوهوماو Kenichi Ohomao" [1] .

2 ـ الإقتصاد السياسي للحرب:

إن الإقتصاد الكوني للحرب قديما أو حتى قبل عام 1945 بما فيها الربين العالميتين كان مركزيا ـ ذاتي الإلتقاء ـ أما اليوم فإن اقتصاديات الحرب الجديدة لامركزية الوصف و أصبحت مستويات المشاركة في الحرب متدنية و البطالة مرتفعة إضافة إلى أن هذه الاقتصاديات شديدة الاعتماد على الموارد الخارجية.

لما كان نمط هذه الحروب موسوما بزيادة الحقد ـ الرعب و الخوف فإن زيادة ظواهر مثل المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة و المخدرات و السلع الثمينة مثل النفط و الألماس و غير من الموارد وارد جدا، و بهذه المتغيرات يمكن تشخيص أسواق العنف في مناطق مختلفة كالبلقان و القارة الإفريقية و أواسط آسيا و جنوب أمريكا اللاتينية كأمثلة.

[1] عبد الرحمان يسري،**"قضايا إقتصادية معاصرة"**،مصر:الاسكندرية،قسم الاقتصاد كلية التجارة،1999،ص 244.

إن الذين ينظرون إلى الحرب وفق المفاهيم الكلاوزفيتشية التقليدية استنادا إلى أهداف جيو سياسية يخفقون في إدراك المصالح السياسيّة و الاقتصاديّة الكامنة وراء الحرب[1] ،لا سيّما بغلبة الامتياز لصالح فاعلين غير دولتيين من جهة ،و التحول في الأهداف من جيواستراتيجية إلى جيواقتصادية في فترة الحرب الباردة و ما بعد هذه الفترة نظرا للتحول في طبيعة الحروب.

3ـ الجريمة المنظمة عابرة الحدود

هذه المتغير يرتبط بأسواق العنف أيما ارتباط نظرا للتشابه في عديد الأوجه من حيث أن كلاهما يسيران في إطار غير رسمي، وأنه من الناحيتين السياسية و الأخلاقية مرفوضان،إلا أن الجانب الإقتصادي محل نقاش اعتبارا للموارد المتأتيان من كليهما ،تجدر الإشارة إلى أن الجريمة المنظمة ترتبط كثيرا بالانفتاح الحاصل في السياسية العالمية.

من الشهادات التي تؤكد علاقة العولمة و ارتباطها الوثيق بالجرائم متخطية الحدود و التأثيرات السلبية على قدرات الحكومات و الشعوب ما جاء في كلمة الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك"التي ألقاها بمناسبة اليوم الوطني لفرنسا(12/يوليو/2002)،حيث قال:

"العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنتج شروخا إجتماعيا كبيرا ،وهي إن كانت عامل تقدم فهي أيضا تثير مخاوف جدية ينبغي التفكير فيها جيدا ومن هذه المخاطر ثلاثة:أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي و ثانيها أنها تنمي ظاهرة الجريمة المنظمة وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية"[2]

ثانيا:أسواق العنف بين المصطلح و التعريف

[1] ماري كالدور،"**الحروب الجديدة و الحروب القديمة** .تنظيم العنف في حقبة الكونية،تر.حسني زينة، العراق:دراسات عراقية، ،2009،ص.35.

[2] فايزة بركان،"**آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**"،قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،السنة الجامعية:2012/2011ص.46.

يعطي" جورج إلورت George Elwert " تصوره الخاص لأسواق العنف و يرى بأنها[1] :

"أنظمة اجتماعية عالية الربحية وقابلة للإستمرار لعدة عقود متتالية "

تشمل أسواق العنف ذات مناطق نفوذ اقتصادي تنشأ غالبها في مناطق النزاعات الأهلية لكن لا تتحول كل الصراعات إلى أسواق للعنف حيث يتوقف ذلك على القدرة على جني الأرباح عبر استخدام العنف و كذا السعي نحو تصعيد حدة العنف من قبل الأطراف المباشرة و غير المباشرة ، إلا أن التجار فى أسواق العنف هم المتربحون من الأعمال الاقتصادية التي تدار في تلك الأسواق بالتحديد إنهم مجموعة من أُمراء الحرب ووكلائهم، الميليشيات المختلفة، عصابات النهب المسلح، المجندين والمجموعات المأجورة.

خلال دراسة ماري كالدور لطبيعة الحروب في عصر التدفقات الهائلة للرساميل و السلع يتأتى تأكيدها لمفهوم الاستغلال الاقتصادي الكبير لعملية العنف الحاصلة بـ:

"توفير شبكة عريضة عالمية من أجل تمويل الصراعات وضمان استمراريتها"

تلعب العولمة دوراً أساسياً فى خلق وتكوين بِناء مؤسسي عالمي يستند عليه أعمال أمراء الحرب ووكلائهم وممولييهم. ولهذا تطلق "ميرى" على تلك الحروب "الحروب الجديدة". فعلى الرغم من أن معظم هذه الحروب هى حروب داخلية ، إلا أنها تشتمل على عشرات الآلاف من الصلات عبر الوطنية مما يجعل من الصعب التفريق بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وما هو محلي وما هو عالمي .[2]

في دراسة حديثة للباحث البريطاني ديفيدكين David Keen في 1998 الذي ذكر أن الحرب هي:

---

[1] Elwert, Georg. "**Intervention in Markets of Violence**". Obtenupar par : http://www.oei.fuberlin.de/en/projekte/cscca/downloads/ge_pub_marketsofviolence.pdf

[2] ماري كالدور،"**الحروب الجديدة و الحروب القديمة**"،*تنظيم العنف في حقبة الكونية*،مرجع سابق،ص.9.

"ليست ببساطة انهيار يحدث في نظام محدد بل طريقة لخلق نظام بديل للربح و القوة والحماية أيضاً"

فيما بعد درس كل من "كولييرPaul.Collier" و "هوفلييرAnk.Haufler"العوامل الاقتصادية في النزاعات و أدخلا مفهوم Greed / Grievances [1] أو المظالم مقابل المطامع ، والذي تناولا فيه أسباب العنف من وجهة نظر اقتصادية ، تتضح هنا فكرة مفادها ان المتغير الاقتصادي له الدور الأساس في إعلان الحروب او التنافس بين مختلف الفواعل سواءاكانت دولة أو شركة أو رئيس ميليشيا .

نخلص إلى أن مفهوم أسواق العنف يتضح على أنه:

"تطور تاريخي لبنى إقتصادية و إجتماعية و سياسية ترسم معالم التنافس و الصراع من أجل التكسب و الربح ، و التي تكون أطرافها قوى حكومية و غير حكومية في ظل التدفق الهائل للسلع و الخدمات مكنها من أن تظهر كمقاربة تفسيرية للصراعات الداخلية و الاقليمية"

المطلب الثاني: مظاهر و عناصر أسواق العنف

بعدما تمت الإشارة للمتغيرات المؤثرة في ظاهرة السوق العنفية بالتطرق إلى أدوار العولمة وكذلك إنعكاسات التحول في الاقتصاد السياسي للحرب سيتم التعرف في هذا المطلب على كيفية تأثير ماسبق ذكره على تمويل السوق العنفية محددين الفواعل الرئيسة .

ما يمكن تلمسه من حقائق فى هذا الأمر هو أن بعض الدول غير قادرة على تعدين المعادن بنفسها وبالتالي فالمعادن المستخرجة يتم تسويقها كمواد خام، مما يعني أن الصراع الدائر هو حول استخراج المعادن من جهة، وتسويقه عبر الوسطاء من الشركات الأجنبية ودول الجوار من جهة ثانية، لذلك يدخل فى لعبة الموت من

[1] Paul Collier and Hoeffler Anke,"**Greed and Grievance in Civil War**", Available Online at: http://www.worldbank.org/research/conflict.papers.htm"

أجل الثراء العديد من اللاعبيين المحليين كالوكالات الحكومية التي تشارك بعلم الحكومة أو بدون علمها والشركات الخاصة العاملة في مجال النقل وحركات التمرد ولاعبين إقليميين وأجانب كالشركات الدولية متعددة الجنسيات وشركات الأمن الخاص ودول الجوار وعدد من رجال الأعمال والشركات الوسيطة التي تقوم ببيع المعادن أو تلك التي تتولى مهمة استخراج شهادات براءة مزورة للمنتج إضافة إلى شركات الأسلحة التي تمول كل تلك الأطراف لضمان استمرار حالة الفوضى ونهب المزيد من المعادن النفيسة و الموارد المستخرجة، حتى أطلق على الماس المستخرج من تلك المناطق ب"الماس الدم" The Blood Diamonds"، و الشكل الموالي يوضح هيكل الفاعلين الأساسيين لظاهرة أسواق العنف[1]

شكل رقم 01: هيكل ظاهرة أسواق العنف

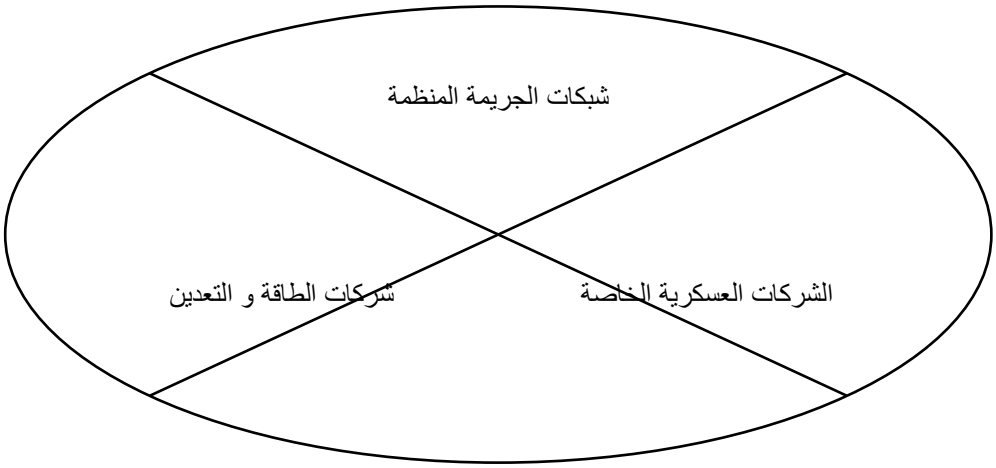

المصدر:..opcit "Intervention in Markets of Violence" Elwert, Georg.

يعتبر نشر الفوضى والذعر بين الناس إحدى البضائع المهمة لاستمرارية أسواق العنف فالقتل يمكن أن يحقق عدداً من المكاسب أهمها أن الناس –بحثاً عن المأوى والعيش– قد تفزع إلى لوردات الحرب مطالبةً بالتأمين على

[1] B .Hellendorff . **''La gerre et le paix en west d'afrique''** ,bruxsell :2013,p.13.

النفس والتكفل بالمعاش مقابل إسداء بعض الخدمات أو التجنيد. كما أن إرهاب الناس وقتلهم بشكل عشوائي يقدم العديد من الخدمات الجليلة للمتربحين من الصراع. فهو على سبيل المثال يوفر أسباباً منطقية لاستمرار التدخل الأجنبي بشكل مباشر أو غير مباشر كما يوفر غطاءًا كثيفاً لأعمال النهب والسلب لموارد الدولة.

أولا: أمراء الحرب:War Lords :

هم الوسطاء والوكلاء والتجار في أسواق العنف، أو بمعنى آخر هم:

"المتربحون من أعمال سوق العنف"

يتكونون إما من مجموعة من الأفراد أو من المؤسسات التى تدير الصراع السياسي بشكل مباشر أوغير مباشر ويحافظون على الفوضى والعنف بغرض التكسب والتربح. وفى ظل العولمة فإنه لم يعد من الضروري أن يكون كل أُمراء الحرب مواطنين في الدولة التي تعاني من الصراع، بل من الممكن أن يكونوا أجانب متربحين أو على هيئة مؤسسات وشركات متخصصة فى إدارة تجارة الحرب ولو تحت غطاء مسميات أُخرى. وقد يتورط بعض قيادات النظام الحاكم أو بعض الضباط والموظفين المحليين فى الشبكة.

ثانيا :الشركات عابرة الحدود:

فإن أهم الاختلافات بين أسواق العنف والأسواق الأُخرى هى طرق تمويل تلك الأسواق التي تعتمد بشكل كبير على الشركات عابرة الوطنية والدول الأجنبية ذات المصلحة في استمرار النزاع إضافة إلى مجموعات من المغتربين القاطنين فى الدول المختلفة والذين يوفرون الخطط والتمويل والدعم الإعلامي إن كانوا أغنياء أو يمكنهم المساهمة بالتجنيد فى صفوف المتمردين إن كانوا من اللاجئين فى دول الجـوار

بول ماتيو وجان كلود ويليام Paul Mathieu and claud william في كتابهما "الحرب في كيفو والتوترات منطقة البحيرات الكبرى بين التصعيد المحلي والإقليمي"، يذهبون إلى القول أن هذه الشركات المرتزقة لا يستهدفون مجرد استئجار نصائحهم وخدماتهم العسكرية ولكن لديها على نحو متزايد و من خلال المساومة السياسية نيل امتيازات التعدين.

ثالثا: شبكات تجارة الأسلحة :

يعتبر زبائن أسواق العنف هم المستهلكون للبضائع المتوفرة فى تلك الأسواق، وبينما كانت الحكومات هي الزبون الشرعى الوحيد في تجارة الأسلحة أضحى لهؤلاء التجار مجموعات متنوعة من الزبائن المحليين والعالميين ،البضائع المتداولة فى أسواق العنف تشتمل على كلٍ أو بعضٍ من البضائع التالية[1] :

- الإتجار غير الشرعي بالأسلحة و تهريبها؛
- الإمدادات والمساعدات التى توزعها المنظمات الأجنبية فى مناطق النزاع؛
- التهريب و الإتجار غير الشرعي للموارد و المعادن كالألماس و الكوبالت و التنغستن؛
- التجارة فى الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي؛
- التجارة في أعمال غير مشروعة كالمخدرات؛
- الاستيلاء على الرهائن نظير مبالغ مالية ضخمة كفدية وأعمال القرصنة المختلفة .

[1] Philippe Le Billon, "The Political Economy of Resource Wars", p.24. Obtenu en "http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf"

تندرج دراسة أسواق العنف ضمن دراسات الإقتصاد السياسي الدولي الأمر الذي انعكس على نوعية المتغيرات المفسرة لهذه الظاهرة في السياسة العالمية، فتحول العلاقات من مستوى دولة–دولة إلى دولة –شركة و شركة —شركة يعطي رؤية حيال طبيعة الموضوع

و لما كان للتحولات الدولية خيار إعطاء مكانة لتيار الخوصصة القطاعية برزت ظاهرة السوق العنفية بشدة و التي استندت على عامل مساعد ثاني يتجسد في هشاشة الدول الأمنية و السياسية و الإقتصادية

إن التداخل في التفاعلات الدولية بين مختلف الفواعل الدولتيين و غير الدولتيين إضافة إلى عوامل موضوعية كالخصخصة و الفشل الدولاتي جعل من مهمة ضبط مفهوم محدد لأسواق العنف نسبيا

الفصل الثاني

في خضم السوق العنفية تزداد حدية النزاعات في المناطق النزاعية التي تشهد تواجدا كبيرا للموارد الطبيعية، و عليه فإن تزامن وجود فواعل الشركات متعددة الجنسيات مع هذه المعادلة الصراعية يطرح أسئلة حول علائقيتها نشاطاتها بتغذية أو تخفيف شدة النزاعات الحاصلة خاصة إذا ما تم الاستناد على القرائن العملية لتورط بعض الشركات الإستخراجية بطرق الدعم المباشر أو غير المباشر بمقابل الحصول على امتيازات للتنقيب و التعدين في ظل تواجد شبكة تنسيق مع أطراف مختلفة كقوى التمرد و الوكلاء المحليين و الإقليميين و الدوليين مع إبقاء احتمال تورط بعض القوى الدولاتية استنادا على بعض الأمثلة المنتقاة في إفريقيا و آسيا، الأمر الذي مهد لإتخاذ جملة تدابير تنظيمية لسلوك الفاعلين المشاركين في الظاهرة و أخرى قمعية من أجل الحد من انتشار ظاهرة السوق العنفية.

المبحث الأول: نشاط الشركات الإستخراجية في المناطق جيو إقتصادية للعالم الثالث

يتناول هذا المبحث أهم الشركات الإستخراجية في مجالي التعدين و الطاقة خصوصا تلك المتواجدة في قارة إفريقيا مع العوامل الرئيسة التي تتحكم في أنشطتها في مطلب أول ،أما في المطلب الثاني يعتمد على توصيف لمناطق جيو إقتصادية في العالم الثالث تعمل فيها هذه الشركات.

المطلب الأول: أهم شركات الطاقة و المعادن و العوامل المتحكمة في نشاطاتها

أولا: شركات النفط الكبرى

تقوم هذه الشركات على الإشراف الكلي أو الجزئي لنشاطات الاستخراج و التنقيب و التوريد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية في الدول المضيفة ، و أمام حال التزايد الكبير لعدد هذا النوع من الشركات ارتكزت الصناعة الاستخراجية في النصف الثاني من القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين في سبع شركات عالمية يطلق عليها "الشقيقات السبع Seven Sisters" و هي على النحو التالي[1]:

1. الشركة البترولية البريطانية British Petroleum المختصرة بـBP؛
2. شركة شل الاستخراجية Shell Company؛
3. شركة إكسون إيسو Exxon esso ؛
4. شركة جولف Gulf company؛
5. شركة تكساسو Texasso company؛
6. شركة موبيل Mobil company؛
7. شركة سوكال شيفرون Socal chevron.

[1] سهيلة زناد ،**"استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية و إحتياجات السوق الدولية . دراسة حالة قطاع البترول الجزائري"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .2011،ص 46.

في الشكل التالي يلاحظ حجم استحواذ الشركات الاجنبية على السوق البترولية :

الشكل رقم 02: أكبر شركات الغاز و البترول العالمي

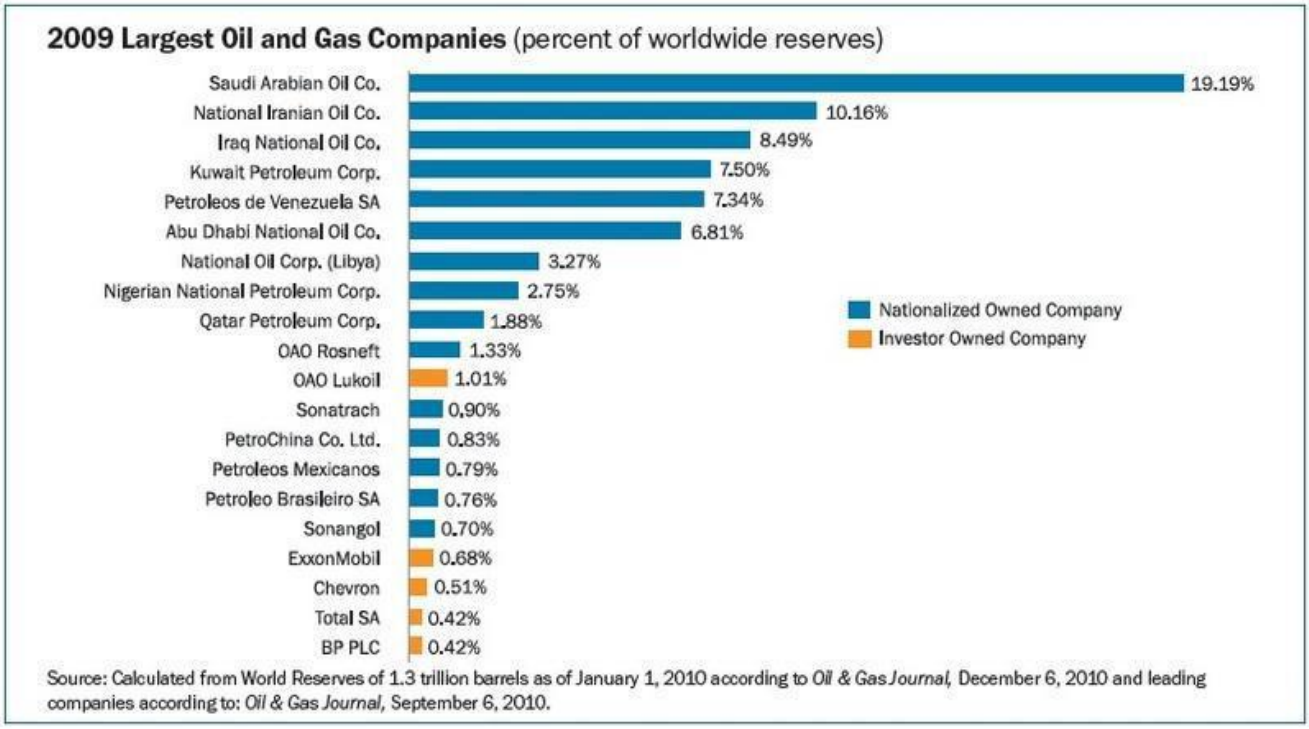

.

التعليق :

تعتبر السوق البترولية ذات حركية و ديناميكية كبيرتين و بالتركيز على نشاط الشركات الاجنبية فأنه تبرز فكرة أن استخدام وسائل تكنولوجية من طرف هذه الشركات مكنها من السيطرة على السوق البترولية خاصة في مراحل الإستكشاف و التنقيب ،أما النقطة الثانية فأن الشركات البترولية الاجنبية تمكنت من الولوج إلى مناطق مهمة في

العالم الثالث برغم الصعوبات الموجودة كقوانين تنظيم الاستثمار إضافة إلى المخاطر الأمنية التي قد تنشأ في بعض المناطق خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء و كل من منطقتي الشرق الأوسط و أواسط آسيا.

ثانيا:شركات المناجم و المعادن

يعد قطاع المناجم و المعادن ميدانا مهما للاستثمار برغم حال الحروب الدئرة حول هذه الموارد الثمينة ، وفيما يلي طرح لأهم الشركات التعدينية:

1. شركة انجلو أمريكان Anglo American company
2. شركة فولي Vole company
3. شركة ريو تينتو Rio Tinto company
4. شركة زيمبلاتس Zimplats
5. شركة أنجلو بلاتينيومAnglo Platinieum
6. شركة دي بيرزDe pirs
7. شركة . أ . البلجيكية coorporation A

يتحصل هذه النوع من الشركات على إمتيازات هامة في مناطق إستثمارية، فعلى سبيل المثال شركة التعدين الأمريكية ' انجلو أميريكان' خصصت مبلغا قدره 8 ملايين دولار لصالح مشاريع استخراج مواد البلوتونيوم و النحاس و الفحم و خام الحديد ، كما أكدت شركة "فوليVole " للمعادن سنة 2011 أنها تنوي انفاق أكثر من 112 مليار دولار على مدار الخمس سنوات المقبلة ،إلا و أن بعض الشركات كشركة " ريو تينتو" التعدينية تتعرض لضغوطات في مناطق استثمارها و رغم هذا فإنها تؤكد على إستمراريتها برغم العراقيل الأمنية و القانونية [1].

ثالثا: العوامل المتحكمة في نشاط شركات الطاقة و التعدين في المناطق النزاعية

[1] " **Resoursesnationalism in africa"obtenu en** : **http**// :**www.al-ghad.com/articles/622320/**

شهد العقدان الماضيان ازديادا في حركية الشركات متعددة الجنسيات و تضخم نفوذها و قوتها، و ترتب عن هذه الأهمية المكتسبة دعوات إلى ضرورة تحمل هذا ***الفاعل في السياسة العالمية*** لمسؤولياته في الأحداث العالمية و خاصة في مناطق النزاع [1]،و وفق دراسة أجرتها مؤسسة "المشاورات المتعلقة بين الأمور السياسية و الاقتصادية "ومقرها في مدينة نيويورك الأمريكية للتعرف على علاقة الشركات متعددة الجنسيات و النزاعات المسلحة، خلصت إلى أن عوامل موضوعية و محددة تشخص العلاقة :

1. الأثر الجغرافي للنزاع : تهتم الشركات الاستثمارية بدرجة كبيرة بمناطق تواجد النزاعات و سيناريوهات انتشارها ،و هي تنظر بصفة جدية لقدرة العسكريين في حكومات الدول المضيفة لها في وضع حواجز تحول دون وصول العنف إلى مناطق استثمارتها؛

2. شدة النزاع: يختلف تقدير الشركات متعددة الجنسيات للمخاطر تبعا لنوع النزاع الجاري

- نزاع إرهابي : يحدث عندما لا تقوم الحركات المتمردة لأعمال عنف إلا من وقت لآخر و هذا النوع تتحمله الشركات في الغالب؛

- الهجوم الإرهابي: الإحتكار الجزئي لوسائل الإكراه المادية من طرف الحكومة يقلص فرص استثمار الشركات باستثناء استغلال الموارد لطبيعية أو الاستثمار في مشاريع البنى الأساسية التحتية؛

- النزاع على الأرض: عدم سيطرة الحكومة بصفة شبه مؤكدة على الأراضي و ينطبق الأمر كذلك على الجماعات المعارضة و هنا تكون الشركات أمام استعداد لتقبل الخطر في الدول النزاعية.

3. إضافة إلى عوامل طبيعة الحكومة و طبيعة الجماعات المعارضة و التي قد تشكل الخطر الأكبر لتواجد الشركات الاستثمارية.

المطلب الثاني: مناطق تواجد الشركات الطاقوية و التعدينية

اعتبارا للعوامل المتحكمة في توزيع الشركات متعددة الجنسيات لذلك يظهر تواجدها في مناطق معينة

أولا: نشاط شركات الطاقة و التعدين في إفريقيا

[1] هاليدو ويداراوغو،"تأثير العولمة على إفريقيا"،(تر:قاسم مقداد)،"مجلة الفكر السياسي"،العدد12.11،دمشق،2003،متحصل عليه على : http// :www.awu-dam.org.politic/05-04/fk.4-5-d7.htm

تعتبر قارة إفريقيا منطقة هامة في أجندة شركات الطاقة و التعدين و ذلك من خلال انتشار العديد منها على مناطق غنية بهذه الموارد رغم حال اللإستقرار الحاصلة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء و التي تضم جبهات متصارعة في الأغلب حسب ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة01: توزيع النزاعات في افريقيا جنوب الصحراء

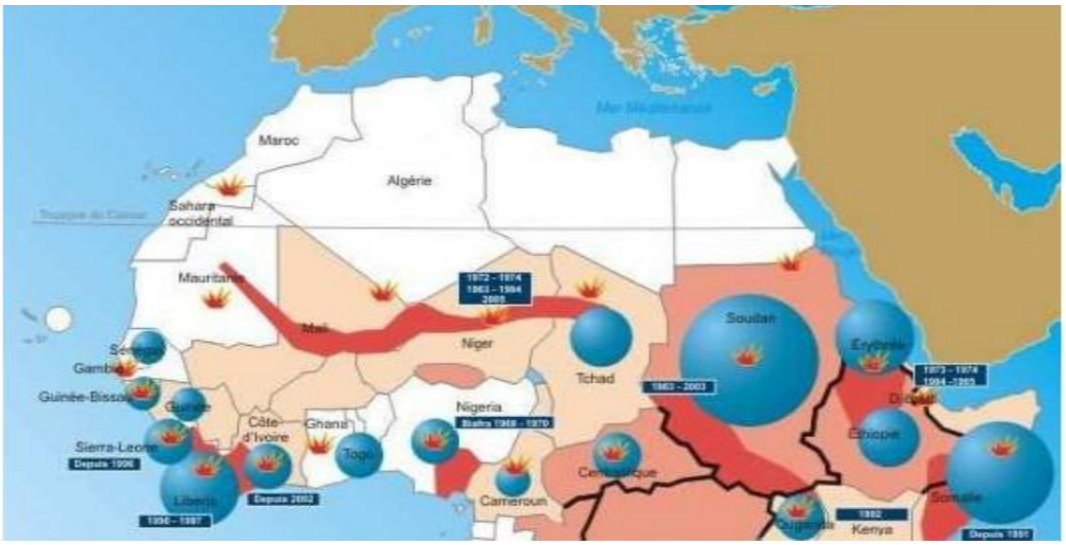

المصدر: http//: julienassoun.wordpress.com/2012/08

القرن الإفريقي : يزداد تواجد الشركات الطاقوية و التعدينية في المنطقة نظرا لاحتوائها على معادن حيوية ،فإقليم "روفينزودي" في أوغندا يحوي كميات هامة لمعدن الكوبالت و كذلك القصدير و الذهب و التنغستن

ما يؤكد وجود اهتمام الشركات الأجنبية بهذه المنطقة هو ذلك التنافس فيما بينها حيث نجد الشركة القابضة "الروسية الأسترالية Montana Resourses" التي امتازت بصفقة إنتاج و استخراج المعادن في تنزانيا في محمية "سيلوس جيم" الذي جعل تنزانيا من بين الدول الخمس الأوائل التي تحوي لمعدن اليورانيوم في العالم[1]

[1] http// :www.Newsafricanamagazine/est africa.resoursesfuel-instability.

إن اكتشاف مورد النفط في منطقة شرق افريقيا خصوصا بالصومال و السودان قد أعطى للمنطقة جاذبية أكثر للاستثمار [1] حيث برزت شركات افريقية و آسياوية ،مثل شركة "الإفريقية للطاقة" و شركة "بيتراميناو CVNS" الصينية و بلغت الصادرات السودانية نحو الصين نسبة 65 بالمائة خصوصا بعد انقطاع العلاقات الاقتصادية مع الغرب[2] و هذا ما توضحه الخريطة :

خريطة رقم02: المصالح الصينية في عمليات النفط السودانية

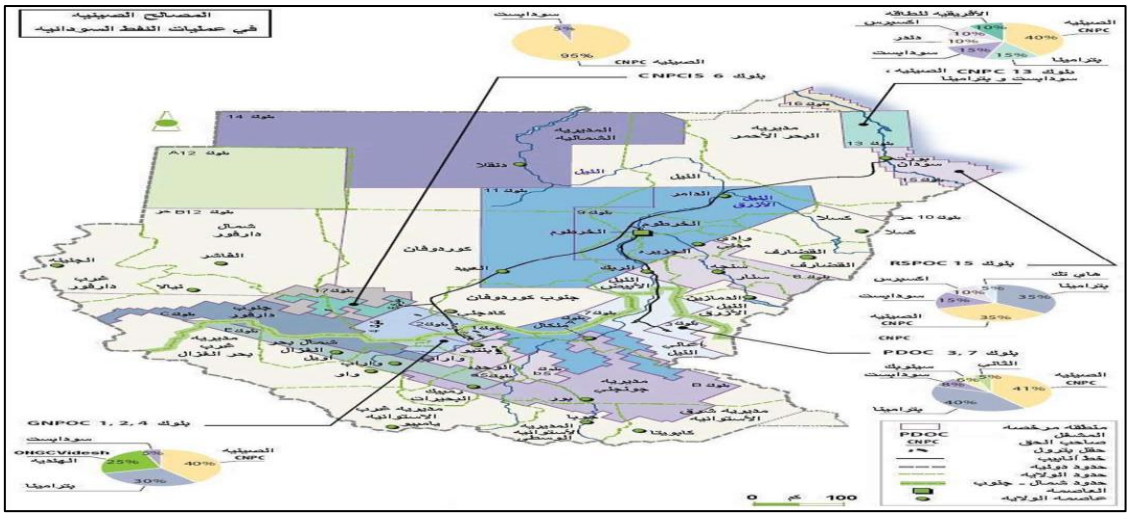

المصدر: التقييم الأساسي للأمن البشري **HSBA**،"**تقرير السودان**"،العدد 7، 2007،ص- ص،1-11.

التعليق:

ما يلاحظ من الخريطة أن التواجد الصيني معتبر في الاستثمار البترولي السوداني خاصة في الجنوبية المحاذية لدولة جنوب السودان ،الأمر الذي جعل هذا التنسيق الإقتصادي ينعكس على الأوضاع السياسية و الأمنية في الداخل، حيث نجد ذلك الدعم الصيني لحكومة الرئيس البشير في حروبه مع حركات التمرد الجنوبية و التي تقع في غربي دارفور.

---

[1] فارس مظلوم مكي عريم العاني،"**الأهمية الجيوبوليتيكية حيال منطقة القرن الإفريقي**،العراق ،دار صفاء ،2012،ص. ص،2524.

[2] عبد السلام ابراهيم بغدادي،"**السودان المعاصر في السياسة الخارجية و العلاقات الدولية**"،الأردن،دار المناهج،2005،ص 135.

2.منطقة البحيرات الكبرى:

تتشكل المنطقة من دول بوروندي، الكونغو الديمقراطية ،رواندا، كينيا ،أوغندا و هناك من يضيف زامبيا، و تحوي هذه المنطقة موارد الذهب و اليورانيوم و الكوبالت و الألماس و النحاس[1].

يزداد تواجد الشركات الطاقوية و التعدينية في المنطقة نظرا لاحتوائها على معادن حيوية ،فإقليم "روفينزودي" في أوغندا يحوي كميات هامة لمعدن الكوبالت و كذلك القصدير و الذهب و ما يؤكد وجود اهتمام الشركات الاجنبية بهذه المنطقة هو ذلك التنافس فيما بينها حيث نجد الشركة القابضة "الروسية الأسترالية Montana Resourses" التي امتازت بصفقة انتاج و استخراج المعادن في تنزانيا في محمية "سيلوس جيم" الذي جعل تنزانيا من بين الدول الخمس الأوائل التي تحوي لمعدن اليورانيوم في العالم[2].

يصف تقرير لل"أونكتادONCTAD" تعاملات شركات التعدين مع المنطقة بـ"*غير المتوازن لحد ما*"و بذلك فإنه يوصي بوجوب توفير المناخ الاستثماري الجيد لعقد الصفقات المطموح إليها،كما ينوه ذات التقرير إلى ان معدلات النمو في منطقة جنوب الصحراء تتراوح نسبة نموها الإقتصادي إلى 6 بالمائة[3]

استنادا على ما ذكر فإن العلاقة غير المتوازنة ربما تتحكم فيها عوامل مثل:

ـ المشروطية التي تطرحها الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة

ـ الظروف غير المستقرة لمنطقة البحيرات الكبرى منذ سبعينات القرن العشرين

في سياق النقطة الأخيرة، تتحمل الشركات الصينية ـ على سبيل المثال ـ مقارنة بالشركات الأخرى الأجنبية مسؤولية أكبر في حماية استثماراتها التي تجاوزت حدود 900 مليون دولار أمريكي من بين 15 مليار دولار أمريكي و هي القيمة الإجمالية للاستثمارات الصينية في الخارج،و للإشارة فإن المشاريع الإقتصادية الصينية تنحصر في المشاريع العمومية في إحصائية لعام 2004، لكن بعد هذه السنة لوحظ انتشار كبير للشركات الصينية في إفريقيا و هذا من خلال الندوات السنوية الحاصلة في إطار التوجه الصيني نحو السوق الإفريقية الواعدة بحسب تصريح رئيس الصين في

---

[1] مستاك يحي محمد لمين،"**قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة حالة من 2003-2013**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2013،ص 84

[2] http// :www.Newsafricanamagazine/est africa.resoursesfuel-instability.

[3] الأمم المتحدة،نيويورك،منظمة التجارة و التنمية،"**التقرير السنوي**"،2014،ص5.

2004و الذي أقر أن العولمة تشكل محورا أولويا للإقتصاد الصيني ، و أن قارة إفريقيا بشكل خاص موضع هام لهذه الاستثمارات[1].

3.غرب إفريقيا و جنوب غرب إفريقيا:

ترتكز هذه المنطقة على إنتاج موارد النفط و الألماس بدرجة أولى،حيث تعتبر سيراليون المستفيد الاكبر من تواجد مناجم الألماس إضافة إلى ثروات أخرى كالبن و الكاكاو، و في ليبيريا التي تحتوي على مخزون معتبر من الذهب و الحديد و الألماس و المطاط و البن كما أن نيجيريا تتربع على كميات هئلة من النفط خاصة في قسمها الشمالي،و فيما يلي إحصائيات حول تواجد مورد الألماس في دول ليبيريا و غامبيا و غينيا و كوديفوار و سيراليون:

.ليبيريا: بلغت الطاقة الإنتاجية لمورد الألماس مستويات كبيرة بحسب تقرير أممي ، حيث بلغت الصادرات في سنة 1987 حدود 295 ألف قيراط ، تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة الأراضي و المناجم الليبيرية في تقرير مرسل للخبراء الأمميين فإن مجموع الصادرات الحكومية لعام 2008 لم يتجاوز مقدار 8 آلاف قيراط[2]، لكن في نفس السنة استفادت شركات ببلجيكية على ما مجموعه 2,56 مليون قيراط و على رأسها الشركة البلجيكية" Cooropration A" التي استفادت ما مقداره 168456و بقية الشركات البالغ عددها 25 شركة تعدينية و بعد سنة واحدة و بالضبط في 1999 تراجعت الصادرات نحو بلجيكا فبلغت 1.75 مليون بالمقابل تزايدت الصادرات الرسمية بنسبة طفيفة حيث قدرت ب8500 ، و في عام 2000 تراجعت الصادرات البلجيكية إلى 340 ألف قيراط ، و يرجع هذا التراجع إلى الاجراءات التي حددتها اللجنة الأممية و توصياتها من خلال معاهدة كيمبرلي 2000 و مبادرات ذات صلة حول تنظيم العملية التعدينية في مناطق استخراج المعادن و بالخصوص مورد الماس[3]

. أما في غينيا فقد بلغ متوسط إنتاج الألماس 380 ألف قيراط و مع المنافسة مع شركات تعدينية خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و بلجيكا فقد قد استفادت من مردودية 357 ألف قيراط من العدد الإجمالي [4]

---

[1] سمير قط،"**الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط انموذجا**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2008،ص – ص،72-73.

[2] الأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء المحققين في االاتجار غير الشرعي للموارد الطبيعية في سيراليون،نيويورك،2008،الفقرة،الفقرة 94

[3] المرجع نفسه،الفقرة 95.

[4] وزارة التجارة الغينية،المكتب الوطني لفحص الماس و المجوهرات، " صادرات الألماس"،2008.

. في سيراليون بلغ متوسط الصادرات السنوية بين عامي 1992م و 1996م ما مقداره 200 ألف قيراط ، لكن تراجعت الصادرات إلى حجم 36384 قيراط بين عامي 1997م و 1999 بسبب الحرب الأهلية ، لكن بالموازاة مع ذلك فقد استمرت نشاطات الشركات التعدينية في البلاد[1].

. في دول أخرى كإفريقيا الوسطى فإنها تحوي على كميات كبيرة من مورد الألماس و كذلك أنغولا التي تمتاز بالإنتاج النفطي الكبير .

ثانيا: شركات البترول في آسيا

سيتم تناول منطقتين هامتين و هما الشرق الأوسط و بسيا الوسطى نظرا لطبيعة موضوع الدراسة

1.منطقة الشرق الأوسط:

ترتكز عملية الانتاج العالمية للبترول في منطقة الشرق الاوسط و تمثل نسبة 30 بالمائة من الناتج المحلي لدول السعودية و الامارات المتحدة و الكويت و سلطنة عمان، وتصل النسبة إلى حدود 60 بالمأئة في دولة العراق

خريطة رقم 03: شبكة توزيع نفط الشرق الأوسط (مليون طن سنويا)

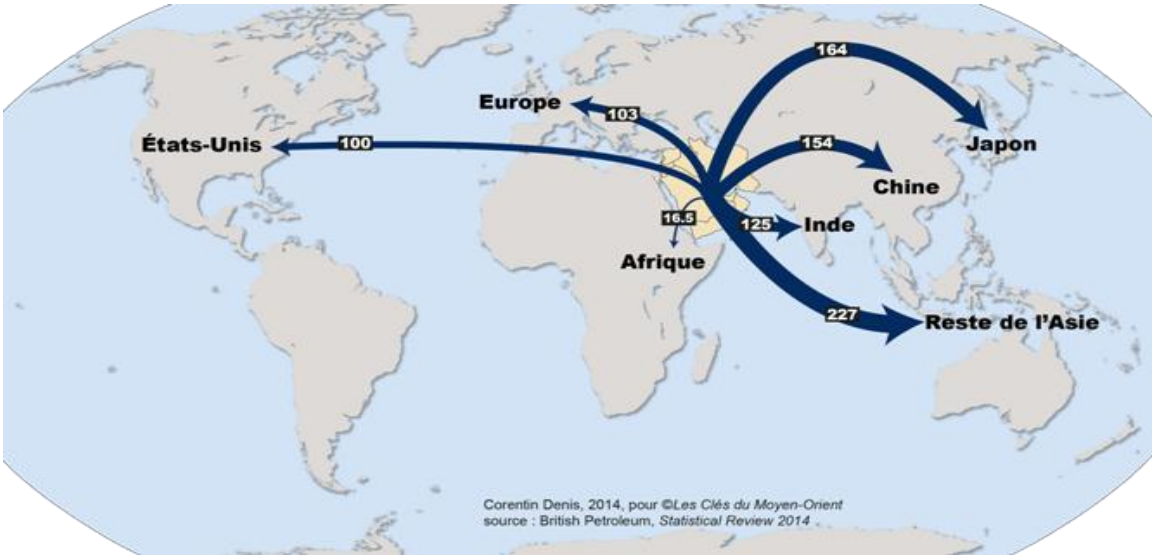

المصدر :/BP Statical Review.2014

[1] الأمم المتحدة،" **تقرير لجنة الخبراء حول الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في سيراليون**"،مرجع سابق ،الفقرة 97.

نظرا للتوترات الحاصلة في المنطقة و تفشي ظواهر إجرامية و إرهابية اصبحت العملية الإستخراجية و كذلك عملية نقل هذا المورد مهددة من هذه التنظيمات غير الدولاتية ،كون أن المنطقة تمتاز بتحويلها للبترول إلى مناطق في آسيا و أوروبا و أمريكا الشمالية وحتى إلى إفريقيا حسب ما توضحه الخريطـتين 03 -04.

إن قدرات المنطقة على تحويل النفط إلى القارات الخمس تقدر بحسب قراءة شركة النفط البريطانية " **BP** " ، 227 مليون طن سنويا إلى منطقة جنوب شرق آسيا و 164 مليون طن إلى اليابان ، بينما تستفيد الصين من 154 مليون طن و الهند بنسبة متقاربة لحد ما بكمية 125 مليون طن و تتقارب الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة أوروبا بنسبة 100 مليون طن و 103 أطنان سنويا على التوالي، و في الأخير تكتفي القارة الإفريقية بأدنى النسب حيث بلغت حدود 16.5 مليون طن في السنة، و هذه التقديرات تعكس حاجة المستوردين للنفط لتفعيل الحركية الصناعية لدى كل زبون .

خريطة رقم 04: مخزونات البترول في منطقة الخليج الفارسي و طرق الإمداد

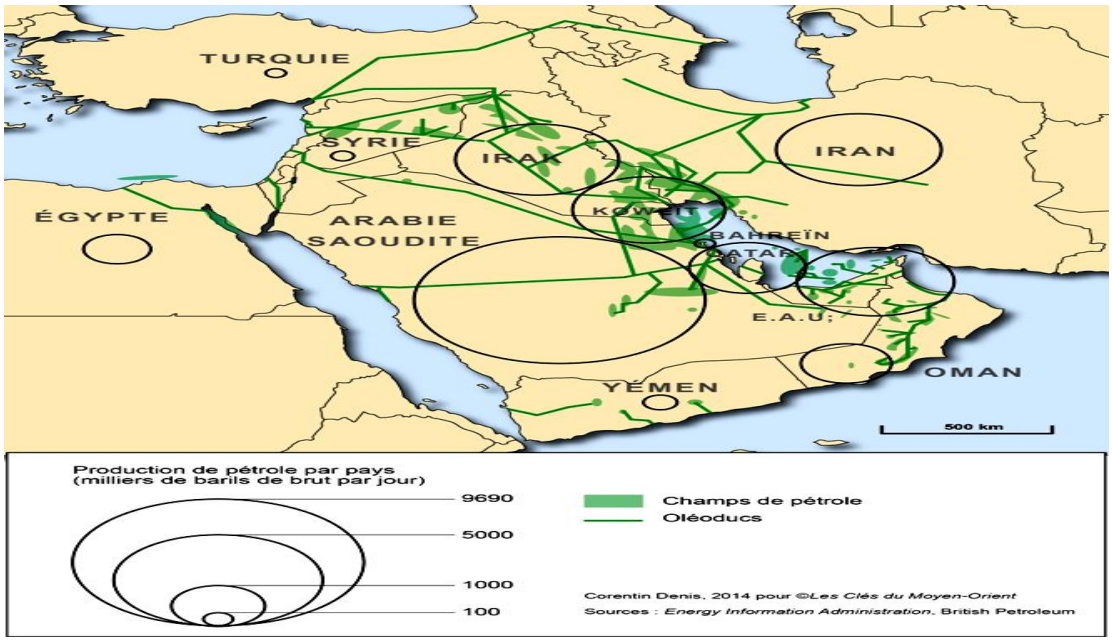

المصدر:نقلا عن الموقع الأكتروني:

Clé Moyen Orient .com/protection/petrol/pays/moyen/orient

.آسيا الوسطى:

تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة توتر كامن حتى بعد زوال الوصاية السوفياتية على هذا الإقليم ، إلا أن المشاكل الأمنية و الإقتصادية لازالت موجودة حيث الانتشار لنشاطات الجريمة المنظمة و تجارة الموارد و المعادن الطبيعية غير المشروعة[1]

تشكل مساحة أقطار آسيا الوسطى جمهوريات في تسعينات القرن العشرين عن وصاية الاتحاد السوفياتي(سابقا) و هي :كازاخستان ،تركمنستان، أوزبكستان و قرغيزستان، أي ما يعادل 3.994400 مليون كيلومتر مربع و تحتل منها كازاخستان ما نسبته 58.4 بالمائة من إجمالي المساحة[2] ، حسب ما توضحه الخريطة:

خريطة رقم 05: منطقة آسيا الوسطى

[1] فرانسوا غريره ،" **الاستراتيجة الجديدة**"،تر:هلا أمان الدين،الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية،2014،ص 44.

[2] حياة مامنية ،بشرى شعبان، "**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة**"،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة 8ماي 1945 قالمة،ص 14.

المصدر: نقلا محمد عادل، **''الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع ولتحديات''**، مجلة البيان الإلكترونية، ص ،299على الموقع الإلكتروني :
www.albayan.co.uk/Files/articleimages/.../3-3-3.pdf"

تحتوي المنطقة كذلك على ثروات معدينية هائلة حسب ما يوضحه الجدول رقم 01، و هذا ما استدعى تواجد شركات نفط و أخرى تعدينية عملاقة كشركة **شل البريطانية** و منافستها للشركة لـ British petroleum و التي كانت سببا في صراع في المنطقة من خلال صفقتها مع الحكومة الأذرية و محاولتها للسيطرة على حقل " شيراج" غني النفط[1]

الجدول رقم 01: توزيع الموارد المتاحة في منطقة آسيا الوسطى

الدولة	الموارد	التقديرات السنوية
كازاخستان	الهيدروكربون/اليورانيوم/النفط	النفط:2.8 مليون طن الغاز:41.9 مليار متر مكعب
تركمنستان	الغاز الطبيعي/ النفط	الغاز
أوزبكستان	الذهب / النفط /الغاز اليورانيوم	النفط:600مليون برميل الغاز:39.7 مليار متر مكعب (2012)
قرغيزستان	الموارد الاتية/الزنك /اليورانيوم/الرصاص/ الفحم /الذهب/الأنتيمو	غير متوفرة

المصدر: Shell british petroleum/2012

[1] بيروز مجتهد زاده،"**النظام القانوني لبحر قزوين:صورة للجغرافيا السياسية** "،مجلة شؤون الأوسط ،العدد109،2003،ص 31.

التعليق:

تستحوذ منطقة آسيا الوسطى على فرص كبيرة للتنمية الإقتصادية و السياسية بفعل الثروات المعدنية و الطاقوية التي لديها ، لكن الجدول رقم 02 يوضح معدلات الفقر المتدنية ، و التي تعكس عدم قوام الفرضية بالتالي فإن أسبابا أخرى تعكس الخلل الحاصل و من بينها عدم استفادة الدول ذات الثروة لمردودية انتاجها الإستخراجي أمام الامتيازات التي تمنح للشركات الأجنبية المستثمرة.

جدول رقم 02: نسب الفقر في منطقة آسيا الوسطى

الدولة	النسبة المتدنية للفقر %
كازاخستان	% 43
قيرغيزستان	% 50
طاجكستان	% 83
تركمانستان	% 48
أوزباكستان	% 23

المصدر: نقلا عن : لزهر وناسي، **"الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد 11سبتمبر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2009،ص 83.

التعليق:

- عندما تتم المقارنة بين الجدولين 01 و 02 ، نجد مفارقة بين التقديرات الطاقوية التي يجب أن تنعكس بالضرورة على الأداء الإقتصادي المحلي للمنطقة بالتالي يلاحظ نسب الفقر المتدنية.

- إن الربط بين تقديرات شركة Shell البريطانية و الجدول رقم 02 تطرح فرضية أن نسبة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في مناطق ذات ثروات معدنية هائلة سلبية بالنظر إلى أن إيرادات الموارد المتاحة لم تسهم في تخفيض نسب الفقر المتدنية ، الأمر الذي يطرح إشكالية استفادة مجموعة من الشركات و المؤسسات الإقتصادية في المنطقة في ظل عجز وظيفي للدول أو غياب لإرادة سياسية من أجل تفعيل مشاريع تنموية .

المبحث الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات و علاقتها بتمويل المجهود الحربي

يتناول هذا المبحث دور بعض الشركات الاستثمارية التعدينية في نزاعات مختارة من إفريقيا و آسيا و الإمتيازات التي تتحصل عليها هذه الشركات في مطلبٍ أول، و علاقة الإتجار غير الشرعي للموارد بالإتجار غير الشرعي للسلاح في إطار نشاط شركات التعدين في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول: النشاط غير الشرعي للشركات –أمثلة مختارة من إفريقيا و آسيا –

شهدت قارة إفريقيا ما يعرف بـ" الماس النزاع" في جمهورية سيراليون و عديد المناطق الاخرى المجاورة و التي تستحوذ على هذا المورد الثمين، حيث ان طبيعة النزاع تشكل تنافسا حول الثروة و المصالح الاقتصادية بين الشركات.

أولا : الجهود الدولية لضبط تجارة الماس غير الشرعية:

في إطار الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة أنشأت" لجنة كيمبرلي" التي جاءت كمحاولة لضبط تجارة الماس المستخرج من مناطق نزاعية و تضم اللجنة التي أنشأت عام 2000 حوالي 47 دولة منتجة و محولة و مصدرة و مستوردة لمورد الألماس

ففي أنغولا هدفت الأمم المتحدة إلى وقف الحرب الأهلية الدائرة منذ أزيد من 27 عاما و التي بمجرد انتهائها عام 2002 و وفقا لأتفاق لجنة "كيمبرلي" اللاحق فإن الحكومة الأنغولية تعهدت منذ 1998م بالعمل وفق طموح الأمم المتحدة في فرض الاستقرار و دعم التنمية المحلية ، بالرغم من تأكيد السيد "سيباستيو بانزو" المدير التنفيذي لشركة "Indiama" المختصة في مجال التعدين بأن الأعمال غير الشرعية في تجارة الألماس لا يسع تأكيد توقفها إلا أن السلطات المركزية في أنغولا و تنفيذا للمعاهدة التنظيمية ستعمل على زيادة انتاج المورد من 6 آلاف قيراط إلى 15 ألف قيراط بصفة قانونية ، و هو ما ينطبق على جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تعمل على تنظيم تجارتها المعدنية منذ

سنة 2003 ، لكنها بالمقابل تتهم حكومة الكونغو بدعم الإتجار غير الشرعي للألماس، برغم إعلان نظيره الوزير الكونغولي السيد "فيليب موفو" تعليق تجارة الماس بصفة مطلقة[1]

ثانيا: نشاطات الشركات في المناجم و الحقول المعدنية

تم التطرق في المبحث السابق للثروات المعدنية و الطبيعية التي تستحوذ عليها بعض المناطق الاستراتيجية في افريقيا ، الأمر الذي استدعى تواجد شركات التنقيب و استخراج هذه الثروات ومن الأمثلة نذكر:

-في سيراليون و بعد اتفاقية "لومي1998م" قام رئيس "لجنة إدارة الموارد المعدنية الاستراتيجية " السيد "فودي سنكوح" بتبادل رسائل مع رؤساء شركات تجارية دولية و هو المتهم بمصادره الربحية المشبوهة أثناء إقامته في مدينة "فريتاون Freetown" ، تتضمن هذه الرسائل توكيل السيد " محمد حجازي" بتمثيل الجبهة الثورية المتحدة(المتمردة) للتفاوض مع أي شخص أو أي شركة داخل سيراليون أو خارجها للتنقيب على الألماس و بيعه في ظل الحرب الأهلية آنذاك و كان قد عقد لقاءا مع رئيس شركة " التعدين المتكاملة Integrated Mining " و المسجلة في جزر "كايمان" و ناقشا إمكانية توظيف استثمارات في مجالات الطيران و البترول و الأهم من ذلك الاستثمار في الألماس في منطقة " كوادو Kwado" ، و تم الكشف عن رسائل اختبارية مكتوبة بشيفرة تمكنها من إخفاء ألفـاظ " الذهب"، " الألمـاس" [2]، أيضـا حاولت شركة " ديسادلير-BECA" الحصول على عقد مدته سبع سنوات مع ممثل الجبهة الثورية السيد" سنكوح"

[1] كومبا سيلا،"التجارة غير الشرعية للألماس و دور لجنة كيمبرلي"،2003 ، متحصل علي على الرابط الإلكتروني:
http// :www.alyaum.com/article/1199700.

[2] الأمم المتحدة ،" التقرير الدولي حول سيراليون . القرار رقم 1306 ،2000،الفقرات، 94-95.

خريطة رقم 06: سيراليون: عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في كل منطقة ومقاطعة /أكتوبر2001

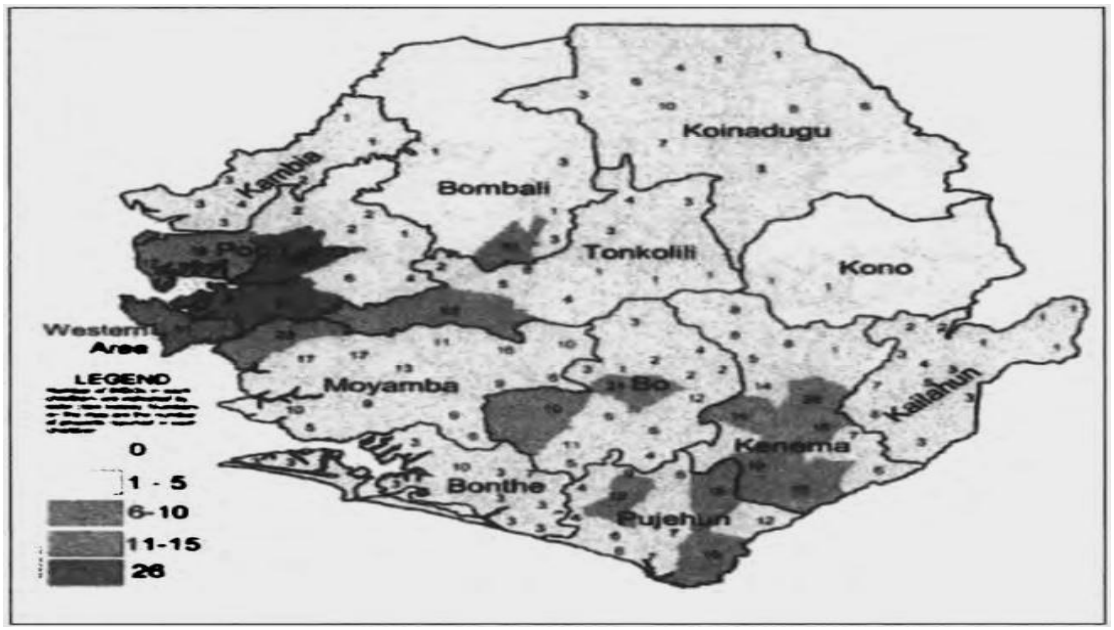

المصدر: بي .أس. دوما،"**الإقتصاد السياسي للحروب الأهلية**"،تر: عبد الله النعيمي ،بغداد ،بيروت ، أربيل،دراسات عراقية، الطبعة الأولى،2008،ص 177.

- في الكونغو الديمقراطية سعت الشركة الإسرائيلية IDI Diamonds إبرام عقد ملكية للألماس مع الحكومة المركزية في الفترة بين 1997م و 1999م ، و كانت الشركات الاجنبية قد كشفت تواجدها في مناجم الدولة لإحتوائها على معـــدني " الكوبالت " و " الإنديوم" اللذان يستخدمان في صناعة التقنيات و البرمجيات الالكترونية ،حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: انتاج الكوبالت و الانديوم في العالم– 2011

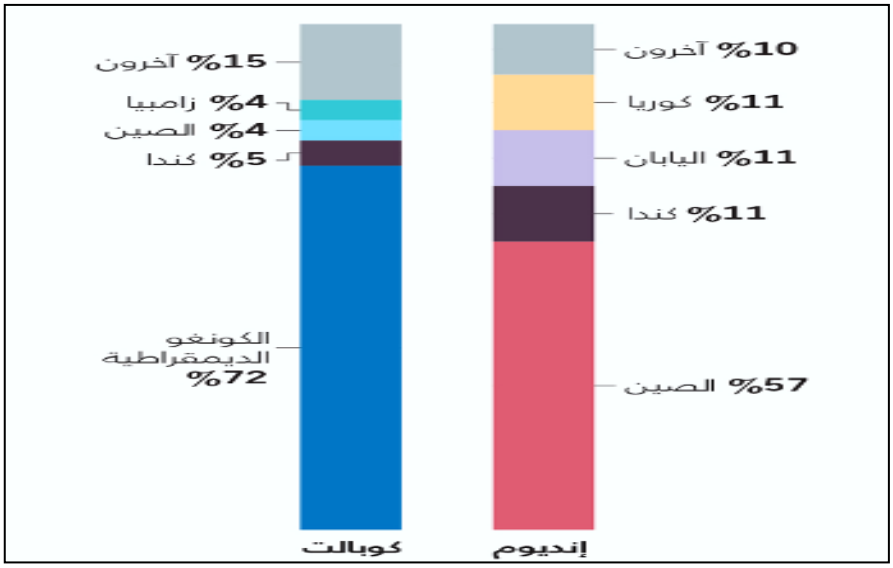

المصدر: نقلا عن الموقع الإلكتروني: **http// :www. USGS.com /2011**

– أما في ليبيريا فقد حاولت شركة الإئتمان الدولية IIC و التي تحولت إلى متسمية "مصرف ليبيريا الدولي المحدود" عام 2000 عقد صفقة تحويل مورد الألماس بمساعدة اللواء الأمريكي المتقاعد السيد " روبرت أ.يوكس" ، و فيما يتعلق بالشركات التي تزعم أنها تصدر بصفة رسمية للألماس لكنها غير مسجلة في قوائم السجلات الاستثمارية الليبيرية تظهر شركات " ألكوترا التجارية " و " بارنت التجارية" و "دايموند للتجارة"

– في غامبيا، سعت الشركة البلجيكية "A" استغلال الألماس بتهرب من دفع الضريبة المحصل على نشاطها و لكن الملاحظين هناك يرون أن نشاطات الشركة غير شرعية من جهة عدم دفع الضرائب للحكومة الغامبية و كذلك لاتهامها بتهريب مورد الالماس من سيراليون و تسجيله باسم السلطات الغامبية"[1]

– تقرير شركة التعدين" دي بـيرز De pirs جنوب الإفريقية حول انتاج الألماس قدرت أن مجموع كمية " الماس النزاع" في سنة 1999 بلغت حوالي 225 مليون دولار أمريكي أي أقل من 4 بالمائة من انتاج العالم من الماس

[1] المرجع نفسه، الفقرات 128-130.

الخام و الذي يقدر ب 6.8 مليار دولار امريكي ، و تستحوذ جمهورية الكونغو الديمقراطية نصيب 35 مليون دولار و ما قيمته 150 مليون دولار مصدره من أنغولا و 70 مليون دولار مصدره من سيراليون[1].

ثالثا: نشاط الشركات البترولية

خلال تسعينات القرن العشرين تم اتهام شركة " روايال دوتش شل غروب –Royal Deutsh Shell Group" بدعم النظام النيجيري و تأييده في إجراءات قمعية على المواطنين النيجيريين ، ما ترتب عنه قيام حركة " الحفاظ على شعب الأوجوني" تحت قيادة " كين ساروويوا" و شرعت هذه المنظمة في أجراء المطالبة بحق تقرير المصير و طلب تعويضات من شركة " شل" جراء الإضرار بالبيئة في " دلتا النيجر" برغم التطمينات التي قدمها السيد "مارك مودي ستيوارت" حول أن نشاطات الشركة ستكون بالتوازي مع استهداف الحفاظ على البيئة و التعهد بـالعمل مع منظمات المجتمع المدني المحلي للمنطقة و منظمات أخرى لإيجاد سبل للتسوية و تأمـين المخاطر[2]، لكن مع هذه التطمينات حول شفافية النشاطات فإن أعمال الخطف للعمال مازالت موجودة خاصة أن مؤشرات احترام القواعد البيئية لم تزل مطروحة[3]

- كذلك أنغولا التي تمتاز بالإنتاج النفطي الكبير فإنها قد جذب هذا المورد فرص استثمارية غاية في الأهمية لشركات تنقيب و استخراج [4]، و كان شائعا أن تدفع شركات النفط الأجنبية عمولات كبيرة لدى منحها امتيازات في كتل بحرية محددة لاستخراج مورد النفط و بالرغم من هذا الإجراء متعارف عليه في العموم كانت النخب الحاكمة في سياق انعدام الشفافية على مستوى الأمانة المالية و الميزانية العامة تستخدم هذه الأموال

---

[1] المرجع نفسه، الفقرة 131.

[2] ألان جيرسون و نات ج,كوليتا،" **خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن** "،تر:سعد حليم ،القاهرة ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ،2004،ص74.

[3] عمر خلف الله ،"**التهديدات البيئية و فعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الإعلام و العلوم السياسية ،2012،ص90.

[4] " **إفريقيا** ...**ثروات اقتصادية هائلة** " مجلة لإفريقيا قارتنا ، العدد الخامس، 2013، ص.ص ،21. متحصل على http//:www.africana.magazine.com

للتزود بالأسلحة و بسبب السرية العالية التي تتصف بها طبيعة صفقات السلاح فقد يكون من الصعب ربط مثل هذه الصفقات مباشرة بمنح امتيازات استخراج النفط ؛

- بالمقابل يمكن طرح أمثلة لتأكيد فرضية وجود العلاقة، حيث تلقت الحكومة الأنغولية شتى أنواع الخدمات عندما فرضت شركة النفط الحكومية " سونالغول SonalGol" على شركات النفط الأجنبية الكبرى أن تتقاسم امتيازات مع نظيراتها الصغيرة، هذه الأخيرة في الغالب واجهات مملوكة لوسطاء كبار و من الحالات التي تؤكد ذلك شركة "فالكن أويّل Falcon Oil" التي يملكها رجل أعمال فاز في وقت مضى بعقود لتزويد القوات المسلّحة الأنغولية بإمدادات فقد حصلت هذه الشركة على نسب كبيرة من امتيازات شركة "إيكسونExxon"[1]
- إن الأمثلة السابقة تركز على حقيقة أن مثل هذه الشركات تعمل على جانِبيْ النزاعات الداخلية بصرف النظر عن شرعية الأطراف ذات العلاقة، و تقوم بعمليات خطرة في أوضاع أمنية صعبة لذلك لابدّ أن تكون الحوافــز الماليــّة معتبرة من أجل إقناع المستثمرين الذين يقفون وراء هذه العمليات البعيدة عن الرقابة العامة سبب بنية أسواق المال الشبحية و نفس الأمر للتدفقات الاستثمارية.

المطلب الثاني: تمويل المجهود الحربي في إطار نشاطات التعدين

إن الإتجار غير الشرعية للموارد و خاصة المعادن كالماس أتاحت تغطية تمويل المجهود الحربي لبعض الحركات و الأطراف المشاركة في الحروب الأهلية و حتى الإقليمية و سيتم التطرق إلى مظاهر هذا التمويل:

أولا: الإتجار غير الشرعي للسلاح و أعمال التدريب العسكري

أحد أبرز الأمثلة التي يمكن تقديمها في هذا السياق هو حالة سيراليون باعتبار رئيس الجبهة المتمردة "فودي سنكوح" و هو نفسه رئيس لجنة إدارة الموارد الإستراتيجية بربط شبكة نشاطاته إلى دول إقليمية مكنته من ربط

[1] بي.أس .دوما،مرجع سابق،ص 131.

علاقات جيدة خاصة مع الرئيس الليبيري "تايلور تشارلز"رغم نفي الأخير لدعمه الجبهة المتمردة في حربها مع الحكومة المركزية في سيراليون إلا أن المؤشرات تشير إلى ذلك بالفعل، فمثلا مراكز تدريب المقاتلين في الجبهة كانت مع الليبيرية مع سيراليون و بالضبط في مدينة " غباتالا" و كان الرئيس الليبيري قد عين أفرادا من الجبهة كحراس شخصيين له[1]

ما يؤكد علائقية شركات امتازت بعقود استخراج و بيع الماس بالصراعات الدائرة في منطقة جنوب غرب إفريقيا هو أن عملية تهريب الأسلحة كانت نشطة، و بحسب فريق الرصد التابع للجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا فإن الطائرة رقم تسجيل: N71RD تابعة لشركة " دودسون للصيانة Dodson و قطع غيار شركة الطيران " دودسون" جنوب الإفريقية باعتبارها نقلت أسلحة ، لكن صاحب الشركة " فريد ريندل" قد فند هذه الإدعاءات و اعترف أنه أجر الطائرة لصالح شركة Greater Nolding و هي شركة لها امتيازات استخراج الذهب و الماس في ليبيريا التابعة لشركة Greater Diamonds الأمريكية و التي كانت بدورها محل تحقيق بقضايا غسيل أموال و تهرب ضريبي من طرف السلطات الأمريكية .

تؤكد الأدلة عن وجود خطوط إمداد للأسلحة لصالح الجبهة الثورية المتمردة في سيراليون عن طريق بوركينافاسو و النيجر و ليبيريا و اعتمد ذات التقرير على أن الحكومة الإيفوارية كانت لها روابط مع أطراف النزاع في سيراليون عن طريق الحكومة الليبيرية كوسيط بينهم لكن رغم ذلك فإن حركية السلاح تخضع لإجراءات حازمة من حيث الشكل إلا أن استمرار مدة النزاع يعني أن أطراف النزاع (الجبهة الثورية) لها مصادرها المتنوعة[2]

و كانت شركة التعدين " Branch Energyالكينية تملك حقوق ا للتعدين في ليبيريا ، قد توسطت لشركة" Excutive Outcomes" جنوب افريقية التي تنشط في مجال التأمين و الحراسة لدى الحكومة الليبيرية في عام 1995 و بمشاركة المدعو "روبراه" و هو سمسار و تاجر للأسلحة في أعمال تجارية في رواندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية ، كما تعتمد الشركات على طرق تمويه باستخدامها لشركات وهمية للابتعاد عن الرقابة القضائية مثلما حدث في 1999 عندما أصدرت حكومة سويزلاند بيانا توضح فيه تواطىء شركة طيران تدعى Santa Crus Inperal Flying Dolphin باستخدامها لسجلات 43 طائرة كانت تشغلها شركات AirCess و AirPass و Southern Cross Lines و Flying Dolphin و Flying Dolphin و

[1] الأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء حول سيراليون، مرجع سابق ،الفقرة 132.

[2] المرجع نفسه، ص58.

Southern Gateway Coorporation و التي كانت (اي الشركة الوهمية) تورطت في قضايا اتجار غير شرعي بالأسلحة[1].

ثانيا: دور أمراء الحرب و علاقتهم بشركات المتعددة الجنسيات في السوق العنفية

في ظل التعقيد الذي تشهده مناطق أسواق العنف تبرز أداور هامة لسماسرة السلاح و أمراء الميليشيات كونهم من العوامل المؤثرة في التركيبة النزاعية من خلال المزج بين الأعمال المشروعة و غير المشروعة ، و في حالة رجل الأعمال و تاجر السلاح المدعو " فودي سنكوح" فقد مزج بين نشاطاته في تجارة الموارد الطبيعية و أعمال تجارة الأسلحة في عدد من الدول الإقليمية في غرب إفريقيا كرواندا و الكونغو الديمقراطية و أنغولا و سيراليون و ليبيريا و عرف كذلك كـ"تاجر للموت"، والأمر ينطبق على المدعو " سينجيفان روبراه" الذي يعتبر محل متابعة للقضاء الدولي و بالفعل تم إجراءات تدابير ردعية لنشاطاته بتهمة دعم أطراف في النزاع في ليبيريا.

أما في منطقة آسيا ،فيلاحظ أن الميليشيات الأفغانية قد استخدمت شركات مالية تعرف بـ" الأهرامات Piramids" و التي مولّت مجهودها الحربي ضد التواجد العسكري في سبعينات القرن العشرين و حتى في ظل الحرب الأفغانية الأمريكية عام 2001م، و بحسب Naylor في مؤلفه The Insurgent Economy يشير إلى أن الحصيلة كانت أن المتربحين من الحرب الأفغانية ربطوا مصالحهم الإقتصادية بالتهريب غير الشرعي للمخدرات لشراء أسلحة من أطراف فرنسية [2]

[1] المرجع نفسه ،الفقرة 189، ص56.

[2] ماري كالدور،مرجع سابق ، ص 164

المبحث الثالث: التداعيات المترتبة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في التجارة غير الشرعية للموارد الطبيعية

تبرز عدة انعكاسات إقتصادية و سياسية و اجتماعية جراء عملية الأتجار غير الشرعي للشركات ، و عليه في المطلب الأول تم إيضاح المخاطر الإقتصادية و المتعلقة بنشاطات الجريمة المنظمة ، و في المطلب الثاني ابراز التأثيرات الإجتماعية و السياسية ، أما في المطلب الثالث تم تقديم لأهم الآليات التي صممت لمواجهة هذه الانعكاسات.

المطلب الأول: التداعيات الإقتصادية

إن الأداء الإقتصادي في المناطق النزاعية التي شهدت ما يعرف بالاتجار غير الشرعي للموارد من طرف شرطات استثمارية اجنبية و بالتنسيق مع وكلاء محليين متذبذب إلى درجة أن نسب التنمية الإقتصادية تشهد أدنى المستويات بحيث بلغ 4.8 بالمائة في دول افريقيا جنوب الصحراء حسب تصنيف البنك الدولي لبعض الدول الافريقية ـ كينيا رواندا تنزانيا و أوغندا ،كأسواق واعدة بناتج محلي يقارب 5.4 بالمائة لكن بالمقابل تبقى دول أخرى منخفضة الدخل كسيراليون و رواندا و ليبيريا و افريقيا الوسطى في المراكز المتأخرة حسب تقرير سنة 2014م [1]

أولا: الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الكفاح

يترتب عن التعاملات غير الشرعية نشوء نوعين من الإقتصاديات في مقابل الاقتصاد الرسمي :

1- الإقتصاد الخفي The Shodow Economy

يعتبر منظومة تعاملات ناشئة جراء دخول فواعل غير رسمية تمتهن الإجرام و استعمال النفوذ و استغلال الفرص من أجل تحقيق الربح من الأوضاع المزرية و اللامستقرة و يمكن إدراجهم ضمن اطار أمرا الحروب في حال الدول التي تشهد نزاعات[2] ، فمنظمومة إقتصاد الظل الذي برزت في الحرب الأهلية في سيراليون و الصومال كانت قدأقيمت قبل اندلاعها شبكات محلية و اقليمية ، ماجعل الجبهة الثورية و حركة الشباب الصومالية فواعل أساسية في الحرب؛

و الشكل الموالي يعطي المراحل التي تتأتى فيها صورة الإقتصاد الخفي:

---

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي2015 ،ص69.

[2] سميرة شرايطية ،" **تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني –دراسة في العلاقة بين الفشل الدولتي و التهديديات الأمنية الجديدة –**" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2010،ص122.

شكل رقم 04 : هيكل الإقتصاد الخفي

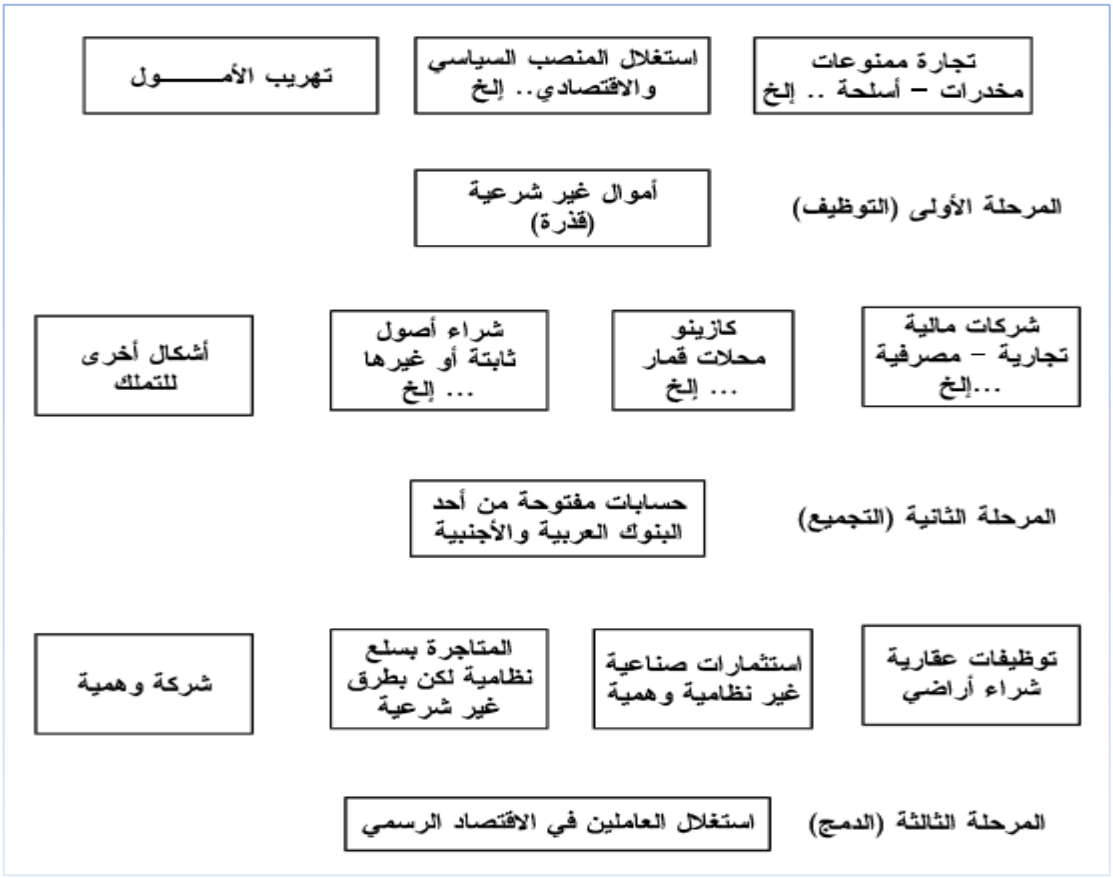

المصدر: حيان سلمان،"**إقتصاد الظل أو الإقتصاد الخفي**"،دمشق: كلية التجارة و الإقتصاد،جامعة تشرين،(د س ن)،ص – ص،1-24.

2- إقتصاد الكفاحThe coping Economy

يمثل إقتصاد الكفاح مجموع الأنشطة الإقتصادية التي تستهدف تزويد المدنيين و الفئات الضعيفة أثناء فترات الحروب بمختلف المواد الضرورية ، و تبرز أهمية هذا النوع في حال غياب السلطات المحلية و المنظمات الدولية الإغاثية[1] .

[1] المرجع نفسه، ص123.

ثانيا:المخاطر الإقتصادية المتعلقة بشبكات الجريمة المنظمة عابرة الحدود:

ازدادت ظاهرة الجريمة المنظمة بشكل كبير في المناطق النزاعية ذلك كون أن الرقابة الحكومية تقل فعاليتها أو لا يمكن أن تمارس نفوذها التقليدي و كما يطرح " موازي نعيم –moisée Naim" فكرة عدم قدرة الحكومات التحكم في تداعيات الأوجه الخمس الخمسة للعولمة و المتمثلة في التجارة غير الشرعية للمخدرات و الجريمة المنظمة و الاتجار غير الشرعي للأسلحة و كذا الاتجار بالبشر و تبيض الأموال و–حسبه– كلها مظاهر سلبية للعولمة [1]، ففي أمريكا اللاتينية لا زالت السلطات المحلية لكل من كولومبيا و المكسيك تعانيان من أعمال الحركات الإجرامية و العصابات المتاجرة بالمخدرات .

ثالثا: مهام الوكلاء المحليين و الوسطاء في السوق العنفية

تكون هذه الشبكات بمثابة الدافع لعملية العنف القائمة بحيث تقوم بتيسير نقل الموارد من مناطق الاستخراج إلى السوق ، بمقابل توفير المداخيل من شتى الأصناف تتكفل بإدامة المجهود الحربي و تغذيته و علاوة عن كونها توفر الدعم اللوجستي فإنها تتيح إمكان الحصول على رأسمال ثمة حاجة ماسّة إليه، وإقامة إتصالات مع تجار الأسلحة و غيرهم من اللّاعبين المهمين في العملية النزاعية.

لـمّا كان إجراء تصنيف لهذه الشبكات إلا أن عملية التحييد تبقى قائمة مثل وجود شبكات تعاقدية تقوم على أساس الشخصنة و أخرى دائمة تتميز هذه الأخيرة بارتباطها مع الولاء السياسي الراسخ، ففي جنوب إفريقيا عمل الموتمر الوطني الإفريقي ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) على السواء بإمداد شبكات ظلت قائمة حتى بعد حسم النزاع مع النظام العنصري[2]

أما فيم يتعلق بالوكلاء الحكوميين فإن دورهم يتمثل في إعطاء امتيازات للشركات الأجنبية مقابل عدم تسليط الضوء على الممارسات غير المشروعة تجاه المواطنين، ففي الغابون مثلا ظل الرئيس "عمار بونجو" يمنح الامتيازات للشركات الفرنسية في مقابل الدعم السياسي الفرنسي لنظام حكمه و عدم التطرق لملفات حقوق الإنسان و

---

[1] Naim moisee,'' The five wars of globalisation'', FP Magazine;GBSC Pub.2003,p 29.

[2] بي .أس. دوما،مرجع سابق،ص- ص،100-101.

الديمقراطية حيث استفادت الشركة الفرنسية ELFA quitaine من حصرية الكشف و التنقيب على معادن و موارد البلد[1]

توجد دعوات لتحفيز الاستثمار الأجنبي من هذه الدول التي تحتوي فراغا سياسيا و أمنيا و اقتصاديا، و نشأت مبادرات للتنمية بالتنسيق مع هذه الشركات[2] ، لكن الإشكالية تظهر عندما تظهر المواقف حول جدوى وجود هذه الاستثمارات؟ و لصالح من؟ فمثلا في كولومبيا، سعى الرئيس الكولومبي "أندريس باسترانا" الحصول على مزيد من الاستثمارات الأجنبية للحيلولة دون استمرار الركود الحاصل منذ 1999 و معدلات البطالة الناتجة عن ذلك ، و التي كانت متغيرا حاسما للدخول في الحرب الأهلية لأزيد من 40 عاما حيث أرادت الحكومة المركزية العمل على مضاعفة انتاج الفحم خلال إطار عمل مدته 5 سنوات و كذلك الحفاظ على مردودية تصدير مورد النفط ، لكن الحركة المتمردة المعروفة بـ" القوات المسلحة الكولومبية " و " جيش التحرير" اللتان عارضتا هذه الآلية فقامتا بعمليات عسكرية ضد مصالح شركات الطاقة العاملة[3]

المطلب الثاني: التداعيات الإجتماعية و السياسية

إن تركيبة النزاع المعقدة في المناطق التي تشهد حال الإتجار غير الشرعي للموارد ساهمت في تدعيم الفشل المؤسساتي و الهيكلي و بعد التأثيرات الاقتصادية التي برزت ، سيتم تناول التداعيات السياسية و الاجتماعية التي انجرت عن السوق العنفية الحاصلة بالاعتماد على مؤشرات محددة.

أولا: المؤشرات السياسية و الامنية:

إن مسار التربح لصالح النخب الحاكمة أو دوائر النفوذ المحيطة بالسلط اللحاكمة في مناطق ظاهرة السوق العنفية أدى إلى التشكيك في شرعية المؤسسات الحكومية و غياب شفافية في تسيير العملية الديمقراطية و البيروقراطية،

---

[1] أحمد مدحت،" **مافيا الأوفشور–عوالم اللصوصية الأنيقة**" مجلة التقرير،2015،متحصل عليه على:
http//:wwwta9rir.com/articles/offshore/2015/htm

[2] عبد العظيم محمد حنفي ،النيباد و التحول الديمقراطي في افريقيا،القاهرة ،مركز الأهرام،متحصل عليه على :
http// :www.Ahram.org.eg/acpss/

[3] بي. أس. دوما ،مرجع سابق، ص–ص،110-113.

و مع سياق اللإستقرار الظاهر انحصرت قدرات محاربة الفساد و الحقوق السياسية للمواطنين[1] مثل الذي حدث في أفغانستان بعد 2001 و العراق 2003 و حتى في دول منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا بداية الألفية الثالثة

يؤثر الانفلات الحاصل على دور الدولة و مؤسساتها في احتكار القوة الشرعية بظهور ميليشيات مسلحة تدعمها أطراف معادية للنظام الحاكم مثلما شهدته حرب سيراليون أو من قبل دول إقليمية كالدعم الليبيري و الإيفواري للحركة المتمردة.

كذلك يفتح المجال لحالات التدخل الخارجي من خلال قوات أممية أو من طرف قوات دولاتية لأغراض إنسانية أو تضييق اقتصادي يتمثل في العقوبات الاقتصادية ، حيث أن عملية "كيمبرلي" قد حددت آفاق تجارة مورد الألماس لـ47 دولة الذي يؤثر بدوره على استقلالية القرار السياسي و الاقتصادي للدول الذي يحد من فرص استثمار تواجد الموارد الطبيعية لديها.

ثانيا: المؤشرات الإجتماعية

تؤثر السوق العنفية بشكل مباشر على المنظومة الاجتماعية حيث يلاحظ أن عمليات العنف التي حصلت في رواندا مهدت لذلك الانقسام الاثني للمجتمع بين "الهوتو" و "التوتسي" ما مهد لتأكيد نظام المظالم المجموعة ، أو حتى في الحالة النيجيرية بين المسيحيين و المسلمين في شمال نيجيريا (غني الموارد) بما يعني أن عمل الشركات و أدائها الاقتصادي قد مهدت لتغذية النزاعات بدل الدور المنوط بها في الموازنة بين نشاطاتها الاقتصادية و دعم السلمي الأهلي حيث أن الإجراءات المتلعقة بدعم عملية التفاوض بين المتنازعين و استخدام الجوافز الاقتصادية و دعم القدرات المؤسسية من شأنه أن يدعم عملية السلام و خلق بيئة استثمارية مناسبتين[2]، بالرغم من ان "أ .فينغر" و "د.موكلي" يقللان من دور الشركات الاستثمارية في مجال إدارة الصراعات في المناطق ذات الموارد كونها لا تحتوي المهارة الدبلوماسية الكافية في تشخيص طبيعة النزاع من جهة ،و أن الشركات متعددة الجنسيات تستجيب في المقام الأول لإحتياجات المساهمين في المدى القصير و ليس لاعتبارات أخرى في الأمد الطويل من جهة ثانية.

المطلب الثالث: آليات مواجهة المخاطر الناشئة عن نشاطات الشركات الاستثمارية في مناطق النزاع

---

[1] The Failed States Index 2011.obtenu en pacontant :http// :www.fund for peace.com

[2] Wenger.A ,D.moekly ,'' **Conflict Prevention;** The Potential of the business sector'', London,Lynne Rinner,2003,p 05.

في إطار تنظيم سلوك الشركات متعددة الجنسيات تم تبني مجموعة مبادرات و إجراءات وقائية للتخفيف أو الحد من تورط هذه الشركات و خاصة الاستخراجية منها في مناطق النزاع

أولا: مبادئ تسيير عمل الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات في المناطق النزاعية

رغم حال عدم استحسان تولي الشركات لدور في إدارة الصراعات أو المساهمة في دفع عملية السلام الاهلية لمناطق النزاع على الموارد[1] فقد تم اقتراح مجموعة من المبادئ لتسيير تعاملات الشركات في مناطق النزاع[2]:

- ✓ الإلتزام الإستراتيجي للمجالس الإدارية و التنفيذية حول قضايا النزاع
- ✓ تقييم الآثار والمخاطر التي يمكن أن تنشأ في مناطق النزاع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات
- ✓ التشاور مع الجهات الرسمية المعنية في عمليات الاستثمار
- ✓ العمل بشكل تعاوني في الشراكات القائمة بين الشركات الاستثمارية و القوى الحكومية و منظمات المجتمع المدني
- ✓ تقييم الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لضمان الشفافية و تبني خيارات المسائلة

ثانيا: لجنة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2000 (EITI)

إن عدم الالتزام الواضح للشركات الاستثمارية للتوجهات العامة في تكييف نشاطاتها مع الأطر القانونية لإدارة الصراع و دعم عملية التخفيف من شدة النزاعات في المناطق حائزة الموارد جعل الجهود تنصب على ضرورة التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص

---

[1] Ibid.p08.

[2] Nelson J.and others ,"**The business of peace** :**the private sector as a conflict prevention and resoulution**" ,London,london fourm,2000,p10

خريطة رقم 07: خريطة البلدان المشاركة و المرشحة للاشتراك في مبادرة الشفافية EITI

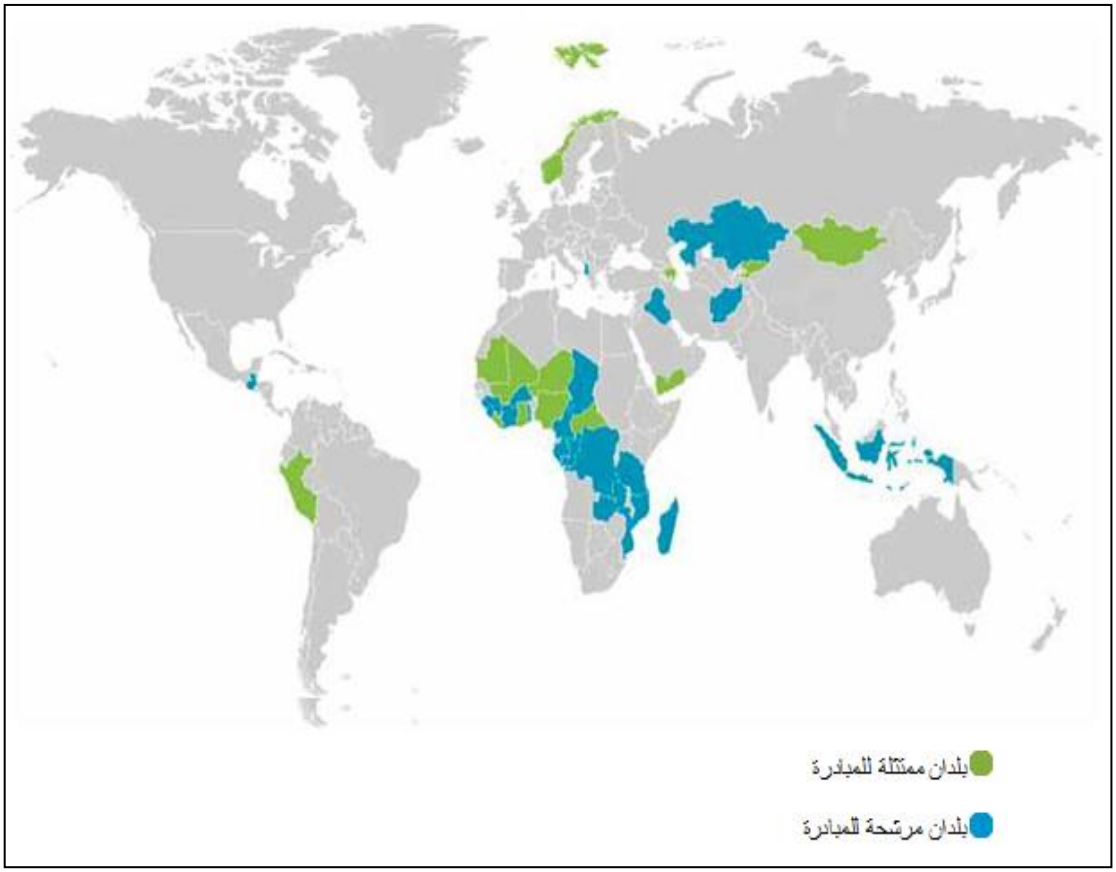

المصدر: EITI, p01 نقلا عن الموقع الالكتروني:

http// :www.EITI.org

انبثقت المبادرة لتؤكد على المسعى الأممي في بناء و حفظ السلام الدولي ، وانصبت مهام هذه اللجنة على ضرورة الكشف عن الإيرادات الناتجة عن التعاملات الإقتصادية للشركات و الحكومات على السواء و الدعوة إلى الاستخدام الرشيد للموارد و الثروات الطبيعية لما له من أهمية في دعم التنمية المستديمة التي تكفل حقوق الإنسان الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية حسب ما يشير إليه الشكل التالي:

شكل رقم 04: مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين

المصدر: EITI,opci…02

ثالثا: عملية "كيمبرلي 2000"

تأتي هذه المبادرة كسابقاتها من حيث الأهداف و الكشف عن أداء الشركات الاستثمارية ، و قد انضمت إليها دول افريقية في منطقة البحيرات الكبرى و غرب افريقيا كسيراليون و الكونغو الديمقراطية و ليبيريا و نيجيريا و كوديفوار و انغولا و التي كانت مشاركة بطريق مباشرة و غير مباشرة في عمليات الاتجار غير الشرعي في مناطق النزاع، لكنها تتميز بكونها مبادرة من المجتمع المدني لوقف تدفق "الماس النزاع" و حظر تمويل الجهات العسكرية الفاعلة في الحروب الأهلية في منطقة إفريقيا التي تتميز بهذا النوع من النزاعات [1] و صادقت عليها 47 دولة من العالم بين مصدرة و مستوردة و منتجة للمورد لمورد الماس

بعد سنتين من تأسيس هذه الاتفاقية و بالضبط في سنة 2002 تمت المصادقة على نظام داعم لعملية "كيمبرلي" و تفترض هذه الخطة فرض شروط صارمة على جميع المشاركين في العملية للوقاية من " الماس النزاع"من جهة و دعم التجارة الشرعية لهذا المورد من جهة ثانية.

تستهدف العملية فكرة أن الاستخدام الرشيد للموارد الثروة الطبيعية يتيح:

1- يكون محركا هاما للتنمية المستديمة ؛

2- التقليل من انتهاكات حقوق الإنسان ؛

3- يفتح المجال أما رجال الأعمال و قوى المجتمع المدني المشاركة في العملية الإقتصادية و الاجتماعية

[1],what is the kimberly process'' ,retrived 6may 2016. At: http//:www.kimberly process.com/Kimberly/process/htm

رابعا: تقييم أداء المبادرات

إن النقاط الواردة في المبادرات تؤكد على المساعي نحو الحيلولة دون وجود محفزات للعنف خاصة فيما يتعلق بإجراءات " عملية كيمبرلي" بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى كالبنك الدولي و هيئة الأمم المتحدة لأجل مكافحة قضايا الفساد الحاصلة و توجيه سلوك الشركات متعددة الجنسيات[1]، ومن جهة أخرى يجب التذكير بدور الشركات بدور الشركات متعددة الجنسيات في مجال إعادة الإعمار و الذي يرسم ملامح ما بعد النزاع من عمليات مصالحة طويلة الأمد من الخصوم السابقين و إعادة إنشاء البنى التحتية و دعم عملية التنمية و هي إجراءات تتشاركها هيئة الأمم المتحدة مع المنظمات غير حكومية و كذلك الشركات الاستثمارية[2].

[1] V.Haufler,**''Foreign Investors in Conflict 's Zones ''** ;the political economy of international security,London ,lynne rinner,2005,p 57 .

[2] Davis PeterBrian,**''The Role and Gouvernance of Multi–national Companies in Process of post –Conflict Reconstruction''** ,subnitted for degree of doctor of philosophy of the university of london,2010,p10.

يخضع توزيع الشركات متعددة الجنسيات خاصة منها الاستخراجية في دول العالم الثالث إلى دراسات ذات أساس عقلاني ، و في إطار هذه النشاطات الربحية يبرز ذلك التساؤل عن الجوانب غير الرسمية في تعاملاتها في المناطق المتوترة ، بحيث أن الإدعاءات من مختلف هيئات المراقبة العاملة في مناطق تشهد صراعات كـ" هيئة الشاهد العالمي" أو "لجان العمل الخاصة" التابعة لهيئة الأمم المتحدة توثق انتهاكات بالجملة لهذه الشركات من قبيل المساهمة في اندلاع حروب و صدمات مسلحة إلى تغذية النزاع عن طريق مساندة أحد أطراف الصراع على حساب الأخر و هو ما يبرز في صراعات القارة الإفريقية او حتى الآسياوية ،علاوة على أن عملية التنمية المستديمة تسير بوتيرة بطيئة نظرا لجملة الإرتباطات الحاصلة بين شبكات أمراء الحرب و الشركات الناشطة و أطراف حكومية متورطة ما ولّد انعكاسات و مخاطر إقتصادية، سياسية، أمنية و إجتماعية

هذا الواقع أفرز جملة من الآليات التي تسعى إلى إحتواء الوضع كمبادرة كيمبرلي و مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في إطار عام يكفل تنظيم استغلال الموارد التي تعتبر مولدا حقيقيا للسوق العنفية

-

الفصل الثالث

يبرز النوع الثاني من الشركات متعددة الجنسيات و هي شركات تقدم خدمات أمنية و عسكرية تعرف بالشركات الأمنية الخاصة، و التي اقترنت نشاطاتها في بعض الأحيان بأعمال غير قانونية تجسد السعي نحو تعظيم المكاسب و الأرباح ،إضافة إلى شركات تصنيع الأسلحة و التي تجد سوق العنف مجالا لترويج سلعها العسكرية في ظل تزايد حال اللاستقرار في المنظومة الأمنية العالمية ،الأمر الذي مهد نحو تكثيف نشاطاتها حتى و لو اقترن بتحفيز العنف و تغذيته أو بالتنسيق مع شبكات الإتجار غير المشروع للأسلحة

المبحث الأول: الشركات الأمنية/العسكرية الخاصة و أدوارها في السوق العنفية

يتناول المبحث الثاني طبيعة نشاط الشركات الأمنية – العسكرية وعلاقتها بما يسمى "الارتزاق" في مطلبه الأول، أما المطلب الثاني فيستعرض محددات هذا النشاط في المناطق النزاعية، و كذلك تسلط الدراسة في معالجتها لموضوع السوق العنفية العلاقة الحاصلة لهذا النوع من الشركات في العملية العنفية

المطلب الأول: أدوار شركات الأمن الخاص و انعكاسات نشاطها

يبرز المطلب طبيعة نشاط شركات الأمن الخاص و العلاقة التي يمكن أن تربطه بظاهرة الارتزاق ، ثم المخاطر التي تتأتى جراء عمل هذه الشركات الخاصة

أولا: طبيعة نشاط الشركات الأمنية الخاصة و علاقتها بظاهرة الارتزاق

1 : طبيعة نشاط الشركات الأمنية الخاصة

يبرز "ماكس فيبر Max Weber" أهمية سلطة الدولة في إحتكار وسائل الإكراه المادي المشروع و أدواته، و كما هو موجود في التجربة الإفريقية بشكل خاص يلاحظ أن شركات الأمن الخاصة تنتزع بصورة مطردة هذه المسؤولية من أدوار الدولة التقليدية وهي توفير الأمن للأفراد و الجماعات و الشركات الاستثمارية ،وأدت العولمة عندما اقترنت بضعف الدولة لاسيما في إفريقيا بسبب تغير أنظمة الوصاية في فترة ما بعد الحرب الباردة و في آسيا بسبب الأزمات المالية الإقليمية إلى الفصل بين إمكانيات الدول الغربية لتحقيق امنها من جهة و أنشطتها الإقتصادية من جهة ثانية[1]،

[1] آلان جيرسون ،نات كوليتا، "**خصخصة السلام –من النزاع إلى الأمن**-"،مرجع سابق،ص 124.

أسفر هذا الفراغ زيادة معدلات خصخصة العنف للحصول على وسائل و موارد القوة و الإحتفاظ بها ،استنادا لهذه الظروف انتعشت أنشطة الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة مثل Excutive Outcomes و Sandline في سيراليون و أنغولا و شركة : Military Professional Resources Incorporatalفي كرواتيا و البوسنة [1].

تنتشر في العالم عديد الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة التي تتخذ من القارات الخمس امتدادا لنشاطاتها ،على سبيل المثال تنشط شركة G4 في 110 دول و توظف أكثر من 570 ألف موظف في حين أن الشركة السويسيرية Securitas تمتد ل45 دولة موظفة 250 ألف و كذلك النشاط الكبير لشركة Scopex الفرنسية في آسيا و إفريقيا في ظل تنسيق تواجدها مع حكومات إفريقية [2].

تسوق الشركات الأمنية العالمية خدمات الحراسة الأمنية كخدمة تجارية لجميع زبائنها الدوليين و نتيجة لتطور نظام الخدمات و التنافسية من بينها الشركات الأمريكية خصوصا في الحربين الأفغانية و العراقية كشركات "داين كورب .Dyncorp" و "مليتيري بروفيشيونال ريسورسز MPRI"و "إيريني Eriny" هذه الأخيرة التي إهتمت بحراسة المنشآت الحيوية و البترولية في العراق[3].

2 : ظاهرة الإرتزاق و نشاط الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة

[1] بوحنية قوي،"**شركات الأمن الخاصة في إفريقيا :أذرع عسكرية للعولمة** "، مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،12 أفريل 2015، ص. ص 2 .5. متحصل عليه على الالكتروني:

http//www.studies.aljazeera.net

[2] المرجع نفسه،ص. ص،52.

[3] حسن الحاج علي محمد،"**خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**"،الإمارات العربية المتحدة،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،سلسلة دراسات،العدد123،2007،ص10.

أصبحت أدوار الشركات العسكرية و الأمنية مهمة في السياسة العالمية اليوم ، بيد أن هناك من يحاجج أن نشاط هذه الشركات يتعدى الأهداف المنوطة بها إلى مصالح إقتصادية ضيقة في هذ الإطار تبرز ظاهرة الإرتـزاق التي تنتشر بكثرة إبان الصراعات خاصة في إفريقيا و آسيا [1].

حسب المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فإن نشاط شركة "بينيتيل انترناشيونال– Benital International"[2] لم يقتصر اهتمامها الأمني إلى خدمتي الحراسة و الحماية بل تعداه إلى التدخل في نزاعات أهلية إفريقية ،بالتالي فإن بيان المنظمة يعبر عن اتهام الشركة بالارتزاق ما يستدعي مراجعة التراخيص الممنوحة لهذه الشركات حتى لا تكون قاعدة لتنفيذ جرائم باسم الأمن

تمثل شركة Excutive Outcomes جنوب الإفريقية مثالا لهذه النشاطات ،تأسست في عام 1989 و بعد 3 سنوات ـمكن من عقد صفقة مع شركات بترولية و الحكومة الأنغولية تصل قيمته 80 مليون دولار و انتشرت لأكثر من 30 دولة في إفريقيا و نفس الأمر لشركة " إيرني " في العراق ، و ما يلاحظ هنا أن نشاط هذه الشركات يتزايد في مناطق تشهد توترات أهلية ، ما يستدعى القول أن فرضية أن تزايد نشاطات الشركات الأمنية مرتبط بوجود نزاعات و توترات أهلية بل أنها تكون محفزا للعنف طالما أنها قد تكون شاركت بانتهاكات لحقوق الانسان في مناطق تواجدها و شركتي "كاستر باتلز" و "كارليل قروب ـ Carlil Group " في العراق[3]

ثانيا : مخاطر طلب خدمات الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة

[1] لطفي حاتم ،"**العولمة وتطورات العالم المعاصر** "، مجلة الحوار المتمدن–العدد: 941 ، تم النشر في 2004 / 8 / 30

[2] أسسها الجنرال الإسرائيلي " بني طال" سنة 1981 و هو ضابط أمن رفيع .

[3]"**أسباب تنامي الشركات الأمنية بالعالم العربي** "،متحصل عليه على :

http// :www.ajel.net/articles/outdetails/28/87435ospx.

على الرغم من أن ظاهرة خصخصة الأمن لا تعد أحد مستجدات الأوضاع الراهنة على مستوى العالم، فإنها أضحت مصدرًا لتهديدات غاية في الخطورة على الأمن القومي في بعض الدول في ظل افتقادها للأطر القانونية اللازمة لضبط أدوارها، والإشراف على أنشطتها، بحيث تبرز أهم تلك التهديدات في الآتي:

1.منازعة اختصاصات الدولة:

يؤدي الاعتماد على شركات الأمن الخاصة إلى خلق حالة من ''الاعتمادية''، لأنها تقوم بوظائف الأمن التي تعجز السلطات المحلية عن القيام بها، مما يترتب عليه ضعف قطاع الأمن الوطني في هذه القطاعات، ومن جهة أخرى، يُشكل العمل في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جذبًا ماليًّا للأفراد حتى بالنسبة للذين لا يزالون يخدمون في القوات المسلحة الوطنية، خاصةً أن بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مُدرجة في قائمة أسواق الأسهم والسندات، وتحقق أرباحًا لمستثمريها، الأمر الذي يدفع العاملين في قطاع الأمن الوطني إلى تقديم استقالتهم، والسعي للعمل لصالح هذه الشركات، وهو ما يخلق إشكاليةً كبيرة في حالة الدول الضعيفة التي تحاول إعادة بناء قواتها، كما هو الحال في أفغانستان.

2. السعي لتحقيق الربح:

تستهدف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات تحقيق الربح بالأساس، والفرص التي تحقق الربح هي التي تحدد سلوك الشركات في مناطق الصراعات المسلحة، لذا من الضرورة بمكان لفهم تأثير هذه الشركات على ديناميكيات الصراع النظر إلى البيئة التي تعمل خلالها، وهيكل السوق الذي يحدد كيفية توليد المكاسب التي يمكنها الحصول عليها. فإطالة الصراع ليس دائمًا هو الخيار الأمثل بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة، فمثلا عندما تحصل الشركات على أجرها مقابل الخدمات التي تقدمها من خلال حصولها على امتياز استخراج موارد

طبيعية؛ فإن مصلحتها تكون في وقف العنف، لأن البيئة السلمية تُمكنها من تعظيم مكاسبها. لكن في حال كان وجودها مرتبطًا بصراعات أهلية، فقد تُغذي فتيل هذه الصراعات على نحو يحفظ بقاءها.

3 .انتهاكات حقوق الانسان:

يُنسب لبعض الشركات ارتكاب جرائم بحق الإنسانية، ما أدى لاتخاذ إجراءات ضدها في الدول المضيفة. ففي العراق ارتكبت عناصر أمنية تنتمي لشركة بلاك ووتر جرائم قتل بحق 17 مدنيًّا عراقيًّا بساحة النسور في بغداد، بما كلف الشركة غرامة قيمتها 7.5 ملايين دولار، فضلا عن منعها من العمل في العراق بنهاية عام 2011، وتعديل قانون عمل الشركات الأمنية في منتصف عام 2012[1]، و الأمر ذاته ينطبق على تورط عملاء شركتي ''كاس إنكوربوريشن'' و''تيان كوربوريشن'' في جرائم تعذيب السجناء في سجن أبو غريب[2]، وفي أفغانستان، في ظل قيامهما بإمداد قوات التحالف بخبراء متخصصين في أعمال الاستجواب، بما يمثل نموذجًا للانتهاكات التي يُمكن أن يرتكبها المنتسبون لشركات الأمن الخاصة في حالة توسيع نطاق اختصاصهم.

4.تصاعد حال عدم الاستقرار:

لا تستطيع الشركات الأمنية الخاصة تحقيق الاستقرار بالنظر إلى أن الصراعات الداخلية عادة ما تكون لها جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، من جهة أخرى، لا يتم التعاقد مع هذه الشركات دائمًا من قبل فاعلين

---

[1] محمود جميل الجندي،"**مسؤوليات الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الانسان "بلاك ووتر" أنموذجا**"،مجلة المستقبل العربي، ص ـ ص،43-74

[2] بسمة حجازي،"**جيوش الظل**"،متحصل عليه على :

http:/www.altagreer.ws/%d8%ac%d9%8a%d9%88%d8%b4%d8%a7%d9%84%d8%b8%d9%84%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%a9%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a8%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d9

معترف بهم دوليًا، وبالتالي قد يؤدي تعاقدها مع جماعات متطرفة أو عصابات إجرامية في بؤر الفوضى والصراعات المسلحة إلى إطالة أمد الصراع.

يُنسب لبعض العناصر الأمنية التي دعمت بقاء نظام القذافي في السلطة المسئولية عن إثارة الفوضى الأمنية عقب سقوط النظام، بما دفع بعض الشركات النفطية للاستعانة بهم في أعمال التأمين، وتأسيس شركات أمنية بهدف احتواء دورهم، ومنعهم من السيطرة على المنشآت النفطية، وهو ما أدى إلى انتشار الميليشيات المسلحة في ليبيا، وصراعها للحصول على عقود تأمين المنشآت النفطية.

هو نفس الأمر بالنسبة لشركة أريفا الفرنسية و المختصة في مجال الطاقة النووية عندما طلبت تأمين مناطق انتاجها في منطقة "باكوما" في افريقيا الوسطى من أجل ضمان استخراج مورد "اليورانيوم "الحيوي[1].

تواجه بعض الشركات الأمنية اتهامات بضعف الاقتدار الأمني في حماية المنشآت الحيوية، فعلى الرغم من استعانة شركة سوناطراك الجزائرية بشركات تأمين خاصة، فإن ذلك لم يمنع اقتحام منشآتها النفطية في عين صالح في المنطقة الجنوبية على الحدود مع ليبيا من جانب عناصر تابعة لخلية القيادي بالقاعدة مختار بلمختار في نهاية يناير 2013، فضلا عن حادث احتجاز الرهائن في منشأة عين أمناس النفطية بالجزائر.

5. التورط في الصراعات الأهلية :

قد تعمد شركات الأمن الخاصة إلى المشاركة في النزاعات الداخلية من خلال العمل على أساليب الحفاظ ،استعادة و الاطاحة بالنظام السياسي ، كما أنها قد تجنح لمساندة أطراف في الصراع فمثلا دفع الانفراد العسكري لحزب الله اللبناني بحمل السلاح مختلف الطوائف اللبنانية لتشكيل شركات أمنية لحماية مناطق تمركزها ومصالحها مع تصاعد الاشتباكات الطائفية على وقع الانقسامات السياسية المزمنة، حيث قام تيار المستقبل بتأسيس شركة

[1] بدر حسن شافعي،"**مستقبل الصراع في افريقيا الوسطى**"،الدوحة ،مركز الجزيرة للدراسات،سلسلة تقارير،مارس 2014 ، ص، 6 ، متحصل عليه على الرابط،/http//www.studies .aljazeera.net

أمنية بمسمى المستقبل، والاستعانة بخدمات شركة سيكيور بلس Secure Plus لتأمين تحركات قياداته والمنشآت الحيوية الخاصة به، والأمر ذاته ينطبق على حزب الكتائب، حيث تضاعف عدد هذه الشركات ليصل إلى ما يقارب 50 شركة تديرها قيادات عسكرية وأمنية سابقة بعيدًا عن سيطرة الدولة اللبنانية[1].

المطلب الثاني: دور شركات الأمن في النزاعات الأهلية –أمثلة مختارة في إفريقيا

تتزايد أهمية نشاط شركات الأمن الخاص في العالم على الرغم من أن لها بعض المحددات التي تؤطر تواجدها خاصة في ظل بيئة مولدة للعنف كمناطق من إفريقيا و آسي ا

أولا: المحددات المتحكمة في نشاط الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاع

بالرغم من أن ظاهرة شركات الأمن الخاصة شأنها في ذلك شأن المرتزقة ليست وليدة العقود الأخيرة، وإنما ترجع إلى مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها انتشرت بصورة كبيرة على مستوى العالم بصفة عامة، وعلى المستوى القارتين الأفريقية و الآسياوية على وجه الخصوص منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي لعدة أسباب بعضها داخلي يرتبط بانتشار الصراعات بشقيها البيني والداخلي، وما صاحب ذلك من ضعف الجيوش الوطنية التي صارت عاجزة عن مواجهة أي حركة تمرد .

1: المحددات الداخلية

- المحددات العسكرية:

[1] فيصل الترك ،"**أمراء الحرب و تجار الهيكل** "،لبنان، جريدة الأخبار، العدد 2533،تم النشر في 03.2015/4 ،ص 8.

وبالتالي يكون البديل هو اللجوء لهذه الشركات لقمع قوى التمرد التي قد تلجأ هي الأخرى لمثل هذه الشركات لإقصاء النظم المستبدة من وجهة نظرها، ونظرا لضعف فاعلية جهود التسوية السياسية في مثل هذه الحالات، فإن أسلوب الحسم العسكري من خلال هذه الشركات قد يكون هو الخيار المتاح لأطراف الصراع .. هذه الأسباب الأمنية

- المحددات السياسية :

ترتبط بالأسباب السياسية المتمثلة في تراجع شرعية معظم هذه الأنظمة بسبب عدم ممارساتها الديمقراطية خاصة في ظل إقصاء المعارضة من المشاركة السياسية، بل والزج برموزها في السجون والمعتقلات

- المحددات الاقتصادية:

إن معظم الدول التي تشهد تدخل هذه الشركات هي دول غنية بمواردها الطبيعية ، لذا بات من الشائع إطلاق مسمى حرب الماس على الصراع في سيراليون، وحرب النفط في أنجولا و نيجيريا و غير ذلك.

2- المحددات الخارجية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة:

أما على الصعيد الخارجي فهناك مجموعة من المحددات الإقليمية والدولية

- الصعيد الإقليمي :

هناك سعي من دول الجوار الإقليمي إما للحصول على الموارد الطبيعية من النظام في الدولة محل الصراع مقابل تقديم المساعدة العسكرية عبر هذه الشركات، أو الرغبة في دعم حليف سياسي حتى لا تنتقل عدوى التمرد إلى الدولة المعنية، أو حتى الرغبة في الهيمنة الإقليمية و كل هذا قد يدفع دول الجوار إلى التدخل بصورة غير

مباشرة عبر شركات التسليح الخاصة لدعم أحد أطراف الصراع. كالدعم الليبيري لقوات " فودي سنكوح" في حربه ضد الحكومة المركزية في سيراليون

- الصعيد الدولي:

فإذا ما أضفنا إلى ما سبق الأسباب الدولية المتمثلة في انتهاء الحرب الباردة، وبالتالي تراجع الاهتمام الدولي بالصراعات الأفريقية، فضلا عن الآثار السيئة للعولمة لا سيما في المجال الأمني الذي بات مجالا مفتوحا لشركات الأمن الخاصة ما مكّن تفسير أسباب بروز هذه الظاهرة وانتشارها

ثانيا: طبيعة علاقة شركات الأمن الخاصة بالشركات الأجنبية في النزاعات الداخلية:

توجد علاقة واضحة بين شركات الأمن الخاصة مع كل من أطراف الصراع الداخلي المباشر"النظم الحاكمة، حركات التمرد"، والخارجي ك"القوى الكبرى و الشركات متعددة الجنسية" وأن هذه العلاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين الدوائر الثلاث (الشركات، الأطراف الداخلية، الأطراف الخارجية.)

1-أبعاد علاقة شركات الامن الخاص والشركات متعددة الجنسيات في مناطق النزاع

هذه الشركات ترغب خاصة في ظل علاقة التداخل بين شركات الأمن والشركات متعددة الجنسيات في تحقيق مصلحة مزدوجة تتمثل في إبرام عقود أمنية من ناحية، والحصول على امتيازات نفطية من ناحية ثانية، فضلا عن تأمين عمليات التنقيب من ناحية ثالثة، كما حدث في توسط بوكينجهام صاحب "شركة برانش" في التعاقد مع النتائج في أنجولا وسيراليون، بل والدفع مقابل الحصول على امتيازات تعدينية.

وفي المقابل فإن النظم الحاكمة ترغب في البقاء في مناصبها، وبالتالي يتم الاستعانة بهذه الشركات، وفي معظم الأحيان يتم ذلك من خلال طرف وسيط غالبا ما يكون الشركات متعددة الجنسية التي لها مصالح مع قادة هذه

النظم » حالة بوكينجهام في سيراليون وأنجولا، وساكسينا في سيراليون[1].

أما القوى المتمردة فهي تستعين بهذه الشركات لأنها ترغب إما في الوصول إلى الحكم »حالة كابيلا في الكونجو الديمقراطية، أو السيطرة على الموارد المعدنية حالة الجبهة في سيراليون

لكن في نفس الأمر بالنسبة للأطراف الخارجية التي قد تستهدف دعم بعض النظم الموالية لها كما حدث مع بريطانيا في دعمها "لكاباه "من خلال شركة ساندلاين، وخرق حظر السلاح الدولي من أجل ذلك.

2- انعكاسات تدخل الشركات الأمنية الخاصة:

إن تدخل هذه الشركات قد يؤثر –سلبا أو إيجابا–على عملية تسوية الصراعات و الخصوص الموجودة في قارة إفريقيا ومن ثم استقرار النظم السياسي، فهذه الشركات يمكن أن تساهم في تفعيل جهود التسوية السلمية للصراعات على اعتبار أنها قد تجبر قوى التمرد على الجلوس إلى مائدة التفاوض كما حدث في أنجولا وسيراليون تحديدا، حيث تتوافر لدي هذه الشركات القدرة على كسر دائرة العنف في الدول الأفريقية من خلال عملها إما كقوة مضاعفة للقوات الأفريقية أو من خلال تقديم قوات للتدخل الخارجي Providing Troops for Outside Interventions ، أي تقوم هي بمهام التدخل من الأساس، كما يمكن أن تشكل قوة مضاعفة للقوات المحلية »الوطنية« من خلال العمل معا، تدريب هؤلاء، و/أو القيام بالمهام غير العسكرية، رفع كفاءة القوات في العمليات العسكرية..هذا التأثير كقوة مضاعفة تمثل في أنشطة النتائج في كل من أنجولا وسيراليون .

[1] خصخصة الحروب: **الشركات الغربية المرتزقة و حروبها القذرة**"،16-09-2014، متحصل عليه على : http://altagreer.ws/%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%91%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2

في أنجولا تم تأجير خدمات الشركات الأمنية عام 1993 لتدريب جنود الحكومة والعمل المباشر و الأعمال القتالية ضد" يونيتا" ، ولقد نجحت الشركة في إجبار" يونيتا "على الجلوس على مائدة التفاوض ..والتي أسفرت عن اتفاق لوساكا 1994

وهو الأمر الذي تكرّر في سيراليون حيث تم استئجار شركات أمنية عام1995 لهزيمة الجبهة الثورية المتحدة التي كان دورها يخص تقديم الخدمات الفنية و القوات المقاتلة و مهم التدريب لكل من القوات الحكومية وقوات "الكاماجور" المحلية، الأمر الذي أجبر الجبهة على الجلوس إلى مائدة التفاوض وتمهيد الطريق لانتخابات 1996 ، لكن ينبغي ملاحظة أن هذا الاستقرار هو استقرار مؤقت، حيث لم يتم إزالة مسببات الصراع، وبالتالي قد يندلع القتال مرة أخرى، كما حدث بعد انسحاب النتائج تحديدا من أنجولا وسيراليون . ومن ثم فإن هذه الشركات تقدم حلولا مؤقتة "مسكنة للصراع Band-Aid Solution " ومن ثم فإن الحلول الدائمة تقع على عاتق المجتمع الدولي من خلال عملية بناء السلام

يمكن أن يكون لتدخل هذه الشركات بعض الآثار السيئة خاصة فيما يتعلق باستمرار الحروب وعدم الاستقرار السياسي حتى و إن كان هذا بصورة غير مباشرة حيث قد يؤدي اعتماد النظم الحاكمة عليها في بعض الأحيان إلى توتر العلاقة بين المؤسسة المدنية، والمؤسسة العسكرية، الأمر الذي قد يؤدي للانقلاب عليها .ففي سيراليون نظرت القوات المسلحة للنجاحات التي حققتها المخرجات نظرة سلبية، حيث تم تفسير نجاحها في "كونو" بأنه سيقلل من فرصهم في سرقة الماس، كما أن أحد تفسيرات الانقلاب ضد"كاباه " سنة 1997 هو اعتماده على هذه الشركات، بالإضافة إلى" الكاماجور" ، وبالرغم من أنه قام بإنهاء العقد مع المخرجات وعدم تجديده، إلا أن هذا لم يمنع المؤسسة العسكرية من الانقلاب ضده بعد رحيلها احتجاجا على الوضع الذي فرضته هذه الشركات من ناحية، وعقابا للحكومة التي قلصت نفوذهم من ناحية ثانية.

3-:عوامل تصاعد قوة الشركات الأمنية الخاصة في الصراعات الافريقية

إن تراجع الاهتمام الدولي ممثلا في القوى الكبرى السابقة والأممي ممثلا في الأمم المتحدة بالصراعات الأفريقية بعد الحرب الباردة، ساهم في زيادة الاعتماد على هذه الشركات في عملية التدخل بها لصالح هذا الطرف أو ذاك.وأن هذه الظاهرة آخذة في التزايد خلال الفترة القادمة خاصة في ظل عدم رغبة الدول الكبرى، وبالتالي الأمم المتحدة، في إرسال قواتها لمناطق الصراع خوفا من الخسائر البشرية من ناحية، فضلا عن التكلفة المالية من ناحية ثانية، علاوة على ضعف فاعليتها حال تدخلها من ناحية ثالثة، وربما حالة الصومال الأخيرة خير مثال على ذلك .أنه كلما تراجعت كفاءة المنظمات الأفريقية-بشقيها الإقليمي والفرعي- في عملية تسوية الصراعات الواقعة في نطاق تخصصها، كلما زاد الاعتماد على هذه الشركات، خاصة في ظل تزايد حدة الصراعات من ناحية، وعدم حصول هذه القوات التابعة للمنظمة على التفويض الخاص بفرض السلام)مثل ما حدث في سيراليون والتنسيق بين قوات الإيكوموج« التي تقودها نيجيريا، وشركة ساند لاين من أجل مواجهة قوات الجبهة واستعادة حكم الرئيس المنتخب "أحمد تيجان كاباه" منتصف عام 1997م.

أنه كلما زادت الأهمية الاقتصادية والجيواستيراتيجية للدولة محل الصراع كلما زاد تدخل شركات الأمن الخاصة بها نظرا لرغبتها، والدول الكبرى في تأمين مصالح شركاتها العاملة في هذه الدول.لذا لا غرابة في أن تتدخل هذه الشركات في الحالات الثلاث وغيرها، خاصة وأن قيمة الصفقة يمكن أن تكون عينية« امتيازات بترولية وتعدينية ».إن تدخل شركات الأمن الخاصة بمفردها في الصراعات الأفريقية -الداخلية-قد يؤدي في أغلب الحالات إلى حدوث تسوية سياسية مؤقتة، على اعتبار أن التسوية الشاملة تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي مع النظم الحاكمة.

المبحث الثاني: شركات صناعة السلاح في السوق العنفية

يعالج هذا المبحث نشاط شركات تصنيع السلاح وحجم الإنفاق العسكري في مطلب أول، أما المطلب الثاني فإنه يقدم متغير تجارة السلاح خاصة في بعدها غير الشرعي وأثره على عملية العنف

المطلب الأول: أدوار شركات التصنيع في السوق العنفية

تشهد منظومة السلاح العالمية ديناميكية كبيرة بالنظر إلى محصلة الإنفاق العسكري للدول في مواجهتها لجملة المخاطر و التهديدات المتنامية و في الدول النامية إذا ما تم التخصيص

أولا: التجارة الرسمية للسلاح

تبرز الفرضية القارّة بـوجود تحالف عسكري صناعي في إنتاج محفزات العنف، و يرتبط هذا التكتل بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي الحربي حيث أن " بي أس دوما" في مؤلفه" الإقتصاد السياسي للحروب الأهلية" والذي تناول فيه دراسة مقارنة بمنهج إحصائي –تطبيقي على نزاعات مختلفة من العالم (كولومبيا،سيراليون،أنغولا وسيري لانكا) يرى أن جزء من النشاطات الإقتصادية –في أغلب الأحيان- يرتبط بالنشاطات العسكرية عبر ارتباطه مع خوض الحروب من خلال أن إقتصاديات الحرب تشير إلى تلك الآليات الإقتصادية التي تتيح للفاعلين بتصنيفاتهم الدولاتية و غير الدولاتية خوض الحروب أو الانخراط في نزاعات ذات مستوى عالي من الشدة و يقرر تعريفا أوليا خاصا بالإقتصاد السياسي المرتبط بالنزاعات و الشامل لفواعل الدول،الشركات متعددة الجنسيات، سماسرة السلاح و غيرهم بكونه :

"الطريقة التي يجري فيها توليد موارد إقتصادية و استغلالها على أيدي أطراف و فعاليات داخلية و خارجية منخرطة فيما يسمى بـ"النزاعات الأهلية " تتموضع داخل بلدان معينة من أجل الحفاظ على وجودها من جهة ، و توطيد مصالحها السياسية و الإقتصادية من جهة ثانية"[1]

ينّم عن هذا الطرح وجود وسائل إقتصادية تحت تصرف هؤلاء الفاعلين يمكن من تحويلها إلى أدوات حرب أو إمدادات لرفد قاعدة إسناد، علاوة عن مستوى الجشع الحاصل جراء هذه الترتيبات و من بينها شركات تصنيع السلاح التي تتزايد منتجاتها العسكرية، الأمر الذي انعكس حجم هذه الشركات في السوق العالمية بحسب ما يشير إليه الجدول و الذي يسِم أكبر الشركات الخاصة بالمجال

جدول رقم 03 : قائمة أكبر عشر شركات لإنتاج السلاح في العالم– سنة 2015–

اسم الشركة	مبيعات السلاح السنوية	الأرباح المحققة	حجم العمالة
1– شركة لوكهيد مارتن –Lockheed Martin	35.5 مليار دولار	3.0 مليار دولار	115000 موظف و عامل
2– شركة بوينغ Boeing	30.7 مليار دولار	4.6 مليار دولار	168.400 عامل و موظف
3– شركة باي سيستمز BAE Systems	8.26 مليار دولار	3.0 مليار دولار	84000 موظف و عامل
4– شركة رايثون Raytheon	21.9 مليار دولار	2.0 مليار دولار	63000 موظف و عامل
5– شركة نورثروب	20.2 مليار دولار	2.0 مليار دولار	65300 موظف و عامل

[1] بي.أس.دوما،مرجع سابق،ص- ص،25-26.

غرومان Northrop Grumman			
6- شركة جينيرال دايناميكس General Dynamics	18.7 مليار دولار	2.4 مليار دولار	96000 موظف و عامل
7- شركة إيرباص غروب AirBus Group	15.07 مليار دولار	2.0 مليار دولار	144060 موظف و عامل
8- شركة يونايتد تيكنولوجيز United Technologies	11.9مليار دولار	5.7 مليار دولار	212000موظف و عامل
9-شركة فنميكانيكا Finmeccanica	10.6 مليار دولار	100مليون دولار	63840 موظف و عامل
10- شركة ثاليس Thales	10.4 مليار دولار	800 مليون دولار	35190 موظف و عامل

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام التقرير السنوي 2016،السويد،2016.

التعليق:

يلاحظ أن إيرادات شركات التصنيع في ارتفاع الأمر الذي يشكل حافزا لعملية انتاج السلع العسكرية وهذا استنادا إلى أن دول الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا الإتحادية، فرنسا و المملكة المتحدة بريطانيا تمثّل ما نسبته 59.3 بالمائة من حركية الإنفاق العسكري العالمي حسب ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

شكل رقم 04 : مخطط بياني يوضح المشاركة العسكرية لأكبر 15 دولة في سنة 2015

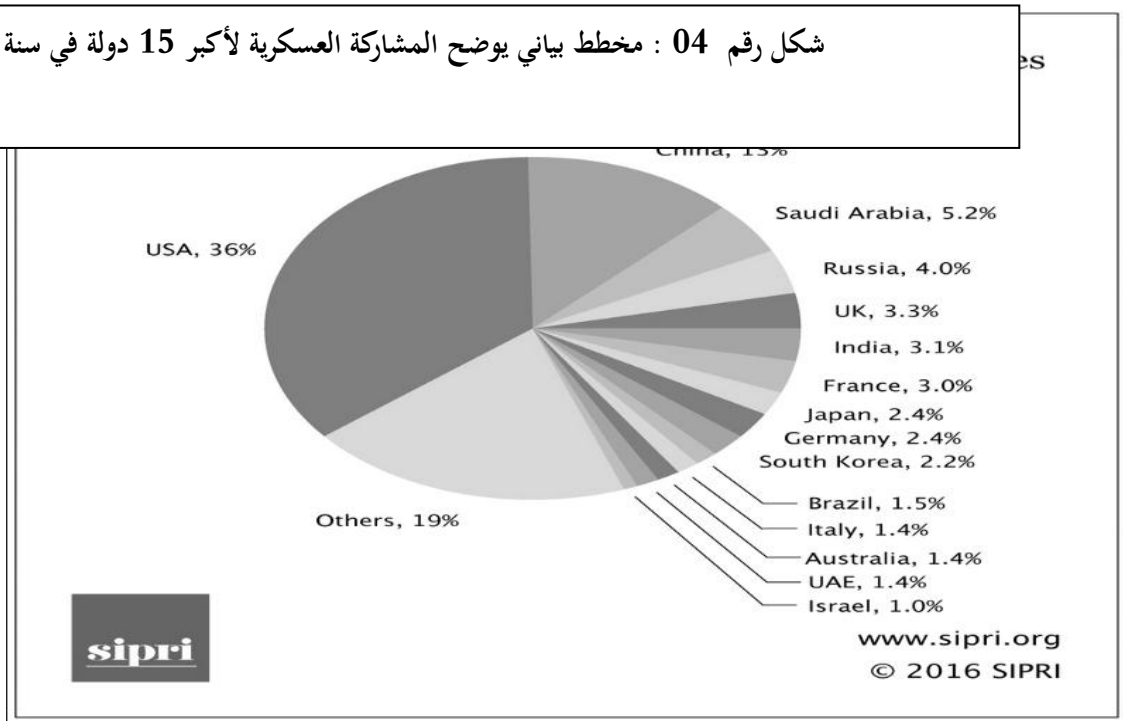

المصدر: **معهد ستوكهولم لأبحاث السلامSIPRI**،المرجع نفسه

كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية و عبر شركاتها في مجال التصنيع و بريطانيا أكبر الموردين للسلاح بالنظر إلى أنها تحتكر–الشركات– مناطق لها في العالم في جغرافيا تجارة السلاح بحسب ما يوضحه الرسم البياني التالي:

شكل رقم 05: مخطط أعمدة توضيحي لحركية تجارة السلاح حسب المناطق

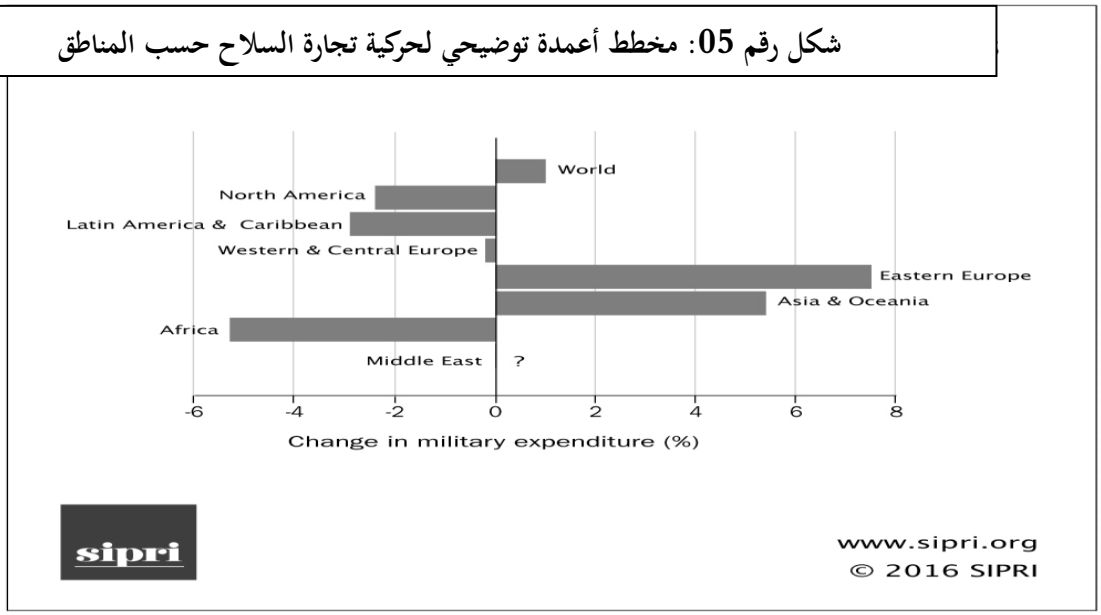

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI، ،المرجع نفسه.

ثانيا: سوق السلاح في الدول النامية

حسب تقديرات الأمم المتحدة فإن ما يزيد عن 68 بالمائة من صادرات السلاح تستوردها بلدان من جنوب العالم و في نفس الوقت إلا أن ما نسبته 88 بالمائة من الأسلحة التقليدية المصدرة في العالم تنتجها كبرى شركات الأسلحة للدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن؟!، و رغم أن سياسة بيع الأسلحة تخضع لعوامل استراتيجية ،سياسية وأحيانا أخلاقية إلا أن العامل الإقتصادي يحتل مكانة بالغة الأهمية هو كذلك بحسب ما يبيّنه الشكل الموالي :

شكل رقم 06: إنفاق السلاح من سنة 1988م إلى غاية 2015م

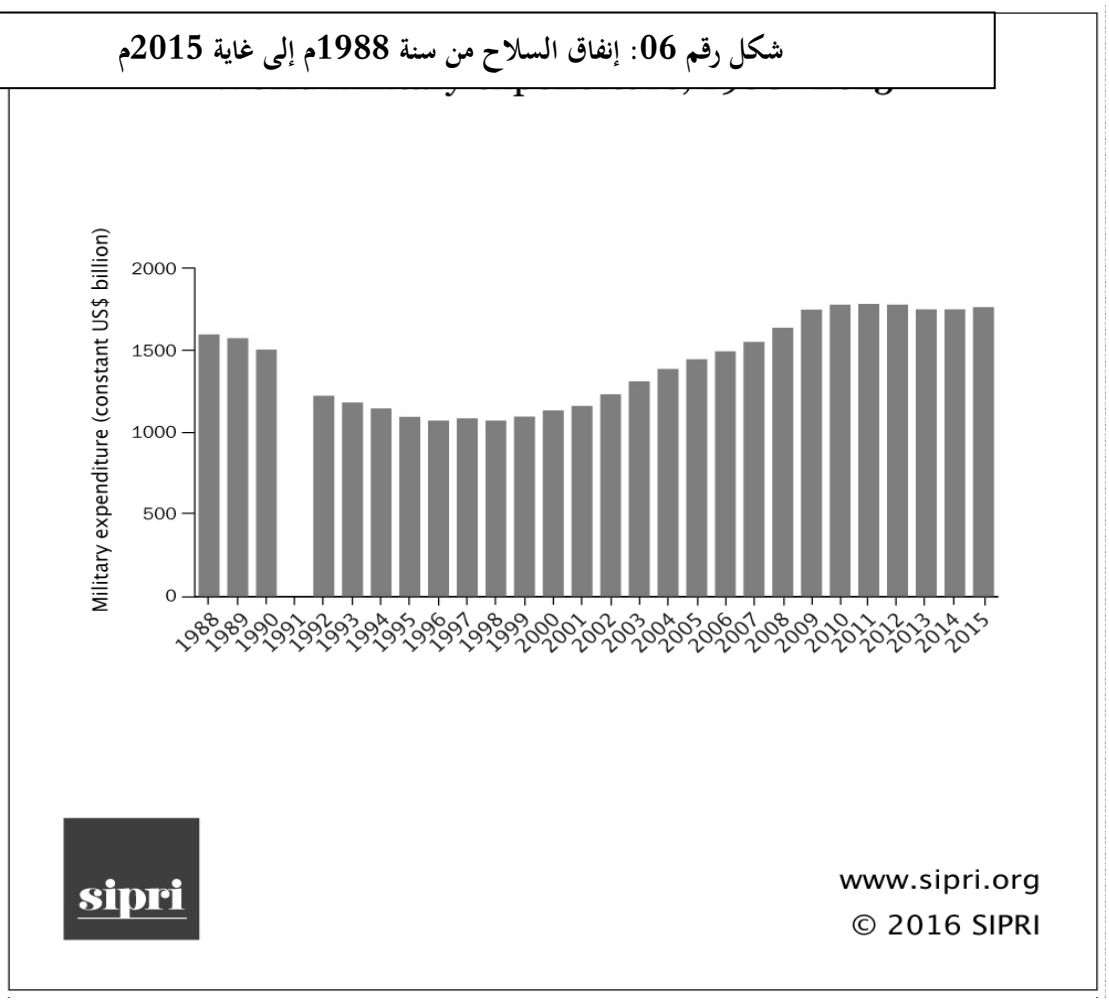

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI، المرجع نفسه.

التعليق :

-رغم التحول الحاصل في البيئة الدولية و زوال الصراع الإيديولوجي إلا أن معدلات الأنفاق العسكري لا تزال مرتفعة و هذا ما يؤكد على الطابع الإقتصادي لنشاطات مثل هذه شركات على السوق العالمية في العموم

-التحول نحو مواجهة المخاطر بدل التهديدات لم يزل فكرة الإنفاق الدولاتي على السلاح

-وجود الإيرادات المرتفعة جراء تعاملات البيع منذ بداية سنة 2000م و إلى غاية سنة 2015م برغم الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالمنظومة الإقتصادية العالمية سنة 2008م

و تعتمد شركات صناعة الأسلحة على استراتيجيات في ترويج سلعها:

1. تنمية مشاعر الخوف لدى الحكومات لبني سياسات عسكرية لزيادة التسلح ؛
2. تقديم رشىً لمسؤولي الحكومات أصحاب العلاقة بالتسلح و عقد صفقات مشبوهة؛
3. الإعتماد على تطوير تكنولوجيا إنتاج السلاح بما يتيح فرض النوعية و الكفاءة لسلعها العسكرية[1]

المطلب الثاني: متغير التجارة غير الشرعية للسلاح في السوق العنفية

تعتبر التجارة غير الشرعية ركيزة أساسية في هيكل أسواق العنف، بالنظر إلى أن العمليات غير المشروعة تتزايد في مناطق اللاستقرار علاوة عن عدم وجود رادع قانوني كفيل بالحد منها فتركيبة النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت التجارة الرسمية عرضة لسوق موازية لها بفعل تعاملات الأفراد و الشركات وحتى الدول، حيث أن مناطق كثيرة كالبلقان،الشرق الأوسط،البحيرات الكبرى ،القرن الإفريقي و الساحل الإفريقي تعتبر سوقاً مربحةً لتلك الفواعل، و يشير تقرير "هيئة مراقبة السلاح Control Arms" إلى أن حوالي 650 مليون قطعة سلاح

[1] محمد جمال مظلوم،**"التجارة غير المشروعة للسلاح و غسيل الأموال"**، الرياض ، كلية التدريب،قسم البرامج التدريبية ، 2013،ص6.

خفيف موجودة في العالم و يتم انتاج حوالي 8 ملايين قطعة سلاح سنويا، ما استدعى الهيئة أن تطلب من الجهات المختصة و على رأسها الدول لغلى تحمل مسؤولياتها في عملية مراقبة و تنظيم تجارة هذه الأسلحة.

اعتبارا لهدف تنظيم عمليات بيع السلاح فإن "شبكة التحرك الدّولي" تدعو لمكافحة السمسرة غير الشرعية للسلاح لما يمثل ذلك من حماية لانتهاكات حقوق الإنسان و تشجيعا لعملية بناء السلام في المناطق النزاعية، لكن بالمقابل فإن من أصل 27 صراعاً مسلّحاً شهده عام 1999م تم استخدام الأسلحة الخفيفة في 25 صراعا[1]

خلال العقد الأخير من القرن العشرين لم تعتمد أطراف الصراع في كل من كولومبيا وأفغنستان و البحيرات الكبرى و البلقان على أسلحة ذات تقنية عالية بل تعكف على استخدام الأسلحة خفيفة النوع و أحيانا المتوسطة من أجل تمويل مجهودها الحربي ويرجع الإعتماد على هذا النوع من السلاح إلى:

1. التكلفة رخيصة الثمن في شراء الأسلحة الخفيفة مقارنة بنظيرتها الثقيلة وعالية التقنية بالتالي فإنها لا تشكل عبئاً ؛
2. سهلة النقل والإخفاء والاستعمال والإصلاح، ولأنها صغيرة الحجم فهي تعتبر هدفا للمهربين و للجماعات الإرهابية المدعوم من دول وشبكات الجريمة المنظمة ورجال حرب العصابات، هذا علاوة على انه لا يوجد تسجيل دولي لتلك الأسلحة الصغيرة ومن المتعذر تتبع طريقهم.

في بريطانيا بلغ عدد العاملين في شركات تصنيع السلاح وفروعها وأجهزتها الاستشارية والبحثية أكثر من 400.000شخص وهذا العدد يمثل 10%من إجمالي قوة العمل الصناعية في بريطانيا، ولقد تضخم ملف شركات صناعة السلاح في بريطانيا وبنهاية عام 1999تجاوز عدد هذه الشركات 370شركة، ٍوهذا النمو في الصادرات العسكرية أدى إلى توجيه الانتقادات للحكومة للسماح ببيع الأسلحة للبلدان المتورطة في صراعات

[1] محمد جمال مظلوم،مرجع سابق، ص-ص 16-17.

وللدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، حيث وافقت وزارة التجارة والصناعة على منح تراخيص لصادرات عسكرية لأنجولا وكولومبيا وسيريلانكا وجميعها دول تعاني من صراعات داخلية، كما قامت الوزارة بمنح تراخيص لإندونيسيا وتركيا وهما من بين الدول التي تتعرض للانتقاد بسبب سجل حقوق الإنسان الخاص بها.

الخاتمة

خـــاتمة

أفرزت النزعة المادية الجشعة والفردية واللاأخلاقية التي يتميز بها النمط الرأسمالي العالمي روابط وصلات وثيقة بالبحث الدائب عن الموارد والثروات والرغبة اللامتناهية في فتح أسواق جديدة تسيطر عليها القوى الرأسمالية العالمية المتنفذة ما أسهم هذا الوضع في خلق مؤسسات عالمية تتربح من العنف وتزكيته أينما وجد.

تتزايد أدوار المتربحين في البيئة العنفية في ظل تزايد مؤشرات الإختلال الأمني ما يضع إشكالية تعميق المظالم الإجتماعية بالتأكيد على الطرح الإيديولوجي و الهوياتي ،فسياسة الهوية مثلا – على حد تعبير ماري كالدور- متغيران حاسمان في الطابع الصراعي للعالم المعولم، في ظل تأكيد "إلورت جورج" على أن أمراء الحروب و المتنفذين في مناطق السوق العنفية يعتمدون على نشر النمط التقليدي لإيديولوجية الصراع، هذه التحولات التي عرفتها السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة شكلت علامة فارقة على تناول مواضيع الإقتصاد السياسي الدولي الأمر الذي استدعى مقاربات منهجية و نقدية في تحول علاقة الفاعلين الدوليين من علاقات دولاتية بفعل هيمنة مفهوم الدولة الواستفالي كما تستهدف الطروحات الجديدة إشراك القطاع الخاص و القوى غير الحكومية حيث أدى هذا إلى التعرض لحقيقة أن السياسة العالمية أضحت تحمل في طياتها مواضيع أكبر من الدولة و في نفس الوقت من دون الدولة

خلال تشخيص الإشكالية و اعتبارا لتفاصيل الدراسة تم استخلاص النقاط التالية:

أ–على المستوى النظري و المفاهيمي:

في إطار طروحات الحكم العالمي، فإن فرضية النظام العالمي الجديد و المتكون من أجزاء الدول و ليست الدول بحد ذاتها تتأكد رغم حال الاستماتة من طرف الوطنيين و المحافظين، فأساس الشبكات العالمية يرتكز غي عصر العولمة على شبكة أفقية تمثل الصلات بين الحكومية عبر الحدود، بالمقابل تتأسس الشبكة العمودية على

روابط تجمع المسؤولين الحكوميين – القوى عبر الوطنية، في ظل هذا التشابك الحاصل فإن نسبة تدفقات السلع و البضائع تتزايد عبر الحدود الوهمية الموجودة و فعالية الدولة تتراجع في مهام الرقابة، الإشراف و التسيير

2- إن عولمة المنظومة الإقتصادية في ظل التوسع الرأسمالي و تنامي أدوار الفاعلين غير الدولاتيين و من بينها الشركات متعددة الجنسيات و قوى المجتمع المدني –بكل مستوياتها المحلية و الدولية– فتح المجال أوسع أمام تدفق كبير للسلع و الخدمات بشتى أنواعها، و في ظل هذا تتزايد ديناميكية أسواق العنف و تنتشر بالإعتماد على هذه الحركية الإقتصادية و المالية، كون أن الظاهرة تهيئ لإنتاج العنف و تقدم مأسسة للصراع، بيد أنها لا تنتج من فراغ بل لها تغذية ذاتية انطلاقا من من تفشي حال اللاستقرار في النظم الإجتماعية و الإقتصادية؛

4- إن فهم الأسواق العنف يتأتى من التركيز على المناطق الاقتصادية التي تهيمن عليها حروب أهلية، وأمراء الحرب تظهر لهم تلك المنظومة المستديمة التي تربط أسواق السلع غير العنيفة مع اكتساب عنيف من البضائع، بالتالي فإن التجارة العنيفة وغير العنيفة تصبح معقدة specificopportunities ما يفرز نظاما من أجل الربح ويبرز العامل الاقتصادي على حساب القيم الأخلاقية، فالعالم في عرضة للصراعات – وحتى في حالة عدم وجودها– تتم محاولات شرعنتها ويمكن أن يستند هذا على لحقيقة تواجد الدافع الاقتصادي و عمليات الربح المادي التي تبرز للسطح.

ب– على المستوى العملي:

1- إن السوق العنفية تتماثل مع عديد الظواهر الموجودة في أجندة السياسة العالمية كالظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة عابرة الحدود و شبكات الإتجار غير المشروع من حيث سياق الإنشاء، الهيكلية ، التمويل و الاستمرارية رغم أن الإطار العام الذي يوجه كل ظاهرة يختلف في بعض الأحيان حيث أن ظاهرة الإرهاب تستدعي التمويل الاقتصادي في إطار بيئة مجتمعية حاضنة لوضع الهدف السياسي النهائي المنشود، أما الجريمة المنظمة و قضايا

الإتجار غير الشرعي فإنها تستهدف التربح جراء تعاملاتها الإقتصادية رغم عدم وضوح علاقتها بالمجال السياسي إلى حد ما (في منطقة الساحل)، و أما ظاهرة أسواق العنف فيمكن إعتبارها منظومة متكاملة من الأطر الكفيلة و التي تجعلها ظاهرة ، فالإطار السياسي في التنافس على النفوذ و العنف موجودان و أما الإطار الإقتصادي فيتمثل الأهداف الربحية جراء النشاطات و التموقع المقصود في المناطق الحيوية و أما الإطار الإجتماعي فيتأتى من خلال التفاعلات الحاصلة سواءا بالسلب أو بالإيجاب مع هذه الظاهرة؛

2-إن تفكك احتكار العنف أو الفشل الدولاتي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لظهور أسواق العنف فيجب أن يكون أمراء الحرب القادمة على الأقل على دراية بقواعد اقتصاد السوق فعلى سبيل المثال في القوقاز وآسيا الوسطى أمراء الحرب تنشأ أساسا من دوائر اقتصاد الظل وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الأسلحة والذخائر والوقود المتوفرة بأسعار مقبولة حيث أن انخفاض سعر أسلحة الحرب التي يمكن ملاحظتها في أفريقيا منذ التسعينات في وقت مبكر ربما ساهمت في انتشار الأسواق العنف هناك، إضافة إلى أنه يجب أن تكون هناك وفرة على مستوى معين من الموارد المتاحة فعلى سبيل المثال ، يعتبر الفقر المدقع من الضحايا يمنع ظهور أسواق العنف في حالات مفتوحة للعنف (المناطق الجبلية في أفغانستان وطاجيكستان) وتركز الثروة والحصول على شرعية أو عدم شرعية استغلال الموارد القابلة تشجع على ظهور هذه الأسواق (مثل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والحفاظ على الأسواق من العنف في منطقة البحيرات الكبرى منذ ستينيات القرن الماضي و إلى العقد الأول من القرن الواحد و العشرين؛

3- إن تزايد حجم سلع السوق العنفية و ازدياد الادعاءات الأممية و التقارير الدولية حول الاشتباه في نشاطات بعض المؤسسات و الشركات الإقتصادية(الاستخراجية) و الخدماتية(الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة) يطرح جملة من الأساليب الوقائية و العلاجية لمنع انتشار الظاهرة و التي تتمثل في ضرورة:

1. استنفاذ موارد أسواق العنف بفرض الحصار الخارجي؛

2. التحول الداخلي المرتكز على إحداث اختلال التوازن العسكري و الإقتصادي؛

3. فرض إحتكار العنف لصالح القوى المخولة بالتوازي مع العمل مع مؤسسات حل الصراع و المتكونة من القوى المجتمع المدني و القطاع الخاص و قوات الأمم المتحدة ذات الشأن بحفظ و بناء السلام.

4- يحدد "كامفيز Kamphuis فإنه ثلاثة من المحاور التى يمكن الاعتماد عليها في بناء إستراتيجية جديدة للسلام:

المحور الأول هو محور "التوظيف": ويقصد بذلك توظيف المتمردين وإعادة دمجهم في المجتمع وتسريحهم من السلاح ومن خلال تدريبهم على مهارات وظيفية مدنية، مع محاولة إنهاء الحالات الصراعية بين الفصائل المختلفة.

أما **المحور الثانى** فيختص بتمويل البنى التحتية وتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي وإعادة توزيع هياكل السلطة والثروة.

أما **المحور الثالث** فهو تقليص فرص التنافس على الموارد الشحيحة أو النادرة عبر تنويع مصادر الدخل والأنشطة الاقتصادية وعدم اعتماد الدولة على ريع مورد طبيعى واحد. كما يجب توجيه العوائد والأرباح لإعادة الإعمار وتنشيط الزراعة والسياحة وزيادة الوعي المجتمعي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01 : المتطلبات ال21 لتنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ETIE

المصدر: EITI .org

الملحق رقم 02 : مدونات قواعد السلوك و ميثاق الموارد الطبيعية

إن الالتزامات الدولية التي تنشأ من خلال مدونات الممارسات أو الالتزامات التعاهدية يمكن أن تشكل أهمية. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI)، وعملية كيمبرلي (التي تتطلب أن تكون شهادة منشأ الماس الذي يتم تداوله من مناطق غير مناطق الصراعات) وميثاق الموارد الطبيعية الذي وُضع حديثاً. وهذا الميثاق مجموعة من المبادئ التي تستهدف الحكومات والمجتمعات لإرشادهم حول الاستغلال الفعال للفرص التي توجدها الموارد الطبيعية. والغرض منه هو مساعدة حكومات ومجتمعات البلدان الغنية بالموارد غير المتجددة على إدارة تلك الموارد بطريقة تولد نمواً اقتصادياً وتعزز رفاهية السكان وتكون مستدامة من الناحية البيئية. كما أنه يهدف إلى ضمان عدم إهدار الفرص التي تتيحها الاكتشافات الجديدة وانتعاش أسواق السلع الأولية.

وما يجعل ميثاق الموارد الطبيعية فريداً من نوعه هو أنه يجري إنشاؤه من خلال عملية تشاركية تستند إلى البحث الأكاديمي.

"يتألف الميثاق من ١٢ مبدأ ... وتضم هذه المبادئ الاختيارات والاستراتيجيات المقترحة التي قد تتخذها الحكومات لزيادة فرص التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال استغلال الموارد الطبيعية :"[1]

- ينبغي أن يكون الهدف من تنمية الموارد الطبيعية هو ضمان تحقيق الفائدة القصوى لمواطني البلد المضيف.
- الموارد الاستخراجية هي أصول عامة، والقرارات بشأن استغلالها ينبغي أن تكون شفافة وخاضعة للرقابة العامة المستنيرة.
- المنافسة أساسية لتأمين قيمة الموارد وضمان النزاهة.
- لا بد أن تكون الشروط المالية قوية أمام الظروف المتغيرة وأن تضمن حصول البلد على القيمة الكاملة من موارده.
- ينبغي أن تكون شركات الموارد الوطنية قادرة على المنافسة وألا تتولى مسؤولة الوظائف الرقابية أو غيرها من الأنشطة.
- قد ينجم عن مشروعات الموارد تأثيرات بيئية واجتماعية خطيرة يجب أخذها في الحسبان والتخفيف منها في جميع مراحل دورة المشروع.
- ينبغي استخدام عائدات الموارد بالدرجة الأولى في تعزيز النمو الشامل والمستدام من خلال تمكين مستويات عالية من الاستثمار المحلي والحفاظ عليها.
- يتطلب الاستخدام الفعال لعائدات الموارد زيادة الإنفاق المحلي تدريجياً وتهدئة روافد الدخل المتقلبة.
- ينبغي أن تستخدم الحكومات ثروتها من الموارد لزيادة كفاءة وفعالية الإنفاق العام.
- ينبغي أن تدير الحكومات استثماراتها بطريقة تمكن القطاع الخاص من الاستجابة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد.
- يجب على حكومات الشركات الاستخراجية ومراكز رأس المال الدولية أن تشترط تطبيق أفضل الممارسات.
- يجب على جميع الشركات الاستخراجية اتباع أفضل الممارسات الدولية في التعاقدات والعمليات والمدفوعات".

وقد قامت عدة دول هشة في أفريقيا جنوب الصحراء باعتماد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وذلك بهدف تحسين الحكم من خلال التحقق من مدفوعات الشركات وعائدات الحكومة من النفط والغاز والتعدين ونشرها بالكامل. وقد وافقت شركات النفط والغاز والتعدين على دعم هذه المبادرة التي يمثل الانضمام إليها إشارة قوية على التزام الحكومة بالشفافية.

المصدر: EITI.org

الملحق رقم 04:

الإنفاق العسكري في دول الساحل الإفريقي(مليون دولار)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	2774	3036	3102	3085	3523	3679	3763	4422	5172	5677
ليبيا	437	427	549	683	892	879	773	728	1100	-
بوركينافاسو	62،9	62،1	76،3	68،4	81،3	84،9	91،4	112	123	112
تشاد	54	57،5	58،1	58،9	69،8	70،9	-	459	611	412
جيبوتي	35،1	34،6	43،8	54	46،8	54،5	58،2	38،6	36،3	-
إريتيريا	473	350	335	327	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	1272	808	665	547	594	587	530	486	388	422
غامبيا	3،4	3	3،2	3،5	3،1	4،3	3،9	5،3	-	-
غينيا	62،3	126	139	108	99،8	-	-	-	-	-
غينيا بيساو	19،2	12،4	11،7	12	-	16،8	-	-	-	-
مالي	117	117	117	134	146	159	170	184	173	182
موريطانيا	64،9	90،7	65	103	106	89،6	105	-	122	122
النيجر	40،4	49،4	38،1	38،5	44،8	43	-	-	-	-
نيجيريا	835	1189	1795	1105	1076	950	990	1150	1616	1681
السنغال	122	135	135	147	148	168	194	218	217	-
السودان	1390	873	1011	773	2198	1797	1971	-	-	-

Source :sipri year book2010 :armaments,disarmament and international security,stokhalm international peace.researche institute,PP225-226.<<www.sipri.org>>

الملحق رقم 05: أبرز الشركات الأمنية و العسكرية في العالم

اسم الشركة	الدولة		اسم الشركة	الدولة
Aid win wright	USA		Hill & Associates	USA
Ad consulting	USA		ICI oregon	US
Airscan.inc	USA		International charter incorporated of oregon	USA
AMA associates limited	UK		International Security consultants	Israël
Armorgroup	USA		Kroll	USA
Atlantic intelligence (striling atlantic)	France / UK		Life Guard management	S AFRICA
Automatique prcition tranning	USA		Logicon·inc	USA
Beni tal	israël		Mamboji lda	Angola
Betac corporation	USA		Meteoric tactical solution	S AFRICA
Booz allen hamilton. inc	USA		Nicholas Frederick and duncan· ltd	S AFRICA
Bridge resources international	S AFRICA		Northbridge services group·ltd	UK
Compagnie internationale d'assistance spesialisée	France		Olive Gecurity Limied	UK
Euro risque international consultants SA	France		Strategic application International Corp	US
Executive outcome. inc	Etats-unis		Saladin Security,ltd	UK
Falconer systems	S AFRICA		Sandline international	GB
Genric	Etats-unis		Saracen Uganda,ltd	Ouganda
GEOS	France		Southern Cross Security	Sierra Leone
Global contingency projects group	UK		Special Ops Associates	UK
Global development four. ltd	UK		Special projects services ltd	UK
Global impact	Canada		SSI group	UK
Global marine security systems	UK		Strategic consulting international	UK
Global risk strategy	UK		Sygma	SWITZERLAND

اسم الشركة	الدولة	اسم الشركة	الدولة
Aid win wright	USA	Hill & Associates	USA
Ad consulting	USA	ICI oregon	US
Airscan.inc	USA	International charter incorporated of oregon	USA
AMA associates limited	UK	International Security consultants	Israël
Armorgroup	USA	Kroll	USA
Atlantic intelligence (striling atlantic)	France / UK	Life Guard management	S AFRICA
Automatique prcition tranning	USA	Logicon·inc	USA
Beni tal	israël	Mamboji lda	Angola
Betac corporation	USA	Meteoric tactical solution	S AFRICA
Booz allen hamilton. inc	USA	Nicholas Frederick and duncan· ltd	S AFRICA
Bridge resources international	S AFRICA	Northbridge services group·ltd	UK
Compagnie internationale d'assistance spesialisée	France	Olive Gecurity Limied	UK
Euro risque international consultants SA	France	Strategic application International Corp	US
Executive outcome. inc	Etats-unis	Saladin Security,ltd	UK
Falconer systems	S AFRICA	Sandline international	GB
Genric	Etats-unis	Saracen Uganda,ltd	Ouganda
GEOS	France	Southern Cross Security	Sierra Leone
Global contingency projects group	UK	Special Ops Associates	UK
Global development four. ltd	UK	Special projects services ltd	UK
Global impact	Canada	SSI group	UK
Global marine security systems	UK	Strategic consulting international	UK
Global risk strategy	UK	Sygma	SWITZERLAND

المصدر:

http// :www.infoguerre.fr/fichiers/eclairage_smp.pdf.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية

1. الكتب :

1. إدوارد السعيد ،"**الاستشراق: المعرفة– السلطة– الانشاء** "،(تر.كمال أبو ديب)،بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.

2. أمين سمير ،"**امبراطورية الفوضى**"،تر.سناء أبو شقرا،بيروت،دار فارابي،1991

3. بغدادي عبد السلام ابراهيم ،"**السودان المعاصر في السياسة الخارجية و العلاقات الدولية**" ، الأردن،دار المناهج،2005.

4. توفلر ألفن ،"**تحول السلطة بين العنف و الثروة والمعرفة**" ،(تر.فتحي بن شتوان)،ليبيا، الدار الجماهيرية،1992.

5. جيرسون ألان و نات كوليتا .ج ،" **خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن**" ،تر:سعد حليم ،القاهرة ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ،2004.

6. عريم العاني فارس مظلوم مكي ،"**الأهمية الجيوبوليتيكية حيال منطقة القرن الإفريقي**"،العراق،دار صفاء ،2012 .

7.كالدور ماري ،"**الحروب الجديدة و الحروب القديمة** .تنظيم العنف في حقبة الكونية،تر.حسني زينة، العراق:دراسات عراقية، ،2009.

8. كفالجيت سنغ ، " **عولمة المال** " ،(تر: رياض حسن) ، لبنان، دار الفارابي، ، 2001.

9. مجاهد حورية ، "**الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية**"، القاهرة:عالم الكتب،1985.

10. يسري عبد الرحمان ،"**قضايا إقتصادية معاصرة**"،مصر:الاسكندرية،قسم الاقتصاد كلية التجارة،1999

2-الدوريات و المجلات:

1.بيروز مجتهد زاده، "**النظام القانوني لبحر قزوين:صورة للجغرافيا السياسية** "،مجلة شؤون الأوسط ،العدد2003،109.

2.الجندي محمود جميل ،"**مسؤوليات الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الانسان –بلاك ووتر– أنموذجا**"،مجلة المستقبل العربي،(د ب ن)،(د س ن).

3. حاتم لطفي ،"**العولمة وتطورات العالم المعاصر**"،"مجلة الحوار المتمدن"،العدد: 941 .

4.حنفي عبد العظيم محمد ،"**النيباد و التحول الديمقراطي في افريقيا**"،القاهرة ،"مركز الأهرام،"متحصل عليه على الموقع الإلكتروني :
http// :www.Ahram.org.eg/acpss/

5.خمس جديد ،"**النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيو استراتيجية الراهنة**"،"مجلة المفكر" ، العدد 11،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة،ص.ص،178.160.

6.محمد عادل، **''الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع ولتحديات''**، مجلة البيان الإلكترونية"، ص 299،على الموقع:

http// :www.albayan.co.uk/Files/articleimages/.../3-3-3.pdf

7. مدحت أحمد ،" **مافيا الأوفشور–عوالم اللصوصية الأنيقة**" مجلة التقرير،2015،متحصل عليه على الموقع الإلكتروني:

http//:wwwta9rir.com/articles/offshore/2015/htm

8. علي محمد حسن الحاج ،"**خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة** "، الإمارات العربية المتحدة،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،سلسلة دراسات،العدد123،2007.

8. ويداراوغو هاليدو ،"**تأثـير العولمة على إفريقيـا**"،(تر:قاسم مقداد)،"مجلة الفكر السياسي" ، العدد11 .12، دمشق ، 2003،متحصل عليه على:

http// :www.awu-dam.org.politic/05-04/fk.4-5-d7.htm

3–المذكرات:

1. بركان فايزة ،"**آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**"،قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،السنة الجامعية:2012/2011.
2. خلف الله عمر ،"**التهديدات البيئية و فعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الإعلام و العلوم السياسية ،2012.

3. . زناد سهيلة ،**''استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية و إحتياجات السوق الدولية . دراسة حالة قطاع البترول الجزائري''**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير 2011.

4. شرايطية سميرة ،" **تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني –دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي و التهديدات الأمنية الجديدة –"** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2010.

5.فروح زينب ،"**دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية بالمنطقة المغاربية** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،باتنة،2013

6. قط سمير ،"**الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة . قطاع النفط انموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2008.

7. لزهر وناسي، **''الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد 11سبتمبر''**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2009.

8. مستاك يحي محمد لمين،"**قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة حالة من 2003–2013**،"مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2013.

4- الندوات العلمية:

1. بدر حسن شافعي،"**مستقبل الصراع في افريقيا الوسطى**"،الدوحة ،مركز الجزيرة للدراسات،سلسلة تقارير،مارس 2014 ، ص، 6،متحصل عليه على الرابط،http//www.studies.aljazeera.net

5- المواقع الإلكترونية:

1. البديوي محمود بن محمد ،"**خصخصة الخدمات الأمنية**،"متحصل عليه على : .http://www.pr.sv.net/svw/2004/june/stady.htm

2. . بسمة حجازي،"**جيوش الظل** "،متحصل عليه على :
http:/www.altagreer.ws/%d8%ac%d9%8a%d9%88%d8%b4%d8%a7%d9%84%d8%b8%d9%84%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%a9%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a8%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d9.

3. قوي بوحنية ،"**شركات الأمن الخاصة في إفريقيا :أذرع عسكرية للعولمة**" ، مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،12 أفريل 2015، ص. ص 2 .5. متحصل عليه على الالكتروني:
http//www.studies.aljazeera.net

4. كومبا سيلا،"**التجارة غير الشرعية للألماس و دور لجنة كيمبرلي**"،2003 ، متحصل علي على الموقع الإلكتروني:
http// :www.alyaum.com/article/1199700.

5. **"أسباب تنامي الشركات الأمنية بالعالم العربي "**،متحصل عليه على :
http// :www.ajel.net/articles/outdetails/28/87435ospx.

6. "**خصخصة الحروب: الشركات الغربية المرتزقة و حروبها القذرة"**،16-09-2014، متحصل عليه على :
http://altagreer.ws/%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%91%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2%

6-الجرائد:

1. فيصل الترك ،"**أمراء الحرب و تجار الهيكل"** لبنان: جريدة الأخبار، العدد 2533،تم النشر في 2015/03/04.

8-التقارير الرسمية:

1-الأمم المتحدة،نيويورك،"تقرير لجنة الخبراء في سيراليون"،القرار1306، 2000.

2- التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA،"**تقرير السودان**"،العدد 7، 2007

3-صندوق النقد الدولي،نيويورك، "التقرير السنوي"، 2015 .

4-مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجيةEITI، النرويج،"نشرة الحقائق"،(د س ن).

ثانيا: اللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1. Fukuyama Francis,**"Social Capital and Devlopment**,**The Coming Agenda**,**SAIS "**Review,vol.xxii,n.1, 2002.

2.Haufler V.,**''Foreign Investors in Conflict 's Zones ''** ;the political economy of international security,London ,lynne rinner,2005.

3.Hellendorff . B, **''La gerre et le paix en west d'afrique''** ,bruxsell ,**2013**.

4. Krasnerk Stephen,**'' Troubled Societies ;Outlaw States and Gaduations of Sovereignty**",UK: department of politicalscience,stanford university,2002.

5. . Kreijin Gerard**;" state failure"** , UK : martinus nijhoff publishers , 2004.

6-Le Billon Philippe, "**The Political Economy of Resource Wars**", p.24. Obtenu en

"http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf

7.Moiseé Naim,**'' The five wars of globalisation''**, FP Magazine;GBSC Pub.2003.

8.Ronai Maurice , **'claire d'etude stratégique'**, no 20 2 eme édition , 1997 ,obtenu par :

http// :www.cirpes.net/ pdf le 22.01.2016 .

9. Rosenau J .N ,Czempiel E.O,'' **Governance Without Gouvernment** :**Order and Change in World Politics**'',Combridge University Press ,19

10. Susan Strange,**'What is economic power and who has it?'** international journal , vol XXX : 1-2, n° 30

11. Susan , Strange, **"International Economics and International Relations**:**A Case of Mutual Neglect"**,International Affairs, 46, 2 (1970)

12.Wallerstein Emmanuel ,**"Comprendre le monde** ,**Inroduction a Lanalyse du System Monde"** Paris :ED.La Decouvrte ,2006.

2-الدوريات:

1 Elwert, Georg. **'Intervention in Markets of Violence**". Obtenupar par :http://www.oei.fuberlin.de/en/projekte/cscca/downloads/ge_pub_marketsofviolence.pdf

2. Collier Paul and Hoeffler Anke,"**Greed and Grievance in Civil War**", Available Online at:

http://www.worldbank.org/research/conflict.papers.htm"

3- المذكرات:

1. PeterBrian Davis,**''The Role and Gouvernance of Multi-national Companies in Process of post- Conflict Reconstruction**'' ,subnitted for degree of doctor of philosophy of the university of london,2010

4- الندوات العلمية:

1. J. Nelson.and others ,**''The business of peace :the private sector as a conflict prevention and resoulution''** ,London:london fourm,2000.

5- المواقع الإلكترونية:

1.**''Resoursesnationalism in africa''**,obtenu en :
http// :www.al-ghad.com/articles/622320/

2.'' **Est africa.resoursesfuel-instability''**, obtenu par :

http// :www.Newsafricanamagazine/est africa. resoursesfuel-instability.

3.'' **what is the kimberly process''** ,retrived 6may 2016, Obtenu par:

http//:www.kimberly process.com/Kimberly/process/htm

قائمة المراجع

المحتوى **رقم الصفحة**

مـقدمة ,,**02**

الفصل الأول: التأصيل النظري و المفاهيمي لظاهرة أسواق العنف

المبحث الأول: المقاربات المفسرة لظاهرة السوق العنفية **12**

المطلب الأول: مقاربة سوزان سترانج لدور العوامل الاقتصادية في السياسة العالمية..............**12**

المطلب الثاني :مقاربة جيمس روزنو وعولمة الاقتصاد 17

المطلب الثالث: الماركسية الجديدة : رؤية لدور الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث...20

المبحث الثاني: الظواهر المرافقة لأسواق العنف..24

المطلب الأول: الفشل الدولاتي...24

المطلب الثاني: تيار الخصخصة 26

المبحث الثالث : في فهم أسواق العنف :...30

المطلب الأول: في تعريف اسواق العنف...30

المطلب الثاني: مظاهر و عناصر أسواق العنف..34

الفصل الثاني: نشاط شركات الطاقة و التعدين في السوق العنفية

المبحث الأول: نشاط الشركات الإستخراجية في المناطق جيو إقتصادية للعالم

الثالث.....41

المطلب الأول: أهم شركات الطاقة و المعادن و العوامل المتحكمة في نشاطاتها.....41

المطلب الثاني: مناطق تواجد الشركات الطاقوية و التعدينية.....44

المبحث الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات و علاقتها بتمويل المجهود الحربي.....53

المطلب الأول: النشاط غير الشرعي للشركات –أمثلة مختارة من إفريقيا و آسيا –.....53

المطلب الثاني: تمويل المجهود الحربي في إطار نشاطات التعدين.....58

المبحث الثالث: التداعيات المترتبة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في التجارة

غير الشرعية للموارد الطبيعية.....60

المطلب الأول: التداعيات الإقتصادية.....60

المطلب الثاني: التداعيات الإجتماعية و السياسية.....63

المطلب الثالث: آليات مواجهة المخاطر الناشئة عن نشاطات الشركات الاستثمارية

في مناطق النزاع 64

الفصل الثالث: نشاط شركات الأمن الخاص و شركات تصنيع السلاح في السوق العنفية

المبحث الأول: :الشركات الأمنية/العسكرية الخاصة و أدوارها في السوق العنفية 71

المطلب الأول: أدوار شركات الأمن الخاص و انعكاسات نشاطها.....71

المطلب الثاني: دور شركات الأمن في النزاعات الأهلية –أمثلة مختارة في إفريقيا.....77

المبحث الثاني: شركات صناعة السلاح في السوق العنفية.....83

المطلب الأول: أدوار شركات التصنيع في السوق العنفية.....83

المطلب الثاني: متغير التجارة غير الشرعية للسلاح في السوق العنفية.....88

خاتـــمة.....91

الملاحق 96

قائمة المراجع

الفهرس